

4723
/SIA

وَاللَّيْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُرُوا الْحَقَّ وَتَكْفُرُوا

وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ

مختصر نافع

در مطبع العلوم با مستقام سید اشرف علی داسطی

در شهر جمادی الاول ۱۲۷۵ هجری قمری علیه الطبع و روشید


إمام



كتاب حبيب محمد أحمد صاحب قبة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صغرت في عظمته عبادة
العابدين وحضرت عن شكر نعمة المنة
الحامدين وقصرت عن وصف كماله افكار
العالمين وحضرت عن ادراك جلاله ابصار
العالمين ذاك الله ربكم لا اله الا هو فوق
مخلصين له الدين وصلى الله على اكرم المرسلين
وسيد الاولين والاخرين محمد خاتم النبيين
وعلى عشرة الطاهرين وذرية اكرم من صلبه

صلح تقسم ظهور المحدثين وترغم اتوف الجاهدين **اما بعد** فاني
 بموردك في هذا المختصر خلاصة المذهب المعتبر بالفاظ مجرمة وبعبارة
 صمارة تظهر بقبه وتوصلك  **علما بان** سبيله ووضوح
 لادبيل فان احللت فطنتك في **يتك** في معانيه كنت
 حقيقا ان نفوز بالطلب وتقد في حلال للذهب وانا اسئل الله لولك لاصل
 بالاسعاد والاشهاد الى المراح والتوفيق للسداد والصحة من الخلل في الايراد
 انه اعظم من افاد والكرم من مسئل نجاح كتاب الطهارة واسرارها الربيه
 الاول في الميائ والنظر في المطلق والمضات والاساس اما المطلق فهو في الاصل
 ظاهر ومظهر يرقم الحديث وينزل الخبث وكله يتجيب باستيلاء الغفاسه على
 احد واصافه ولا ينحس الجاهل منه بالملاماة ولا الكثير من الراكد وحكمه ماء الحمام
 حكمه اذا كان له مادة ولكن ماء الغيث حال نزوله وينحس القليل من الراكد بالملاماة
 على الاصم وفي تقدير الكثرة وايات اشهرها ^{الف} ما سار طل وضرة الشفحات
 بالمرأق وفي نجاسته البير بالملاماة قولان اظهرهما التفتيس ويترجم لموت البعير
 الثور وانصباب الخمر ماءها اجم وكذا قال الثلاثة في المسكرات والحق الشيم الفقا
 والمق والد ماء الثلاثة فان غلب الماء مراد طليها قوم اثنين اثنين ولموت الجاهل ^{الغلب}
 كره وكذا الثلاثة في الفرس والبقر ولموت الانسان سبعون دلو او للذرة عشرة
 فان ذابت ما رجون او خسرون وفي الدم اقوال والمروى في مخرج الشاة من ثلثين

اربعين وفي القليل ولا عيسيرة ولموت الكلب وشبهه اربعون وكذا في قول الرجل
والحق الشيخان بالكلب موت القلب والاسباب والنشأة وروى في النشأة قسم ذو
عشر وللسنور اربعون وفي رواية مبيع ولموت الطير واعتقال الخبث سبع وكذا
الكلب لو خرج حيا وللفارسة ان يقتلها ولا تملك وقيل ولو لبول الصبي مبيع وفي
رواية ثلاث ولو كان مريضاً لم يملك ولو ولد وكذا في العصفور وشبهه ولو غيرت
النجاسة طوعاً منزعاً كله ولو غلب الماء فلا دوى ان ينزع حتى يذوب العنبر و
ليتوفى القدر ولا ينجس البير بالبلوعة وان قاربها لم يتصل نجاستها لكن يستحب
تباعدهما قدر خمسة اذرع ان كانت الارض صلبة او كانت البرء فوقها و
الاقيم **واما المضاف** فهو لا يتأوله الا اسم باطلاقة ويحكم عليه
عنه كالصغر من الاجسام والمصدر والمنزوح بما يعلبه الاطلاق وكله
ظاهر لكن لا يرفع الحدث وفي طهارة محل الخبث به قولان احدهما المنع ويحسب
باللاقحة وان كثروا كل ما يمازج المطلق ولم يعلبه الاطلاق لا يخرج عن افادة ^{الطهارة}
وان غير واحد واصاف وما يرفع به الحدث الا صغر طاهر ومطهر وما يرفع به
الا كبر طاهر وفي رفع الحدث به ثانياً قولان المروى المنع وفي ما يزال بالخبث
اذ لم يتغير النجاسة قولان اشبههما التنجيس عدا ماء الاستبراء ولا يفضل
بقسالة الحمام الا ان يعلم خلوها من النجاسة ويكره الطهارة بماء اسحق
بالشمس في الانية وماء اسحق بالنار في غسل الاموات واما الاسر فكلها طاهرة

ظاهرة عند الكلب والتخزين والكافر في سور ولا يأكل لحمه فكلان وكذا في سور المسوخ
وكذا أما أكل الجيف مع خلوه موضع طارفة من عين النجاسة والطهارة في الكل أظهر
وفي نجاسة الماء لا يدركه الطهارة من الدم فكلان أحوطهما النجاسة ولو نجس أحد
الأنامين ولم يتعين اجتناب ما بينهما وكل ماء حكم بنجاسة لم يجز استعماله ولو اضطر معه
إلى الطهارة يتم الركن الثاني في الطهارة المائية وهي خضوع وغسل فالوضوء يستند
بيان أمور الأول في موجباته وهي خروج البول والغائط والريح من الموضع المعتاد
والنوم الغالب على الحاسنين والاستحاضة العقلية وفي مس باطن الدبر أو باطن
الأحليل فكلان أظهرهما أنه لا يفيض الثاني في أداب الخلة **والواجب**
المعروفة ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ولو كان في الأبنية على الأشبه ويجب غسل فخرج
البول ويتعين الماء لآلته وأقل ما يجزى مثلاً ما على الخشفة وغسل فخرج الغائط ^{بالماء}
وخذه الأفعاء وإن لم يقعد فخرج تخذين الماء والأحجار ولا يجزى أقل من ثلاثة
أحجار ولو نقي بماء ونها ويستعمل الخرق بدل الأحجار ولا يستعمل العظم ولا الروث ولا
الحجر المستعمل وسندها قطعية الرأس عند الدخول والقبضة وتقديم الرجل ^{المسرى}
والاستبراء والدعاء عند الدخول وعند النظر إلى الماء وعند الاستبراء
وعند الفراغ والجمع بين الأحجار والماء والاقتصار على الماء إن لم يقعد و
تقديم الرجل اليمنى عند الخروج ويكره الجلوس في المشاعر والشوارع و
مواضع اللعن وتحت الأشجار المثمرة وفي في الغزال واستقبال الشمس والقمر

والقمر والبول في الارض الصلبة وفي مواطن الهواء وفي بلاد جارية او ساكنة و
استقبال الريح فيه والاكل والشرب والمساكن والاستنجاء باليمين وباليسا^ر
في خاتم عليه اسم الله تعالى والحلوم لا يذكر الله تعالى ولا ضرورة **الثالث** في
الكيفية والفرض سبعة النية مقارنة لغسل الوجه ويجزئ تقديمها عليه عند
الميدتين واستدائه حكمها الى الفراغ وغسل الوجه وطوله من قصاص الشعر الى
الذقن وعرضه ما اشتمل عليه الا بهام والوسطى ولا يجب غسل ما استرسل من
الشحمة ولا تحصيلها وغسل الميديين مع المرفقين مبتدأ يديهما ولو نكس فهو لان^{شبه}
انه لا يجزئ واقل الغسل ما يحصل به مسحاء ولو دهنا ومسح مقدم الدامن
بقية البلل بما يسفي مسح اقله ثلاث اصابع مضومة ولو استقبل^{شبه} بالاشبه
الكراهية ويجزئ على الشعر والبشرة ولا يجزئ على حامل كالعمامة ومسح^{حلق} الزينة
الى الكعجين وهما بقا القدم ويجزئ منكوسا ولا يجزئ على حائل مخف وغيره
الا للضرورة والترتيب يبداء بالوجه ثم باليمين ثم باليسرى ثم بالراس ثم
بالرجلين ولا ترتيب بينهما والمواالات هي ان يكمل طهارته قبل الجفاف والفرض
في الغسلات مرة والثانية سنة والثالثة بدعة ولا تكرار في المسح ويحرك ما يمنع
وصول الماء الى البشرة كالخاتم وجبا ولو لم يمنع حركه استجابا او الجبا ثم نزع
ان امكن والا مسح عليها ولو في موضع الغسل ولا يجزئ ان يولى وضوءه غيره
ومن دام به السلس يصل كفك وقيل يتوضاء لكل صلوة وهو حسن وكذا

المسحون ولو نجسه الحدث في الصلوة ترضاء وبني والسنة عشرة
وضع الأنا على اليمن والاختراف بها والسمية وغسل اليدين مرة للوضوء
والبول ومرة من الغائط قبل الاختراف والمضمضة والاستنشاق وإن سجد
الرجل بظاهر ذراعيه والمرأة بياطينها والدعاء عند غسل الأعضاء
والوضوء بمجد والسواك عدة ويكره الاستعانة فيه والتمتدل الرابع في
الأحكام فمن يتيق الحدث وشك في الطهارة أو يتيقها ^{وجعل لها}
تطهر ولو يتيق الطهارة وشك في الحدث أو شك في شيء من أفعال الوضوء ^{الغرض} بعد
بني على الطهارة ولو كان قبل نهره التي به وجانبه ولو يتيق ترك عضو الزينة على
الحالين وجانبه ولو كان مسحاً لم يبق على أعضائه ندوة أخذ من الحية
واجبته ولو يبق ندوة استأنف الوضوء **ويجوز** الصلوة لو
ترك غسل أحد المخرجين ولا يعيد الوضوء ولو كان الخمارج أحد
الحدثين غسل مخرجه دون الآخر وفي جوارحه مسكتاب المصحف
للحدثين قولان أحدهما المنع وأما الغسل ففيه الواجب والمندب
في الواجب منه ستة **الأول** غسل الجنابة والنظر في مخرجه وكيفية
وأحكامه أما الموجب فمرا أن انزال المني نقطة ونوما ولو اشتبه
اعتبر بالدق وقطر البدن ويكفي في المني الشهوة والغسل المستيقظ إذا وجب
على حبه أو ثوبه الذي يفرده وبالجماع في القبل وحده غيبوبة

غيبوبة الخسفة وان الكسل وكذا في جميع الامور على الاشياء وفي وجوب
الغسل يوطى الغلام تردد وجزم علم الهدى بالوجوب اما كيفية فليست
خمس الغيبة مقارنة لغسل المراس او متقدمة عند غسل اليدين واستبدل
حكمها وغسل البشرة بما يسمى غسلا ولو كان لدهن وتخليل مالا يصل اليه الماء
الا به فالترتيب بيد اعبر اسر ثم مياض ثم مياصرة وليقط الترتيب كما
مستوفى بها سبعة الاجزاء وهو ان يعصر ذكرا من اصل المقعد الى
اصل ثلاثا الى اطراف ثلاثا وبشرة ثلاثا واصل ثلثا والمفضضة ثلاثا ولا تستنشق
ثلاثا واصل اليد على الجسد وتخليل يصل اليه الماء والغسل بصابع واما الحكم
فيحرم عليه قراءة الفرائض ومس كتابة القرآن ودخول المساجد الا اجتنابا
عد المسجد الحرام ومسجد النبي صلعم ولو احتلم فيها يتمم تحريمه وضع
شيء فيها على الاظهر ويكره قراءة ما زاد على سبع ايات ومس المصحف و
النوم والموتوضاء والاكل والشرب ما لم يتمضمض وليستشق والحضاب
ولو راى بلابعد الغسل اعاد الا مع البول والا اجتهد ولو احدث في أثناء
غسله ففیه اقوال اصحها الاتمام والوضوء ويجزى غسل الجبابة عن الوضوء
وفي غيرهما تردد اظهره انه لا يجزى الثاني غسل الحيض والنفث فيه
وفي احكامه وهو في الاغلب اسود او احمر غليظ حار له دفع فان اشتبه
بالنفث اذ حكم لها بطوق القطعة ولا حيض مع من الياس ولا مع الصغر هل

يحتجم مع الحلف فيه روايات أشهرها أنه لا يحتجم وأكثر الحيض عشرة أيام
وأقله ثلاثة فلوراث يوم أو يومين فليس حيضا ولو كملت ثلثة في جملة
عشرة فقولان المروي أنه حيض وبابن القنينة إلى العشرة حيض وإن الحلف
لونه لم تعلم أنه لعذرة أو قرح ومع تجاوز العشرة ترجع ذات العادة إليها
والمبتدأة والمضطربة إلى القيس ومع فقدة ترجع المبتدأة إلى عادة أهلها
وأقرانها فإن لم أركن مختلفات رجعت هي والمضطربة إلى الرولية وهي ستة
من كل شهر أو مبقرة أو ثلثة من شهر وعشرة ^{ثبنت} العادة باستوا عشر
شهرين في أيام بروية الدم ولا تثبت بالشهر الواحد ولورات في أيام العادة
صفرة وقبلها أو بعدها بصفة الحيض وتجاوزة العشرة فالترجم للعادة
وفيه قول آخر ويترك ذات العادة الصلواة والصوم بروية الدم وفي
المبتدأة والمضطربة تردد ولا احتياط للعادة أولى حتى يتيقن الحيض
وذات العادة مع الدم تستظهر بعد عادتها يوم أو يومين ثم تعقل ما قبله
المستحاضة فإن استمر ولا قصت الصوم وأقل الظهر عشرة ولا أحد لا أكثر
وأما الأحكام فلا يتعقد لها صلوة وصوم ولا طواف ولا يرفع لها حدث
ويحرم عليها دخول المساجد إلا اجتيان أهل المسجد ووضع شئ فيها
على الأظفار وقراءة القرآن ومس كناية القرآن ويحرم على زوجها وطيلها من
الدم ولا يصح طلاقها مع دخولها وحضوره ونجيب عليها الغسل مع

مع النقاء وقضاء الصوم دون الصلوة وهل يجوز ان تجدد الوضوء
الاشبه نعم وفي وجوب الكفارة على الزوج بوطيئها وايمان احوطها
الوجوب وهي دينار في اوله ونصف في وسطه وربع في اخره ويستحب لها
الوضوء في وقت كل فريضة وذكر الله تعالى في مصلاتها بقدر صلواتها ويكره
له الخضاب وقراءة ما عدا القرآن وحمل المصنف والمس هاشية والاستماع
منها ما بين السرة والركبة ووطيئها قبل الغسل واذا حاضت بعد دخول الوقت
فلم تقبل مع الامكان قضت وكذا اذا دركت من اخر الوقت قدر الظاهر
والصلوة وجبت اداء ومع الايهال قضاء وتغسل كاعتسال الجنب
لكن لا بد معه من الوضوء الثالث غسل الاستحاضة ووطيئها
في الاغلب اصفر بار درقيق لكن مازاه بعد العادة مستمر او بعد غايته
النفاس وبعد اليأس وقبل البلوغ ومع الحمل على الاشهر فهو استحاضة
ولو كان عيبا فيجب اعتبارها فان لم يظن باطن القطنه لزمها ابد الها والوضوء
لكل صلوة وان غسها ولم يغسل لزمها مع ذلك تغير الخرقه وغسل الفدا
وان سال لزمها مع ذلك غسلون غسل الظهر والعصر تجتمع بينهما و
غسل المغرب وعشاء الاخره تجتمع بينهما وكذا التجمع بين صلاتي الليل
والصبح فبطلت كانت مشقة فاذا فعلت ذلك صارت ظاهرة ولا
يتجمع بين صلاتين بوضوء واحد وعليها الاستظهار في منع الدم من

المتعدى بقدره الا مكان ولدته من به السلس والبطن المراد به غسل
 النفاس ولا يكون نفاس الا مع الدم ولو ولدت تاماً لم لا يكون الدم
 نفاساً حتى تراه بعد الولادة معها ولا حد لاقته وفي الشهر و آيات
 أشهرها ان لا يزيد عن أكثر الحيض وتغير حالها عند انقطاعه قبل العشرة
 فان خرجت القطعة فحيت اغتسلت ولا توقفت الماء وانقضاء العشرة
 ولو رأت بعد هادماً فهو استحاضة والنساء كالحائض فيما يحرم عليها وبكره
 وغسلها كغسلها في الكفنية وفي استحباب تقديم الموضوع على الغسل وجواز
 تأخيرها عند الحامس غسل الا موات والظفر في امورها اربعاً الاول الاحتضار
 والفرس فيه استقبال الميت بالقبلة على القولين بان يلقى على ظهره ويمن
 بجعل وجهه وباطن رجليه اليها والمستنون نقله الى مصلاة وتلقية الشفا
 والا قرأ بالبقي والا يمتد وكلمات الفرج وان تغض عيناه ويطبق
 فوه ويهد يده الى جنبه ويعطى بثوب وان يقرء عند القران ويستحضر
 عند ان مات ليلا ويعلم المومنين بموته ويجعل تجهيزه الا مع الاشتباه
 ان كانت مصلوباً لا يترك ان يزيد من ثلثة ايام وبكره ان يحضره جنب او
 حائض وقيل بكونه ان يجعل على ظهره حد يد الثاني الغسل وفرضه ان لا
 الجانحة عنه وتغسله بماء السدر ثم بماء الكافور ثم بالماء الاحمر ثم بالغسل
 الجانبة ولو تغسل السدر والكافور تغسل بماء القراح وفي وجوب الموضوع

الوضوء قولان والا شيقاب اشبه ولو خيف من تقصيره ما تزوج جد لا يقيم
 وسنة ان يرضع على من تقع موجهها الى القبلة مطلقا ويفتح جيبه ويشترع
 ثوبه من تحتة ويشترع راسه ويلين اصابعه يرفق ويغسل راسه وجده لا
 برغوة السدر ويغسل فرجه بالحصى ويغسل يديه ثم يشق راسه
 الايمن ثم يشق راسه الايسر ويغسل كل عضو منه ثلاثا في كل غسلة ويضم
 بطنه في الا وليم الا الحامل ويقف العاسل على يمينه ويحفر الماء خيرة
 يوشق بثوب ويكره اعادة وقص اظفارها وترجل شعره وجعله بين حلي
 العاسل وارسل الماء الى الكنيف لا باس بالبالوعة الثالث الكفن وال
 متبرر وفميص وان ارما يجز فيه الصلوة للرجال ومع الضرورة يجزى
 لفافة وامساس مساجدة بالكافور وان قل والسنن ان تغسل العاسل
 قبل بكفنه ويتوضا وان ينزل للرجل جبرته بمية عبرية غير مطرزة بالن
 خرقة فخذيه وعماتني عليه محشكا ويجزى طرفا العامة من تحت الخنك و
 يلبات على صدره ويكون الكفن قطنا وطيب بالذريرة ويكتب
 على الجبهة والقميص واللفافة والجريدتين فلان يشهد ان لا اله الا الله
 وان محمدا رسول الله ويجعل بين اليه قطن وتراذلهما اذ لفافة اخرى لها
 ونظا ويبدل بالعامة قناع ويسحق الكافور بالميد وان فضل عن المساجد التي
 على صدرها وان يكون درهما او اربعة دراهم واكملته ثلثة عشر درهما

وثلاث ويجعل معجرباً ثماناً واحداً منهما من جانب الأيسر بين قتيصه و
 أزاره والأخرى مع ترقوة من جانب اليمين يليقها بجذلة ويكونان
 من النخل وقيل فإن فقد من الصدر والأضراس والأفمن خيوط
 من الشجر ويكره بل الخيوط وإن جعل لما يتدى من الأكلان الحام وإن يكن
 في السواد وإن يجره الأكلان وتطيب بغير الكافور والذراية أو يكتب عليه
 بالسواد وإن يجعل في معصية أو بصرة شئ من الكافور وقيل يكره أن يقطع
 الكفن بالحديد إلا أن يعم الله والفرض مؤثراته في الأبرص على جانب الأيمن
 موجه إلى القبلة ولو كان في البحر وتعد بالبرقتل أو جعل في وعاء وأرسل ولو
 كانت ذميمة حاملها من مسلم قتل دفنت في مقبرة المسلمين يستدبرها القبلة
 أكرماً للولد وسنة اتباع الجنازة أو مع جانبيها وتربعها وخضر القبر قد راقاة
 أو إلى الترقوة وإن يجعل له لحد وإن ينحني الناس إلى يمينه ويجعل أنفه وكشف
 رأسه ويدعو عند قبره وله ولا يكون رجلاً إلا في المرأة ويجعل عند رأسه
 القبر أن كان رجلاً وقد أمه أن كان امرأة وينقل مرتين ويصير عليه وينزل في
 الثلثة سابقاً برأسه والمرأة عرضاً ويجعل عقد كفته ويلقن ويجعل معه تربة
 الحسين ع وفيه الحديج ^{طلي} ^{قوله} ويجعل الحاضرون الشراب في ظهور الألف مستزجج
 ولا يهيل ذوالرحم ثم يطعم القبر ولا يوضع فيه عن غير تراب ويرفم من بجاو
 صيب عليه الماء من برأسه دوراً فإن فضل ماء صيت على وسطه ويضع

ويضع الحاضرات الايدي عليه مشرحين وليقة الولى بعد انصافهم وبكره
تراض القبر بالساجد الامم الحاجة والضاروة وتخصيصه وتجديده ووفن
ميتين في قبر واحد ونقل الميت الى غير بلد موثلا الى احد للشاهد
المشرفة ويلحق بهذا الباب مسائل لا ولى كفن المرأة على زوجها ولو كانت
لها طال الثانية كفن للميت من اصل تركته قبل الدين والوصية الثالثة لا يجوز
نقل الميت ولا نقل الموتي بعد وفاتهم الرابعة الشهيد اذا مات في معركة لا يغسل
ولا يكفن بل يصلى عليه ويدفن بشابه وينزع عنه الثخان والضر والخامسة اذا
مات ولد الحامل قطع واخرج فلومات هي دونه شق جوفها واخرج من جانب
الايمن في رواية ويحاط بطنها السادسة اذا وجد بعض الميت وفيه الصدر
فهو كما لو وجد كله ولو لم يوجد الصدر غسل وكفن مافية عظم ولدت في خرقته
ودفن ما خلا من عظم قال الشيخان ولا يغسل السقط الا اذا استكمل شهوا
الاربعة ولو كان له ونهالت في خرقته ودفن السابغ لا يغسل الرجل الا رجل و
كذا امرأة وغسل الرجل بنت ثلاث سنين مجردة وكذا المرأة وغسل الرجل محار
من ذراع الفيات ولد المرأة الثامنة من مات محرما كان كالحمل لكن لا يقرب به
الكافر التاسعة لا يغسل الكافر ولا يكفن ولا يدفن بين مقبرة المسلمين ^{شرا} _{من}
لو لم يكن كفن الميت بخامسة غسلت ماله يطرح في القبر وقرضت بعد جملته السادسة
غسل من مس ميتا يجب الغسل بمس لا دمي بعد برادة بالموت وقبل تطهيره

ما غسل على الاظهر وكذا يجب الغسل بمس قطعة فيها عظم من اوطيت من
 اوميت وهو غسل الخافض واما المندوب من الاغسال فالمشهور غسل الجمعة
 ووقتها بين الفجر الى الزوال وكلما قرب من الزوال كان افضل واول ليلة من شهر
 رمضان وليلة النصف منه وليلة سبعم عشرة وليلة تسع عشرة واحد عشر
 وثلاث وعشرين وليلة الفطر ويوم العيدين ويوم عرفة وليلة النصف من رجب
 ويوم المبعث وليلة النصف من شعبان والغديري ويوم الباهلة وغسل الاحرام
 وزيارته النبي صلى الله عليه واله ولا سيما عليهم السلام ولقضاء الكسوف
 والقوبة وعلامة الحاجة والافتقار وللدخول الحرم والمسجد الحرام والكعبة
 والمدينة ومسجد النبي عليه السلام وغسل المولد **الكرام** الثالث في الطهارة
 المترتبة والنظر في امور اربع **الاول** شرط التيمم عدم اللعاب وعد الوصلة اليه
 او حصول مانع من استعماله كالبرد والمرض ولو لم يوجد ابتاعا وجب وان
 الثمن وقيل ما يضر في الحال وهو اشبه ولو كان معه ماء وحشي العطش يتيمم ان
 لم يكن فيه سعة عن قدر الضرورة ولكن لو كان على جسد لا نجاسة ومعه ماء
 يكفي لا من الماء للوضوء ولكن من معه ماء لا يكفيه لطهارته واذا لم يوجد للبت
 ماء يتيمم كالحى **الباخر الثاني** ما يتيمم به وهو التراب الخافض دون ما سواه
 من المسحقة كالاشنان والذيق والمعادن كالكل والترزيم ولا باس باض
 النور لا والجس ويكفي بالبخة والرمل وفي جواز التيمم بالحجر تردد وبالجواز قال

اذا كان الماء يسهل للوضوء

قال الشيخان ومن فقد الصعيد تيمم بغيره ^{أو نحو ذلك} عرف الدابة ومن فقد لا
 بالرجل **الثالث** في كيفية ولا يصح قبل دخول الوقت ويصح مع تقية ومن
 صغره مع السعة ^{أو كان} أو طهرها الأخير وهل يجب استيعاب الوجه والدرايين
 بالمسم فيه روايان أشهرهما إقصاء المسم بالجبهة وظاهر الكفين وفي عدل الضربا
 أقول أجودها للوضوء ضرورة والفصل ضربان والواجب فيه النية واستدانة حكمها
 إلى الفراغ والترتيب يبدأ بمسح الجبهة ثم بظاهر اليمنى ثم بظاهر اليسرى **الرابع** في
 أحكامه وهي ثمانية **الأول** لا يعيد ما صلى بتيممه ولو تعد الجنازة لم يجز التيمم
 ما لم ينجس التلث ^{فان} يتم وصلى ففي الإعادة ترددوا شبه أنه لا يعيد ولكن
 من أحدث في الحمام ومنعه الرخام يوم الجمعة يتمم وصلى ففي الإعادة قولان
الثاني يجب على من فقد الماء الطلب في الحرمة غلوة سهم وفي السهولة غلوة سهمين
 فان اخل بالماء ^{فليتم} ثم وجد الماء تطهر وأعاد **الثالث** لو وجد الماء قبل شروعه
 في الصلوة تطهر أجماعا ولو كان بعد فراغه فلا إعادة ولو كان في أثناء الصلوة فتركها
 أصحها البناء ولو على تكبيرة الإحرام **الرابع** لو تيمم الجنب ثم أحدث ما يوجب
 الوضوء إعادة يد لا من الفضل **الخامس** لا ينقص الطهارة المائية ووجود
 الماء مع التمكن من استعماله **السادس** يجزئ التيمم لصلوة الجنازة مع وجود الماء
 ندبا **السابع** إذا اجتمع ميت ومحدث وجنب وهناك ما يكفي أحدهم تيمم
 المحدث وهل يختص به الميت أو الجنب فيه روايان أشهرهما يختص به الجنب

الثامن من روى فتمت صلى يتيم فحدث في الصلوة ووجد الماء قطم ونظفهم
واتم ونزلهما الشيطان على الشيطان الركوب الرابع في النجاسات والنظر في
اعدادها والحكامها وهي عشرة البول والغائط مسالا يوكل لحم ويندرج تحته
الجلال والنفى والليثة ماله نفس سائلة وكذا الدم والكلب والخنزير والكافر
وكل مسكر والفقاع وفي نجاسة عرق الجنب من الحرام وعرق الابل الجلالة و
لعاب المسبوح وفرق الدجاج والقلب ولا حرنجب والفاخرة والورقة اختلا
والكرهية اظهر اما الحكماء ففسرة الاول كل نجاسة انزالت قليلا وكثيرا
عن الثوب والبدن عدا الدم فقد عفى عما دون الدرهم سعة في الصلوة ولم يعف
عما زاد عنه وفيما بلغ قدر الدرهم مجتمعا وان شاربها وجوب الاثر التذلو
كان متفرقا لم يجز ان التوقيل يجزى ان التملك وقيل بتر النجاسة الثاني دم
الحيض يجب ان لا يكون قلو الحق الشيطان دم الاستحاضة والنقاس وعفى
عن دم الجرح والقرح الذي لا يرقى واذا رقى اعتبر فيه سعة الدرهم
الثالث يجوز الصلوة فيما لا يتم الصلوة فيه منفردا مع النجاسة كالنكته والجو
والقنطرة الرابع يغسل الثياب والبدن من البول مرتين الا بول الصبي
فانه يكفي صب الماء عليه ويكفي ان التمسح النجاسة ويوفي اللون الخامس
اذا علم موضع النجاسة غسل وان جهل غسل كلما يحصل فيه الا شتياء ولو
نجس احد الثوبين ولم يعلم عية صلى الصلوة الواحدة في كل واحدة مرة و

وقيل يطهرهما ويصلي عريانا المسادس اذا لاقي الكلب والخنزير
 والكافر ثوبا وجسدا وهو رطب غسل موضع الملاقاة وجوبا ولو كان يابسا
 رش الثوب بالماء استحيابا المسايهم من علم النجاسة في ثوبه او بدنه وصلى
 حامدا احاد في الوقت وبعدة ولو نسي في حال الصلوة فراياتان اشهرهما ان
 عليه لا عادة ولو لم يعلم خرج الوقت فلا قضاء وهل يعيد مع بقائه الوقت
 فيه قولان اشبهما انه لاعادة ولو راى النجاسة في اشعار الصلوة اترها واقام
 او طرح عند ما هي فيك لا ان فيقتر في ذلك الى ما ينافي الصلوة فيبطلها الشافعي
 المروية للصبي اذا لم يكن لها الا ثوب واحد اجتزات بغسله في اليوم والليلة مرة
 التامع من لم يتمكن من تطهير ثوبه القاه وصلى عريانا ولو متغيره فاقم صله
 فيه وفي الاعادة قولان اشبهما لاعادة العاشر الشمس اذا خفت البول
 او غيره عن الاخرض والبولاري والمصر جازت الصلوة عليه وهل تطهر
 منها حاله الا شبه نعم وتطهر الارض باطن الخف والنعل والقدم مع نزول
 عين النجاسة وقيل في الذنوب تلقى على الارض النجاسة بالبول انما تطهر مع ثوبها
 ذلك الماعلى طهارته ويلحق بذلك النطر في الاواني ويحرم منها استعما
 اواني الذهب والفضة في الاكل وغيره وفي المقتض قولان اشبهما
 الكراهية واواني المشركين طاهرة ما لم يعلم نجاستها بما شرههم او بعلاقات نجاسته
 ولا يستعمل من الجلود الا ما كان طاهرا في حال حيوته ومن كل ديكية محلايو كل

الحمد حتى يدغم على الاشبه وكذا يكسر من اولى الحزب ما كان خشيا او قرا عاقيل
 الاناء من ولوع الكلب ثلثا او لا بالتراب على الاظهر ومن الحزب والفاخرة ثلثا
 والسبع افضل من غيره ذلك مرة والثدوث احوط كتاب الصلوة
 والظهر في المقدمات والمقاصد والمقدمات سبع الاولى في الاعداد والاولا
 تسع الصلوات الخمس وصلوات الجمعة وصلوات العيدين والكسوف والزلزلة و
 الايات والطواف والاموات وما يلزمه الا انسان ينذر وشبهه فاسو
 مسنون فالصلوات الخمس سبع عشرة ركعة في الحضر واحد عشر ركعة في
 السفر وثانيتها اربع وثلاثون ركعة على الا شهر في الحضر ثمان للظهر قبلها وكذا
 للعصر واربعة للمغرب بعد ها وبعد العشاء الاخرى ركعتان بعد
 وثمان ليل وركعتا الشفق وركعة الوتر وركعتان للفداة قبلها ويسقط في
 السفر نوافل الظهرين في سقوط الوترية فكل ركعتين من هذه النوافل
 تشهد وتسليم للوتر باقرادها الثانية في الرقبة والظهر في هذين ولواحيها
اما الاول فالروايات فيه مختلفة ومحصلها اختصاص الظهر عند الزوال بمقتضى
 ادائها ثم يشترك الفرضان في الوقت والظهر مقدم حتى يبقى المغرب مقدار اداء
 العصر فيخص به ثم يدخل وقت المغرب فاذا مضى وقتها اشتركت الفرضان والمغرب
 مقدم حتى يبقى الاخصاف الليل مقدار اداء العشاء فيخص به واذا طلع الفجر دخل
 وقت صلوة صمد حتى تطلع الشمس وقت نافلة الظهر من حين الزوال حتى يصير

يصير الصحيح على قدمين وتألفه العصر إلى أربعة أقسام وتألفه المغرب بعد حاجتي
 من حب الحمرة المغربية وهي كمال الوتيرة تمتد بامتداد الغشاء وصلح الليل بعد انقضاء
 وكما قرئت من الفجر كان افضل وركعة الفجر بعد الفرائض من الوتر وتأخير حاجتي تطلم
 الفجر الاول افضل ويمتد حتى تطلم الحمرة واما اللواحق فمسائل اولى
 يعلم الزوال بزيادة الظل بعد انقاصه او بميل الشمس إلى الخلق لا يمن
 لمن يستقبل القبلة ويعرف الغروب بدهاب الحمرة المشرقية الثانية قيل
 لا يدخل وقت الغشاء حتى تنحب الحمرة المغربية ولا تصلح قبله الا مع العذر
 فالأظهر الكراهية الثالثة لا تقدم صلوة الليل على الانقضاء الا لكتاب
 يمنع من المحبة راسه او مسافره وقضاءها افضل إلى أربعة اذ انليس بنا فله الظاهر
 ولو بركة ثم خرج وقتها اتمها بقدمه على الفريضة وكذا العصر اما نوافل المغرب
 فممنوعة ذهب الحمرة لم يكملها يد اعب الغشاء الخاصة اذا طلم الفجر عند فوات
 النافلة عد امر كعتي الفجر ولو تبلى من صلوة الليل باربعين راجع بها الصبح عالم ^{بحسن}
 فوات الفرض ولو كان التلبس بما دون الاربع طلم الفجر بد اعب الفريضة و
 وقضى نافله الليل السادس ستة فصل في الفرائض اداء وقضاء عالم يتصدق
 الحاضرة والنوافل عالم يدخل وقت الفريضة السابعة ليكره ابتداء النوافل
 عند طلوع الشمس وخرورها وقيامها وبعد اكل الصبح والعصر عند النوافل
 المرتبة وعاد سبب التاممة لا افضل في كل صاغة فقد يمها في اول وقتها

الا فانتبه في مواضع انشا الله تعالى لما سمعتم اذ صلى طائفة حول الوقت
 ثنتين الوهم اعدادا لا ان يدخل الوقت ولما تم وفيه قول اخر الثالثة في القبلة
 وهي الكعبة مع الامكان والا فجهتها وان بعد وقيل هي قبله لاهل المسجد
 والمسجد قبله من صلى في الحرم قبله لاهل الدنيا وفيه ضعف ولو صلى
 في وسطها استقبل اى جدارا فاستأع ولو صلى على سطحها ابرز بين يديه
 فيها وقيل يستلقى ويصلى مؤميا الى البيت المعمور وتوجه اهل كل اقليم سميت
 الركن الذى يليهم فاهل الشرق يحيلون للشرق الى الكعبه لايسر والمغرب
 الى الايمن والمجدى خلف الملك الايمن والشمس ضد الزوال مجاذية
 بطرف الحانج الايمن مبايلى لاف وقيل يستحب النياسر لاهل الشرق
 عن سمتهم قليلا وهو بناء على ان توجههم الى الحرم واذا فقد العلم بالجهة
 والظن صلى الفريضة الى اربع جهات ومع الضرورة اوضح الوقت يصلى
 الى اى جهة شاء ومن ترك الاستقبال عمدا اعدا ولو كان طائفا او ناسيا
 وتبين الخطاء لم يعد ما كان بين الشرق والمغرب ويهدى الظان ما صلا الى
 الشرق والمغرب في وقت لا ما خرج وقتا وكان الواستد بالقبلة وقيل بعيد
 ان خرج الوقت ولا تصلى الفريضة على المراحلة اختيارا او رخص في المناظرة
 سفر حيث توجهت المراحلة الواجبة في لباس المصلى لا يجوز الصلوة في جلد
 الميتة ولو دنع وكان احلا يوكل لحمه ولو ذكى ودنع ولا في شجرة وفي صوفه ووبره

ووبره ولو كان قلنسوة أو ثوبه ويجوز استعماله في الصلوة ولو كان مما يؤكل
 لحمه وجاز استعماله في الصلوة وغيرها وان أخذ من ميتة تجزأ أو قطعاً غسل
 موضع الاتصال ويجوز في الخنثى الخاص لا المعشوش بوبر الأعراب والنقاب
 وفيه والسجاب قولان لا يظهر الجواز في الثعالب والأعراب وإيمان
 أظهرهما المنع ولا يجوز الصلوة في الحرير المحض للرجال إلا مع الضرورة وفي
 الحرب وهل يجوز النساء من غير ضرورة فيه قولان أظهرهما الجواز في اللثة
 والقلنسوة من الحرير ترد أظهره الجواز مع الكراهية وهل يجوز الركوب عليه
 ولا اقتراش له المروي نعم ولا بأس بثوب مكفوف به ولا يجوز في ثوب مضموم
 مع العلم ولا فيما يشترط ظهر القدم ما لم يكن له ساق كالخف ويستحب في النعل العزيم
 ويكره في الثياب السود ما عدل العامة والخف وفي الثوب الذي يكون تحته وبر
 الثعالب والأعراب أو فوقه وفي ثوب واحد للرجل أو حكي ما تحته لم يجز وإن
 بأمزرف فوق القميص وإن شتمل الصماء وفي عمامة لا حنك لها وإن يأم بغير رداء
 وإن يصعب مع حد يبين ظاهراً وفي ثوبه يثمن صاحبه وفي قباعة تماثيل أو
 خاتم فيه صورة ويكره للمرأة أن تصلي في خلخال له صوت أو شقيقة ويكره للرجال
 اللثام وقيل يكره في قبعة مستدودة الألف في الحرب مسائل ثلاث الأولى
 ما يصح فيه الصلوة فيسترط في الظهارة وإن يكون ملوكاً أو أفاضل الثانية يجزئ
 للرجل ستر قبله ودبره وستر ما بين السرة والركبة أفضل وستر جسد كله مع الرضا

اكمل فلا يصلي المرأة الا في درع وخمار ساتر جميع اجسدها عند الوجه واليدين
 وفي القدمين تزد ثوبه الجوارز والاكمام والصبغة تجتنب ان يستر الجسد ويشترط
 مع ذلك اخضل الثاقله بخور الاستنار في الصلوة بكل ما يستر العورة كالخيشون
 وورق التبر والطين ولوله يجسد ساتر صلى عريانا قايما موميا اذا امن المظلم
 ومع وجوده يصلي جابسا موميا للركوع والسجود الخامسة في مكان المصلي
 يصلي في كل مكان اذا كان مملوكا او ماذونا فيه ولا تقسم في المكان المضروب
 مع العلم وفي جواز صلوة المرأة الاجانب المصلي قولان احدهما المنع سواء
 صلت بصلوة او منفردة صحرًا كانت او اجنبية والاخر الجواز على كراهية ولو كان
 بينهما حائل وقواعد عشرة اذ ربع فضايل او كانت متارة عنه ولو
 بمسقة الجسد صحت صلوة قهرا ولو كان في مكان لا يمكن فيه التباعد صلى الرجل اولاً ثم
 المرأة ولا يشترط طهارة موضع الصلوة اذ المرء قد نجس بالاطهارة مواضع النساء
 على موضع الجبهة وتسبق صلوة الفريضة في المسجد الا في الكعبة والنافذة في المنزل
 ويكره الصلوة في الحمام وميتوب الغايط ومبارك الا بل ومساكن النمل وفي رابط
 الخيل والبعال والخمير وبطن الاوديرة وارض البغمة والقم اذ المرء يتكلم جبهة من السجود
 وبين مقابر الامم حائل وفي بيوت الخوس والنيران والحمر وفي جوار الطريق وان
 يكون بين يديه فارس مضربة او مصحف مفتوح او حايط يستر من البلوعة
 ولا باس بالبيع والكنايس وما يقبل التعم وقيل يكره الى باب مفتوح او انسان متوج

مراجع المسألة فلهذا يهاجم عليه لا يجوز السجود على ما ليس بأرض كالجلود
 والصوف ولا ما لا يثبت عليه السجود كالأرض كالعادن ويجوز على الأرض
 وما يثبت منها عالم يكن ما كذا أو لم يثبت بالعادة في الكائن والقطر واثباتها
 المنع الإجماع الضرورة ولا يسجد على شئ من بدنه فان منع الخرميد على ثوب
 ويجوز السجود على المشيم والغير وغيره مع عدم الأرض وما يثبت منها فان لم يكن
 كفة ولا بأس بالغير طاس ويكون منه ما كان فيه كتابة ويراعى فيه ان يكون مملوكا خاليا من نجاسة
السابعة في الاذان والاقامة والنظر في الموزن وما يؤذن له وكيفية الاذان ولو اذنت
اما الموزن فيعتبر فيه العقل والاسلام ولا يثبت فيه البلوغ فالصبي يؤذن والعبدة
 وقوزن المرأة للنساء خاصة ويستحب ان يكون غدا لا حيتا مبصر بالاقامة منظرها عا
 على المرفع مستقبل القبلة رافعا صوته وقسره المرأة الا لثقات يمينا وشمالا ولو اذنت بالاذان
 والاقامة ناسيا وصلى تداركها حال ركوع واستقر صلاته ولو تعد لم يرجع **واياؤذن له**
 فالصلوات الخمس لا غير ادع وقضاء استحب بالرجال والنساء للمنفرد والجماع وفيه حيحان
 في الجماعة ومما كذا لا استحب ان يما يجهر فيه والكنة الغداة والمغرب وقاضى الفريض الخمس يؤذن
 الاول در دو ثم يقيم لكل واحدة ولو جمع بين الاذان والاقامة ككفر بنية كان افضل ويجمع يوم الجمعة
 بين الظهرين باذان واحد واقامتين ولو صلى في المسجد جماعة ثم جاء اخر ون لم يؤذنوا و
 لم يقيموا مادامت الصفوف باقية ولو انقضت اذن الاخرون واقاموا ولو اذن بنية نفر
 ثم اراد الاجتماع استحب له الاستئذان **واما كيفية** فلا يؤذن لفريضة الا بدخول وقتها

وصدق من في الصلوة رخصة لكن يعيد بعد دخول وقتها ونصر لها على أشهر الروايات
 خمسة وثلاثون فصلا إذا كان ثمانية عشر ولا شيء منه سبعة عشر وكله متى عد الكبير
 في أول الأذان فانه أربعمائة وتسعون في كل صلاة مرة واحدة في المرة والقرية شرط و
 المستمرة في الوقوف على فضله ثمانية الأذان حاد في الإقامة والقصر بينهما
 برأيتين أحلته أو خطوته على المغرب فانه لا يفصل بين إذائها إلا بخطوة أو سلمة أو
 تبعية ويكره الكلام في خلالها والترجم إلا لا شعاعا وقول الصلوة خير من النوم
 وإما اللواحق فمن السنة كحائية عند سماعه وقراءة يخلى به الموزن والكف عن
 الكلام بعد قوله قد قامت الصلوة لا بما يتعلق بالصلوة مسائل ثلاث الأولى
 إذا سمع الإقامة أراد أن يجازي بها في الجماعة ولو كان المزدن منفردا الثانية
 من أحدث في الصلوة أعادها ولا يعيد الإقامة إلا مع الكلام الثالثة من صلى
 خلف من لا يقدر على إياذن لنفسه وأقام وخشي فوات الصلوة أقصر من فضله على
 الكبيرتين وقد قامت الصلوة إذا المقاصد فتلاوة الأول في فعل الصلوة
 وهي واجبة ومنه وبه فالواجبات ثمانية الأولى النية وهو ركز والكتابة بالنسبة
 أشبه بها فقامت ولا بد من نية القربة واليقين والوجوب والندوب والإدعاء أو
 القضاء ولا يشترط نية القصر ولا الإتمام ولو كان متغيرا أو يتعين استحضارها عند
 أول خروجه من المكيبة واستدانة حكمها الثاني التكبير وهو ركز في الصلوة وصورة
 الله أكبر من يشاء لا ينعقد بمخالصه ولا مع الإخلال ولو انحرف ومع القدر بخير في الترجمة

الترجمة رجب التعلم ما امكن والاخرس ينطق بالمكن ويعقد قلبه بها مع الاستارة و
يشترط فيها القيام ولا يخرجى قاعدا مع القدرة والصلوة الحيزة في تصديقها مع السبعم
ومستحقها النطق بها على وزن افضل من خير من واصلح الامام من خلفه وان يصر
بها المصلي يدبر محاذيا وجهه الثالث القيام وهو ركعتي الصلوة مع القدرة ولو
تعدر الاستقلال اعتمد ولو عجز في البعض انى بالمكن ولو عجز اصلا صلي قاعدا و
في حد ذلك قولان اصحابا مراعاة المكن ولو وجد القاعد خلفا نهض متهما ولو عجز
عن القعود صلي مضطجعا مؤميا وكن العجز صلي مستقيا ويستحب ان يترجم
القاعد قارباً ويثني رجله ركعا وقيل يتورك تشهد الرايع القراءة وهي متعينة
بالحد والصوت في كل ثنائية وفي الاولين من كل رباعية وثلاثية ولا يصح لهم
الاختلاف بها عداً ولو يجزى وكذا الاعراب وترتيب آياتها وكن البسطة في الحمد و
السورة ولا يخرجى الترجمة ولو ضاق الوقت فقرأ ما يحسن منها ويجب التعلم ما امكن ولو
عجز قراء من غيرهما ليسر والا سبعم الله تعالى وكبره وهله بقدر القدرة ويجزى
الاخرس لسانه بالقراءة ويعقد بها قلبه وفي وجوب سورة مع الحمد في الفرائض للتحا
مع سعة الوقت وامكان التعلم قولان اظهرهما الوجوب ولا يقرأ في الفرائض غزوة
ولا يافوت الوقت بقراءتها وتخير المصلي في كل ثنائية ورابعة بقراءة الحمد والسبعم و
يجزى من الخمس واجاز في الصبح واولى المغرب والعشاء وثبتر في الباقي وادناه ان
نفسه ولا يجزى المأثرة ومن السنن للجهز بالبسطة في مواضع الاختلاف من ادل

الصلوة

الصلوة

والمصورة وقمر يتل القراءة وقراءة سورة بعد الحمد في النوافل والإقتصار
 في الظهرين والمغرب على قصر المفضل وفي الصبح على عظماء ^{في} وفي القضا
 على متوسطاته وفي ظهر الجمعة يسورها بالمناقصين وكان الوصل في الظهر جمعة على
 الاظهر ونوافل النهار لفحات والليل جهر ولتتبع اسماعيل امام من خلفه قراءة ما
 لم يبلغه العلم وكذا الشهادتان مسائل اربع **الاولى** يحرم قول امين اخر الحمد و
 قيل ليكره الثانية والضحى المشرحة سورة واحد وكذا الفيل ولا يلا ف
 هل تعاد البسطة بينهما قيل لا وهو الاشبه الثالثة تجزئ بدل الحمد في الاواخر شيئا
 اربع وصورها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ورؤى تسع وقيل
 عشر وقيل ثمان عشرة وهو احوط الرابعة لو قرأ في النافلة احكام الغزائم سجد عند
 ذكره ثم يقوم فيتم ويركع ولو كان السجود في اخرها قام وقرأ الحمد استقباب الميركع
 عن القراءة الخامسة الركوع وهو واجب في كل ركعة مرة الا في الكسوف و
 الزلازل وهو ركع في الصلوة والواجب فيه خمسة الاحماء قدر ان يصل معه كفا
 ركبتيه ولو عجز اقصر على المكن والاه او ماء والطمانينة بقدر الذكر الواجب وتبنيته
 واحدة كبيرة وصورها سبحان ربّي العظيم وبحمدّه اوسبحان الله ثلاثا ^{مع}
 مع الضميمة تجزئ الواحدة الصغرى وقيل تجزئ ^{بطلت} ان كوفيه وفي السجود ورفع الرأس
 والطمانينة في الاستقباب والمنسنة فيه ان يكبر له رافعا يديه محاذيا بها وجهه ثم
 يركع بعد رسالهما ويضعهما على ركبتيه مفرجات الاصابع وراؤهما ركبتيه الى خلفه مستر

مستويا تظهره ما دأخفته واجبا طام القسيم مسحا ثلوثا كبرى فبما اذ قايلا
 بعد انتصابه مع الله لمن حده واجبا بعدة ويكره ان يركم ويد الا تحت
 ثيابه السادس السجود ويجب في كل ركعة سجدتان وهما ركعتان في الصلوة
 واجبا سم السجود على الارضاء السبعة الجبهة والكفين والركبتين واليدين
 الرجلين ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه وان لا يكون موضع السجود
 عاليا بما يريد عن لينة ولو تعدر الاختراع رفع ما يسجد عليه ولو كان بجبهة ولا
 احقر خيرة ليقم السليم على الارض ولو تعدر وسجد على احد الجبين ولا فاضلة
 فلو عجز أو فاء والد كوفيه او التيسيم كالركوع والطمانينة بقدر الذكر الواجب وزعم
 المراس مضمنا عقيب لا ولي وسنة الكبير للادلى قائما والهوى بعد اكمال
 سابها بدي وان يكون موضع سجوده مساويا للموضوعة وان يرغم بانفة ويد عود
 الزيادة على التسبيحة الواحدة والكبير الثنية ويد عوبين السجدين والقعود
 متوتركا والطمانينة عقيب رافع من الثانية والدعاء ثم يقوم متعديا على
 يد يه سابها يرهم ركبتيه ويكره الا قعاء بين السجدين السابع التسليم
 وهو واجب في كل ثمانية مرة وفي الثلاثية والرابعة مرتين وكل تشهد تشمل
 على خمسة اشياء الجلوس والطمانينة بقدر الشهادتين والصلوة على النبي واله
 عليهم السلام وانه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد
 محمد اعبده وراسوله ثم بالصلوة على النبي واله ومنه ان يجلس متورا كاد هو

ان يخرج رجليه خلفه ثم يجعل ظاهر اليسرى الى الارض وظاهر اليمين الى باطن
 اليسرى والدعاء بعد الواجب ويسمى الايام من خلفه الشهادتين **الثامن**
 التسليم وهو واجب على الصم القولين وصورة السلام عليا على صياح الله الصا^{لين}
 او السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبالله ما بداركان الثاني مستقبل **والسنة**
 ان يسلم المفرد تسليمة واحدة الى القبلة ويصيح بمخض عينه والا فامام بصفحة وجهه
 وللعموم يتسليمتين بوجه يميناً وشمالاً **ومندوبات الصلوة**
خمس **الاول** التوجه بيمين تكبيرات منها الواجبة فيها ثلثة ادعية يكبر
 ثم قائم يدعو ثم اثنين ثم يدعو ثم اثنين ويتوجه **الثاني** القنوت في كل ثلثة
 قبل الركوع الا في الجمعة فانه في الاول قبل الركوع وفي الثانية بعده ولو نسي القنوت
 قضاء بعد الركوع **الثالث** نظرة قائماً الى موضع سجوده وقائماً الى باطن كفيه و
 سركا الى يمين رجليه وساجداً الى طرف اذنه **وتشهد الى جرة الرايع** وضم اليه
 قائماً على فخذي يمين سجدة وكبيرة وقائماً لقاء وجهه وراكعاً على ركبتيه وساجداً بخد
 اذنيه **وتشهد على فخذي اليسر الخامس** التقبيل ولا حصر له واقبله بسبع الزهر
خاتمة قطع الصلوة ما يبطل الطهارة ولو كان سهواً والنقاة دبراً والكلام محرر
 ضاعداً عند ذلك القهقهرة والفعل الكثير الخرج عن الصلوة والبكاء لا موصراً الدنيا
 وفي وضع اليدين على الشمال فكلان اظهرها لا بطلان ويحرم قطع الصلوة الا نحو
 ضرر مثل قرات غريبة او تردى طعل وقيل يقطعها الاكل والشرب الا في الوتر

في الوقوف أعزهم الصوم ولحقة عطش في جولة الصلوة والشعر مقصوص فإن
 أشبهما الكراهية ويكره الألفات جينا وشمالا والثواب والمطى والعصب ونفخ
 موضع السجود والشم واللباق وقرعة الأصابع والناو بحرن وفلافة الإصقين
 وليس تحت ضيفا ويجوز الصلوة في تيمت العاطس والسلام مثل قوله سلام عليكم
 والدعاء في خلا الصلوة يسأل للباس دون الحرم **المقصد الثاني**
 في بقية الصلوة وهي واجبة ومندوبة **فالواجبات** منها الجمعة
 هي ركعتان يسقط مغفها الظهر ومغفها ما بين الزوال حتى يصير ظل كل شيء مثله
 تسقط بالفوات ويقضى ظهرا ولو لم يدرك الخطبتين اجزائة الصلوة وإن الو
 ادرك مع الإتمام الكوع ولو في الثانية ويدرك الجمعة بادره . ^{شهر} راكم على الأ
 ثم الظهر في شروطها ومن يجب عليه ولو أحقها وسننها **والشروط خمسة**
الأول السلطان العادل **الثاني** في العدد وفي أقطارها وإيمان أشهرهما
 خمسة الإمام أحد هم ومن سبعة **الثالث** الخطبتان ويجب في الأولى حمد الله و
 الشاء عليه والوصية بتقوى الله وقراءة سورة خفيفة وفي الثانية حمد الله والصلوة ^{سقط}
 النبي وعلى آله عليهم السلام وعلى أئمة المسلمين ولا يستغفار المؤمنين والمومنات و
 يجب تعدد جماعا على الصلوة وإن يكون الخطيب قاعا مع تعدد ردة وفي وجوب الفصل
 بينهما بالجلوس ترددا حوطه الوجوب ولا يشترط فيهما الطهارة وفي جوازها عفا قبل
 الزوال وإيمان أشهرهما الجواز ويستحب أن يكون الخطيبين مواظبا على الصلوة

متعظاما قد يابى برد ومقدرا في حال الخطبة على شئ وان يسلم او لا فيجلس
 امام الخطبة ثم يقوم فيخطبها **الرابع** الجماعة فلا تقسم فرادى **الخامس**
 ان يكون بين المجتهدين اقل من تلاوة اميال والذي تجب عليه كل مكلف من ذكر سليمان
 من المرض والعجز والعلم غيرهم ولا مسافر وتسقط عنه لو كان بينه وبين الجمعة ازيد
 من فرسخين ولو حضر احدهم وجبت عليه عند الصبح والمجنون والمرأة **اما اللواحق**
فبسم الاولى اذا زالت الشمس وهو حاضر حرم السفر لمقتضى الجمعة ويكره
 بعد الفجر **الثاني** يستحب الاصغاء الى الخطبة وقيل يجب ولكن الخلاف في تحريم
 الكلام معها **الثالثة** الاذان **الثاني** في بدعة وقيل مكروه **الرابعة** يحرم
 البيع بعد النداء ولو باع العقد **الخامسة** اذا لم يكن الا حرام موجودا وامكن
 الاجتماع والخطبتان استحبت الجمعة ومنعه قوم **السادسة** اذا حضر امام
 الاصل مصر الى ما غير الا فخذ **السابعة** لو ترك مع الا حرام في الاولى ومنعه
 تركه عن السجود لم يترك مع الا حرام في الثانية فاذا سجد الا حرام سجد ونهى بهما
 للاولى ولو تولى للاخيرة طلعت الصلوة وقيل يحذفهما ويسجد للاولى وستين
 الجمعة افضل بعشرين ركعة ست عند انبساط الشمس وستين عند ارتفاعها وست
 قبل الزوال ركعتان عند غروب الشمس وقص الا خلفا ولا اخذ من الشارب
 ومباكرة المسجد بسكينة وقار تطيبا لا بلباس افضل ثيابه والدماء امام التوجه يستحب
 الجمهر جمعة وظهره وان صلى في المسجد ولو كانت ظهره وان يقدم المصلي ظهره

ظهره اذا لم يكن الامام مضيا ولو صلى معه ركعتين واعتما بعد تسليم الامام جاز
 ومنها **صلوة العيد** وهي واجبة في كل سنة وفي الجمعة ومنه
 مع عدم مهاجرة وفرادى ووقتها بين طلوع الشمس الى الزوال ولو فاتت لم تقض
 وهي ركعتان يكبر في الاولى والخمس في الثانية اربعين اربعين في الاولى الحمد والسورة و
 قيل تكبير الركوع على الا شهر ويقت مع كل تكبيرة بالرسم استحبابا وسننها
 الاصحار بها والسعي على الا رض وان يقول المودن الصلوة ثلثا ورجع الامام
 حافيا على سكتة فيقار وان يطعم قبل خروجه في الفطر وبعد عودته في الا ضحى مما
 يغني به وان يقرأ في الاولى والى بالا على وثالثية بالشمس والتكبير في الفطر عقب
 اربع صلوات اولها المغرب واخرها صلوة العيد وفي الا ضحى عقب خمسة عشر
 اولها ظهر يوم العيد لمن كان ميمى وفي غيرها عقب عشر يقول الله اكبر الله
 اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما عهد انا الله اكبر على ما عرفنا من بهيمة
 الاعنام وفي الفطر يقول الله اكبر ثلثا لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد الله اكبر
 على ما عهد انا وليك الخروج بالسلام وان يتقبل قبل الصلوة وبعد الصلوة لا يصح
 النبي عليه السلام قبل خروجه مساييل خمس الاولى قيل التكبير الزا
 واجب ولا شهر الاستحباب وكذا القنوت الثانية من حضر العيد فهو بالجماعة
 في حضور الجمعة ويستحب للوام اعلامهم ذلك الثالثة الخطبتان بعد صلوة
 العيد وقد عهد بها بدعة ولا يجب استماعها الرابعة لا يتقبل المنبر ويعمل منها

من طين الخامسة اذا طلعت الشمس حرم السفر حتى يصلي العيد ويكره قبل
 ذلك ومنها صلوة الكسوف والنظر في سبيلها وكيفيةها والحكماء بها
 وسبيلها كسوف الشمس وخسوف القمر والزهرة وفيها يتجنب الاطراف السما
 ووقتها من الابتداء الى الاخذ في الاجلاء ولا قضاء مع القوات وعدم العلم
 واحترق بعض القرص ويقضي لوعلمه واحمل او شئ وكذا الواحترق القرص كله على
 المقديرات وكيفيةها ان يكبر ويقرأ الحمد وسورة او بعضها ثم يركع فاذا انقضى
 قراء الحمد ثانيا وسورة اركان اتم في الاولى والاخرى من حيث طلع الشمس ^{في الصلاة} اثنان ثم
 قام بغير تكبير فقرأ وركع معتد اثنان في الاول ثم يستشهد ويسلم ويستحب فيها الجماعة
 والاطالة يقدر الكسوف واعادة الصلوة ان فرغ قبل الاجلاء وان يكون ركوع
 يقدر قراءته وان يقرأ السور الطوال مع السجدة ويكره كل ما انتصب من الركوع
 الا في الخامس والعاشر فانه يقول سمع الله من جميعه وان لقنت خمس قنوتات
 ولا حكم فيها اثنان **الاول** اذا اتفق في وقت حاضرة تخير في الايات ^{بها}
 شاء على الاصم عالم يتضيق وقت الحاضرة فتيقن الاداء ولو كانت الحاضرة
 نافلة فالكسوف اولى ولو خرج وقت النافلة **الثاني** يصلي هذه الراحة
 وعاشيا ويقرب اليه الامم العذرة وهو شبه ومنها صلوة الجنائز
 والنظر فحين يصلي عليه والمصلي وكيفيةها والحكماء بها يتجنب الصلوة على كل مسلم
 ومن كان بحكمه من بلغ ست سنين وسيوى في ذلك الذكرا والاشياء والحر

والمرء والعبد ويستحب على من لم يبلغ ذلك من ولده ويقوم بها كل مكلف كخاتمة و
 احق الناس بالصلوة على الميت اولاهم بميراثه والزوج اولى من الاخ ولا
 يؤتم الا وفيه شرائط الاقامة والانتساب ويستحب تعديدهم الهاشمي ومم وجود
 الاحام فهو اولى بالمقدم وثام المرء النساء وقعت في وسطهن ولا يترزركن
 العامري اذا صلى بالمرأة ولا يام من لم ياذن له الولي وهي خمس تكبيرات بينها
 اربعة ادعية ولا يتعين وان كبر ويشهد الشهادتين ثم يكبر ويصلي على
 النبي واله ثم يكبر ويدعو للمؤمنين وفي الرابعة يدعو للميت وينصرف الخامس مستغفر
 والباس الطهارة من شرطان وهي من فضلها ولا يباح احد من المجازاة بما يخرج عن
 المادة ولا يصلي على الميت الا بعد تفصيله وتكفينه ولو كان عاريا جعل في القبر وسائر
 عورته ثم صلى عليه وسننها وقوف الاحام عند وسط الرجل وصدر المرأة
 ولو اتفقا جعل الرجل الى الاحام والمرأة الى القبلة يحاذي بصدرها وسطه ولو كان
 وان يكون المصلي متظاهرا قاعدا يديه بالكبير كله داعيا للميت في الرابعة
 ان كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا ويدعو المستضعفين ان كان مستضعفا
 وان يحشمهم من كان يتوكله ان جهل حاله وفي الطفل اللهم اجعله لنا ولا يؤبه
 فرط واقف موقفه حتى يرفع المجازاة والصلوة في المواسم للعبادة ويكبر الصلوة
 على المجازاة الواحدة مرتين واحكامها اربعة **الاول** من ادرك بعض
 التكبيرات اتم ما بقى ولا عزوان رفعت المجازاة ولو على القبر **الثاني** لو لم يصل

للميت صلى على قبره يوم الجمعة حسب الثالث يجوز ان صلى حده
بوقت مالم يتيقن وقت فرضية حادثة الرابع لو حضرت جنازة في أثناء الصلوة
تخير في الاحتمام على الأولى والاستينات على الثانية وفي استدعاء الصلوة عليها و
اما المندوبات فمنها صلوة الاستسقاء وهي مستحبة
ممن الجذب والكيفية كصلوة العيد والقنوت بسبوالرحمة وتوفير الليل وأفضل
ذلك الادعية الماثورة وفي سنتها صوم الناس ثلثة ايام والخروج
في الثالث وان يكون لاشين او الجمعة ولا يحل لها ركعة على ركعتين وقيل ركعة
واستصحاب الشيوخ والاطفال والعجائز من المسلمين خاصة والمفريقين بين الاطفال
والامهات وتصلى جماعة وتحول الامام الرضاع واستقبال القبلة فكبر ارفع اصواته
والى اليمين مسجداً والى اليسار مهللاً واستقبال الناس حامداً وتباعبه الناس
الحظبة بعد الصلوة والمباينة في الدعاء والمعاودة ان تاتى الإجابة ومنها
نافلة شهر رمضان وفي أشهر الروايات استحباب الف ركعة
زيادة على المبرقة في كل ليلة عشرون ركعة بعد المغرب ثمان ركعات وبعد
العشاء اثني عشر ركعة وفي عشر الاخر في كل ليلة ثلثون وفي ليالي الاخر اذ في
كل ليلة مائة مضافة الى ماعين وفي رواية يقيصر على المائة ويصلون في الجميع اربعون
بصلوة على وجهه وفي طمة عليهم السلام وفي اخر جمعة عشرون بصلوة على عليه
السلام وفي عشية عشرين بصلوة وثلاثين بصلوة ليلة الفطر هي

وهي ركعتان في الأولى منها بالحمد وبالأختلاف ألف مرة وفي الثانية بالحمد والأختلاف
 مرة واحدة ومنها صلوة يوم الغدير قبل الزوال بنصف ساعة و
 منها صلوة ليلة النصف من شعبان أربع ركعات ومنها صلوة ليلة المبعث ^{عليها} ويروى
 وكيفية ذلك وما يقع فيه وبعد ذلك في كتب يتخصص به وكذلك سائر النوافل فليطلب من
 هناك **المقصد الثالث** في التوابع وهي خمسة **الأول** في الخلع الواجب
 في الصلوة وهو أعم من عمد وسهوا وشك أو العمد فمن أخل معه بواجب بطل صلوة
 شرط كان ذمياً: وكيفية ولو كان جاهلاً على الجهر ولا خففات فإن الجهل عند فهمها
 وكذا ابتطل أو فعل ما يجب تركه أو ترك ما يجب فعله وبطل الصلوة في القيوب المنصوب
 والموضع المنصوب والسجود على الموضع النجس مع العلم بالأمر الجهر بالقصبة والنجاسة
فإنما السهو فإن كان عن كبر أو كان محله باقياً في به وإن دخل في آخره أو كان
 في الخلع بالقيام حتى نسي أو بالنية حتى انقضى أو بالانقضاء حتى قرأ أو بالركوع حتى سجد أو
 بالسجدتين حتى ركع وقبل أن كان في الآخر من من الرابعة اسقط الزايد والقي بالاف
 ويعيد لنسي أو ركوعاً أو سجدتين عمد أو سهواً ولو نقص من عدد والصلوة ثم ذكر
 أنه ولو تكلم على الأسماء ويعيد لو استديم القبلة وأمكن السهو عن غير ذلك فإنه لا ينقض
 تذكرها ومنه ما يقصر معه على التذكر ومنه ما يستدرك سجود السهو **فالأول**
 من نسي القراءة أو الجهر ولا خففات والتذكر في الركوع أو الطمأنينة فيه أو برفع الرأس
 منه أو الطمأنينة في الرفع أو الذكر من السجود أو السجود على كل أعضاء السبعة ^{منه} والطمأنينة

فيه اورقم المراس منه او الطماينة في المجلس للشهد **والثاني** من ذكر انه لم يرقع
 الحمد وهو في السجدة قراء الحمد واعادها او غيرها ان من ذكر قبل السجود انه لم يركع قام
 فركع وكذا لو ترك السجود او المشهد وذكر قبل ركوعه فقد نذر ارك ومن ذكر انه
 لم يصل على النبي والد بعد ان يسلم قضاها **الثالث** من ذكر بعد الركوع انه لم
 اوترت سجدة لا تفوز ذلك بعد التسليم وسجد للسجود واما **الشك** فمن شك
 في عدد الساتية والثبوتية اعاد ولكن لم يدرك كركع على اول يحصل الاولين من
 الرباعية ولو شك في فعلها فكان في موضعها التي يدركه ولو ذكر انه كان قد فعله
 استأنف صلواته ان كان ركنا وقيل في الركوع اذا ذكر وهو ان رسل نفسه ومنهم من خصه
 بالاخيرة بين ولا شبه البطالون ولو لم يرقع المراس ولو كان بعد انتقاله مضى في
 صلواته ركنا كان او غيره فان حصل الاولين من الرباعية عدل وشك في الزاوية فان
 غلب بنى على ظنه وان تساوى الاحتمالان قصور اربع ان يشك بين الاثنين و
 الثلث او بين الثلث والاربع او بين الاثنين والاربع او بين الاثنين والاربع او بين الاثنين والاربع
 الاكثر ويتم ثم يحسب طبركتين جالسا او ركعتين قايما على رواية وفي الثانية كذلك
 وفي الثالثة بركتين من قيام وفي الرابعة بركتين من جلوس كل ذلك بعد التسليم
 ولا سهو على من ركع سهوا ولا على المعلوم ولا على الامام اذا حفظ عليه من خلفه و
 لوسى في النافذة تخير في البناء ويجب سجدة السهو على من تكلم في الصلوة و
 من شك بين الاربع والخمس ومن سلم قبل الكمال الركعات وقيل لكل زيادة ونقصا

في رقع المراس من الاولى والطماينة

في رقع المراس من الثانية

ونقصان والمقعود في موضع قيام والقيام في موضع قعود وهما بعد التسليم على
 الأستمناء عقيبهما تشهد خفيف وتسليم ولا يجب بينهما ذكر وفي رواية الحلبي أنه
 سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول فيهما بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآله
 أخرى يقول بسم الله وبالله المسلم عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته والحي
 ر نعم منصب الإمامة عن السهو في العبادة **الثاني** في القضاء من أجل الصلوة
 عند أو سهوا أو فاته يوم أو سكرهم بلوغه وحقله وإسلامه وجب القضاء عليهم
 عند ما استثنى ولا قضاء لهم لا لاجتماع المستوعب الوقت إلا أن يدل ذلك الطهارة والصلوة
 ولو ركعة وفي قضاء الغائب لعدم ما يتطهر به تروا حوطه القضاء وترتب الفوات
 كالحاضرة والغائبة على الحاضرة وفي وجوب ترتيب الفوات على الحاضرة تروا شبهة
 الاستحباب ولو قدم الحاضرة مع سعة وقتها على الغائبة ذكرنا أعاد ولا يعيد لو
 سعى ويعيد عن الحاضرة إلى الغائبة لو ذكر بعد التلبس ولو تلبس بنا فله ثم ذكر فريضة
 أبطلها واستأنف الفريضة ويقضى طواف سفر أو قصر ولو كان حاضرا وفات حضرا
 ولو كان مسافرا ويقضى المزدحم من ردة ومن فاته فريضة من يوم ولا يعلمها
 اثنين وثلاثا وإيعا ولو فاته عالم يحصه قضى حتى يغلب لوقوعه وسقط قضاء النوافل
 الموقرة ولو فاته يومين يتأكد القضاء ويستحب الصدقة عن كل ركعتين بعد فان
 لم يتمكن ففي كل يوم **عبد الثالث** في الجماعة والنظر في الألفاظ والجماعة
 مستحبة في الفرائض متألدة في المحن ولا تجب إلا في الجمعة والعيد من مع الشرايط

ولا يجزم في نافلة حد اما استثنى ويدرك الماموم الركعة بادراك الركوع وبادراكه
 سالكها او لم تنفقد باهام وموتها ولا يصح بين الاحكام والماموم ما يتسم المشاهد
 وكذا بين الصفوف ويجوز في المرأة ولا ياتر من هو اعلى منه بما يعتد به كالا بنية على
 رواية عمارة وتجوز لو كان علم ارض مفقودا ولو كان الماموم اعلى منه صم ولا يباين عد الماموم
 بما يخرج عن العادة الا لم اتصال الصفوف ويكره القراءة خلف الامام في الاختائية
 على الاشهر وفي الجهرية لو سمع ولو هممت ولو لم يسمع فمرر ويجب متابعت الامام فلو رفع
 قبله ناسيا اعاد ولو كان عامدا استمر ولا يقف قد انه ولا بد من نية الاستماع ولو
 صلى انسان وقام كل منهم كانت ما موما اعد او لو كانت اما ظالم يعد ولا يشترط قسار
 الفرضين ويعد المفترض بمثله وبالمنفرد والمنفرد عتله وبالمفترض وان يقف الماموم
 الواحد عن يمين الامام والجماعة خلفه ولا يتقدم العاكر امام المرأة بل يجلس وسطهم
 بارز ابر كتيبه ولو امت المرأة النساء وقفن معها صفا واحدا ولو امهن الرجال وقفن
 خلفه ولو كانت واحدة يستحب ان يعيد المنفرد وصلوته اذا وجب جماعة اما ما كان
 او موما وان يخص بالصف الاول الفضلاء وان يسبم الماموم حتى يركع الامام ان
 سبقه بالقرأة وان يكون القيام الى الصلوة اذا قيل قد قامت الصلوة ويكره ان يقف
 الماموم وحده الا مع العذر وان يصلي نافلة بعد الاقامة **الطرف الثاني**
 يعتبر في الاحكام الايمان والعقل والحدالة وطهارة المولد والبلوغ على الاظهر ولا يوم
 القاعد للقيام ولا الامو القاري ولا الموهبة اللسان بالسليم ولا المرأة ذكر ولا خلق

ولا حثي وصاحب المسجد والمنزل والإمامة التي من غيرها وكذا الهاشمي
 وإذا نشأ الإمامة قدم من نخبارة المأموم وإذا اختلفوا قدم الأقرن فالأقرب
 فالأقدم هجرة فلا سن فالأصغر وجهاً وتسبق للإمام أن يسلم من خلفه المشقة
 ولو أحدث قدم من بنيويه ولو مات أو اغني عليه قد موافق من يتبعه ويكره
 أن ياتهم الحاضر بالمسافر والمطعم بالمقيم وإن استناب المسبوق وإن يوم
 الأخدم والأبرص والمحدود بعيد توقيت ولا غلف ومن يكره المأموم والأعراس
 بالمهاجرين **الثاني** في الأحكام ومسائله تسع الأولى لو علم
 فسق الإمام أو كفره أو حدثه بعد الصلوة لم يند ولو كان قبل الصلوة عالماً
 أعاد الثانية إذا خاف فوت الركوع عند دخوله فركع جازان بمشيئة كواي الحق
الثالث إذا كان الإمام في محراب داخل لم تقم صلوة من الـ
 جانبيه في الصف **الرابعة** إذا شرع في نافذة فحرم الإمام قطعها
 إن خشي الفوات ولو كان في مضيق نقل يتيقن إلى المنفل وأتم ركعتين استجباً
 ولو كان إمام الأصل قطعها واستأنف معه ولو كان ضمن لا يقدر عليه استقر على
الخامسة ما يدركه المأموم يكون أول صلوة فإذا سلم الإمام أتمه هو ما
 بقي عليه **السادسة** إذا أدركه بعد انقضاء الركوع كثيراً وسجد معه فاداً سلم
 الإمام استقبل هو صلوته وكذا لو أدركه بعد انقضاء السجود **السابعة**
 يجوز أن يسلم قبل الإمام مع العذر أو بنييه لأنفراد **الثامنة** النساء يعقبن

من وراء الرجال ولو جاعل رجال تأخرن وجوبا إذا لم يكن لهن موقف أمامهن
الساكنة إذا استتيب المسبوق فنهت صلوته المأمومين أو أيا اليهم
 ليسلمون ثم **تيمم حاتمة** يستحب أن يكون المساجد مكشوفة الرأس والميضأة على
 أبوابها والمذبة **ج** جاطبها وإن يقدم الداخل يمينه ويخرج يساره وإن يتبادل
 ويد عمودا دخل وخارجا وكسبها والإسراج فيها وإعادة ما استقدم ويجوز نقص
 المستقدم خاصة واستعمال الله في غير ذلك من المساجد ويجوز خرقتها ونقصها
 بالصورة وإن يؤخذ منها إلى غيرهما من طريق أو طلق ويعاد لو أخذ وأدخل **البها**
 إليها وغسلها فيها وأخرج الحصى منها ويعاد لو أخرج ويكره تعليلها وإن نثرت وإن
 وإن تجعل محلها دابة أو تجعل طريقا ويكره فيها البيع والشراء وتكفين المجانين
 وإنفاذ الأحكام وتقرير النضال وإقامة الحدود وإنشاء الشعر وحمل الضايح
 والنوم ودخولها وفي الفم راحة الثوم أو البصل وقيل القمل وكشف العيون والنخس
 والبصاق فإن فعله **سنة** بالتراب **الطرف الرابع** في صلوته الخون وهي
 مقصورة سفره أخصر جماعة وفرادي وإذا أصليت جماعة والعدو في خلاف جهة
 القبلة ولا يؤمن هجومه وأمكن أن يقاومه بعض ويصلي مع الإمام الباقرين جاز
 أن يصليوا صلوات ذات الرفوع وفي كنفية هار وابتان أشهر هار رواية الحلبي عن أبي
 عبد الله عليه السلام قال يصلي الإمام بالاولى ركعة ويقوم في الثانية حتى يتموا
 ثم يأتي الأخرى فيصلي بهم ركعة ثم يجلس ويطلب التشهد حتى يتم من خلفه

خلفه ثم يسلم بهم وفي المغرب يصلي بالاولى مرة ولقيت في الثانية حتى يتموا ثم
 يأتي الاخرى فيصلي بهم كعتين ويجلس عقيب الثالثة حتى يتم من خلقه ثم يسلم بهم
 ومن يجب اخذ الصلوة فيه ثم دأبوا بالوجوب عالم فتم احد واجبات الفرض
وهنا مسائل الاولى اذ انتهى الحال الى المسابقة فاصلة بحسب الامكان
 واقفا واقفا او راكبا وليسجد على قبره وسرجه ولا مؤميا وسيقبل القبلة طالما
 ولو بتكبير الاحرام ولو لم يتمكن من الايماء اقتصر على تكبيرتين عن التثنية وثلاث
 عن الثلاثية ويقول في كل واحدة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
 يخرج عن الركوع والسجود **الثانية** كل اسباب الخوف يجوز معها القصر والانساق
 الى الايماء مع الضيق والاقصر على التسليم ان خشي مع الايماء ولو كان في الخوف
 من لصا وسبعم **الثالثة** الموت والحرق فيصليان بحسب الامكان ايماء ولا
 يقصر احد صاعدا وصلوة الا في سفر وخوف **الطرف الخامس** في
 صلوة المسافر والنظر في الشروط اما **الشرط فخمسة الاولى** المسافة
 وهي اربعة وعشرين ميلا والميل اربعة الاف ذراع تقويلا على المشهور بين
 الناس او قدر مد البصر من الامر حتى تقويلا على الوضع ولو كانت اربع فراسخ
 واراد الرجوع ليوم قصر ولا بد من كون المسافة مقصودة فلو قصد ما دئنها ثم قصد
 مثله ذلك او لم يكن له قصد فلا قصر ولو تعادى في السفر ولو قصد مسافة فتجاوز
 سماع الاذان ثم توقف فحصر فيما بينه وبين شهره لم ينو الاقامته فلو كان

دون ذلك اتم الثاني ان لا يقسم السفر بعزم الاقامة فلو غرم مسافة واطله
في اثني عشر ايام مستوطنة ستة اشهر وعزم في اثني عشر ايام اتم ولو
قصد مسافة فصاعداً وله على اسها من قبل ان استوطنة القدر المذكور بقصر
في طريقه واتم في منزله واذا قصر ثم نوى الاقامة لم يعد ولو كان في اثناء الصلوة
انه الثالث ان يكون السفر مباحاً فلا يترخص المعاصي كالمتبع للجابر
والله هي بصيد ويقصر لو كان الصيد للحاجة ولو كان للتجارة قيل يقصر صومه
ويتم صلوة المراهقين ان لا يكون سفره اكثر من خمسة كالمراهقين والمكاري في الملا
والتاجر والبدوي والاحجير والبريد وصابطه ان لا يقيم في بلدة عشرة ايام ولو اقام
في بلدة او في غير بلدة ذلك قصر وقيل هذا يختص بالمكاري فيدخل فيه الملا
والاحجير ولو اقام خمسة قيل يقصر صلوته فصار ويتم ليلاً ويصوم شهر رمضان
على رواية الخامس ان يتوارى جدران البلد الذي يخرج منها ويخفي
او انه في قصر في صلوته وصومه وكذا في العود من السفر على الاشهر او القمر
فهو غرمة الا في احدى المواطن الاربعة مكة والمدينة وجامع الكوفة و
الحاير فانه مخير في قصر الصلوة والا تمام افضل وقيل من قصد اربعة فرائض و
لم يرد الحج ليومه مخير في قصر والا تمام ولم يشب ولو اتم القصر عامداً اعاد
ولو كان جاهلاً لم يعد والناسي يبيد في الوقت لا مفر وجهه ولو دخلت
الصلوة فساو الوقت باق قصر على الاشهر وكذا لو دخل من سفره اتم مع

مع بقاء الوقت ولو قامت اعتبار حال النفقات لإحلال الوجوب وإذا تولى المالك
 الإقامة في غير بلد أو عشرة أيام أتم ولو تولى دون ذلك قصر ولو تدر ود قصر طائفة
 وبين ثلثين يوماً أتم ولو وصله ولو تولى الإقامة ثم بدأ له قصر لم يصل على التمام
 ولو وصله ويستحب أن يقول: **عَفَسْتُ الصَّلَاةَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** والله أكبر ثلثين مرة جبراً ولو صلى المسافر خلفكم يوم وأقصر على فرضه و
 سلم منفرد أو يجتمع المسافر بين الظهر والعصر بين المغرب والعشاء ولو سافر بعد
 الزوال لم يصل النوافل قضاها سفر أحضر **كتاب الزكوة** وهي قسمان :
الاول زكوة المالك والمركانها أربعة **الاول** من يجب عليه وهو كل بالغ عاقل
 حر مالك للصلاب متمكن من التصرف في البلوغ يعتبر في الذهب والفضة إجماعاً نعم ولو تجرأ
 بماله الطفل من اليه النظر أخرجها استيجاباً ولو ضمن الولي والتجر لنفسه كان الرقيم له
 إن كان ملياً وعليه الزكوة استيجاباً ولو لم يكن ملياً ولا ولياً ضمن ولا زكوة والرقيم للقيم
 وفي وجوب الزكوة في غلات الطفل وإيمان أحوطهما الوجوب وقيل تجب في حواشيه
 وليس بمعتد ولا تجب في مال المجنون ضامناً كان أو غيره وقيل حكمه حكم الطفل والأول
 أحسن والحريية معتبرة في الإجناس وكذا المتمكن من التصرف فلا تجب في المال الغائب
 إذا لم يكن صاحبه متمكناً منه ولو عاد اعتبر الحول بعد عودة اليه ولو مضت عليه
 أحوال الزكاة لسنة استجباً أولاً في الدين وفي رواية أن لا يكون صاحبه هو الذي
 يوزن زكوة الفرض على المقترض أن تركه بحال هو ولا يجره استجب **الركن**

الثاني فيما يجب فيه وما يستحب في الأضام الثلاثة الإبل البقر والغنم وفي الذهب
والفضة والعقود والإبرام المحنطة والشعر والقر والذئب ولا يجب فيما عداها و
تستحب في كل ما ينبت في الأرض مما يكل ويؤكل من عذ الخضر وفي مال البقارة قولان صحهما
الاستحباب وفي الخيل الإناث ولا تستحب في غير ذلك كالبعال والحيمر والريق و
لنذكر ما يخص كل جنس **العقول** في ركوة الأضام والمظفر في التراب والملاوحي و
الشرائط أربعة **الأول** النضب وهي في الإبل اثني عشر نصابا خمسة كل واحد منها
خمس وفي كل واحد شاة فإذا بلغت ستا وعشرين ففيها بنت مخاض فإذا بلغت ستا
وثلاثين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة فإذا بلغت احدى في ستين
ففيها جديعة فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنت لبون فإذا بلغت احدى وتسعين
ففيها حقتان ثم ليس في الزوايد شيء حتى يسلم مائة وأحدى عشرين وفي كل خمسين
حقة وفي كل اربعين بنت لبون دائما وفي البقر نصابان ثلثون ففيها شيع أو شبعة و
اربعون وفيها مسنة وفي الضم خمسة نصيب اربعون وفيها شاة ثم مائة واحدة وعشرون
ففيها شاتان ثم مائتان واحدة ففيها ثلث شيا فإذا بلغت ثلث مائة واحدة كفر وإيتا
اشهرهما ان فيها اربع شيا حتى يسلم اربع مائة فصاعدا ففي كل مائة شاة وما نقص
ففق ويجب الفريضة في كل واحد من النضب ولا يتعلق بما مراد وقد جرت العادة بسمية
ما لا يتعلق به الركوة من الإبل اشتقا ومن البقر وقصا ومن الغنم عقرا **الشرط**
الثاني السرم فلا يجب في العلوفة ولو في بعض الحول **الشرط الثالث**

الثالث الحول وهو اثني عشر حلالاً وإن لم تكمل أيامه وليس حولاً إلا موات
حول النخل بل يعتبر فيها الحول كما يعتبر في الأموات ولو ثم وانقص عن النصاب
في اثني عشر الحول استأنف حوله من حين تمامه ولو طوك فالأخر كان له حولاً بانفراد
ولو نكح النصاب قبل الحول سقط الوجوب وإن قصد الفرار ولو كان بعد الحول
لم يسقط الشرط **الرابع** أن لا يكون عوامراً وأما اللواحق فمستقلة
الأولى الشاة المأخوذة في الركعة أطلقها التجذع من الضان أو الشني من الغنم أو
يخرى الذكر والإناث ونبت المخاض هي التي دخلت في الثانية وبهتت البون هي
التي دخلت في الثالثة ولحقه هي التي في الرابعة والجذعة هي التي دخلت في
الخامسة والقيسم من النجم هو الذي يستكمل سنة ويدخل في الثانية والثالثة هي التي
تدخل في الثالثة ولا تؤخذ الوبي ولا المريضة ولا الهرقة ولا ذات العوار ولا تعد
الأكولة ولا تدخل الضراب **الثانية** من وجب عليه فمسن من الأبل وليس عند
وعدة اعلم من الباسين دفعها واخذ شاتين أو عشرين من دهما ولو كان عندة الآ
دفعها ومنه شاتين أو عشرين من درهمها ويخرى ابن اللبون الذكر عربت المخاض مع
عد منها من غير جبر ويجوز أن يدل فم عما تجب في النصاب من الأتنام وخيرها من غيرها
الحبس بالقيمة السوقية والحبس أفضل ويأكل في الغنم **الثالثة** إذا كانت الغنم
مراضاً لم يكلف صحتها ويجوز أن يدعى غير غنم البلد ولو كانت أدون **الرابعة**
لا يحتمل بين متفرق وفي الملك ولا يفرق بين مجتمع فيه ولا اعتبار بالخبطة القول

في زكوة الذهب والفضة ويشترط في الوجوب النصاب والحول وكوفئهما منقوشين
 بسكة المعاملة وفي قدر النصاب الأول من الذهب مائتان أشهرهما عشرون
 ديناراً ففيها عشرة قمار يطبق كل ما زاد اربعة فقيها قراطان وليس فيما نقص من اربعة
 زكوة ونصاب الفضة الأول مائتا درهم ففيها خمسة دراهم وكل ما زاد اربعين ففيها
 درهم وليس فيما نقص عن اربعين زكوة والدرهم ستة دانق والدانق ثمان
 حبات من اوسط حب الشعير فيكون قدر الخمسة سبعة مثاقيل ولا زكوة في
 السبائك ولا في الخلع وزكوة اعارته ولو قصد بالسبك الفراق قبل الحول لم يجز
 الزكوة ولو كان بعد الحول لم تسقط ومن خلف لعياله نفقة قدر النصاب فزايده
 وحال عليها الحول وجبت عليه زكوة لو كان شاهداً او لم يجز لو كان غائباً ولم يجز
 جنس بالجنس الا في **القول** سنة زكوة الغلات لا تجب الزكوة في شيء من
 الغلات الا اريد حتى تبلغ ضاياً وهو خمسة اوسق كل وسق ستون صاعاً يكون بالمر
 الفين وسبعائة رطل ولا تقدر فيما زاد بل تجب فيه وان قل فليعلق به الزكوة عنه
 شمية خنطة او شعير او تمر او زبيب او قيل اذا سمى ثم الغل او اصفر او انفق المحصر
 ووقت الاخر اجم اذا صفت الغلة جمعت التمرة ولا تجب في الغلات الا اذا امت
 في الملك لا ما يتباع جاب او يستوهب وما يستقى سيجاً او يعلا او غن يا فقيه العشر و
 ما يستقى بالنواضم والدو والفقيه نصف العشر ولو اجمع الامر ان حكم بالا غلب و
 لو تساوى اخذ من نصفه نصف العشر والزكوة بعد المونة **القول** فيما يستجب

نصف العشر من

يستحب فيه الزكوة يشترط في حال التجار في الحول وان يطلب براس المال او بالزكاة
 في الحول كله وان يكون قيمة تضايافا عند ان يخرج الزكوة عن قيمة درهم او
 دنانير ويشترط في الحول حول الحول والسوم وكونها انا فان يخرج عن القيمة ^{ان} ويقا
 وعن البرزون دينار ويخرج من الارض فيها يستحب فيه الزكوة حكمه حكم الاغنياء
 الارث بقية في اعتبار السقي وقد انصب ويكفي الواجب **الركن** في وقت الوجوب
 فيه كله وعند الوجوب يتعين دفع الوجوب ولا يجوز تأخيرها لا لعذر كما سقط
 المستحق وشبهه وقيل اذا عذر لها جاز تأخيرها شهر او شهرين ولا شبه ان جاز
 التأخير منه وطب بالعذر فلا يتقدر بغير والله ولو اخرجه من التسليم ضمن ولا يجوز
 تأخيرها قبل وقت الوجوب على اثنى الروايتين ويجوز دفعها الى المستحق ^{المستحق} قرضا
 واحساب ذلك عليه من الزكوة ان تحقق الوجوب وبقي القايض على صفة الا
 سكتان ولو تغيرت حال المستحق استأنف المالك الاخراج ولو عدم المستحق
 قبله بقتلها ولا ضمن لو قتلها مع وجوده والنية معتبرة في اخراجها وعزلها
الركن الرابع في المستحق والنظر في الاصناف والاوصاف والمواضع
 اما الاصناف فثمانية الفقراء والمساكين وقد اختلف في
 ايها السوء حلالا ولا ثمرة مهمة في الحقيقة والصايطين لا عليهم مهمة مستحقة و
 لعياله ولا يمنع لملك الدار والمخادم وكذا من في يد ما يتشبه به ويجوز عن
 استماع الكفاية ولو كان سبعاية ذرهم ومنع من يستحق الكفاية ولو ملك حسين

اذا حل المال في شهر وجبت الزكاة فيه

وان كان في شهرين

وكذا ينضم ذو الصنعة اذا انقضت حجة ولودها الملك بعد الاجتهاد فان
 اخذ غير مستحق ارتجت فان تعذر فلا ضمان على الدائم والعاملون
 وهم حياة الصدقات وللوفقة قلوبهم وهم الذين يستعملون في الجهاد
 بلا سهام في الصدقة وان كانوا كافرا وفي الرقاب وهم المكاتبون و
 العبيد الذين تحت الشدة ومن وجب عليه الكفارة وله جحد
 بالعتيق به ولولم يوجد مستحق جازا ابتداء العبد وثقت والناصريون وهم
 المدنيون في غير معصية ولا جمل الامران قيل ينضم وقيل لا وهو شبه ويجوز
 بمقتضى المستحق بدلين في ذمة ذلك الوكان الذين عليه من حجب الاتفاق عليه
 جازا القضاء عنه جازا وميتا وفي سبيل الله وهو كما كان قرية او مصلحة
 كالجهاد والحلم وبيع الفضاير وقيل يختص بالجهاد وابن السبيل وهو المقتطع به
 ولو كان غنيا في بلد والضيف ولو كان مسفرا معصية منها اما الاوصاف
 للعبودية والفقراء والمساكين فاربعة الاولى ايمان فلا يعطى منهم كافر ولا
 مسلم غير محقق وفي مصر فيها المستضعف مع عدم المعارف ترد واشبه المنعم وكذا
 في الغطرة ويعطى اطفال المؤمنين ولو اعطى مخالف فربقة ثم استبرأ احد الثالين
 العدالة وقد اعتبرها قوم وهو احوط واقصر اخرون على مجانبية الكبار الثالث
 ان لا يكون متزوج نفقة كلابيين وان علوا ولا اذ ان سفلو والزوجة
 والمهرن ويعطى باقي الاقارب الرابع ان لا يكون هاشميا فان زكوة خيرة

ن
 دون من
 في الجهاد

غير قبيلة صحرة عليه دون زكاة الهاشمي ولو قصر المحسن عن كفايته جاز أن يقبل
الزكاة ولو كان في غير الهاشمي وشيئا لا يتجاوز عن قدر الضرورة وتحملوا اليهم
والمدد وبه لا تحرم على هاشمي ولا على غيره والذين يتجرعون عليهم الواجبة ولد عبد
المطلب **وما للواحق من مسائل** **الأول** يجب دفع الزكاة إلى الأمام إذا طلبها
ويقيل قول المالك لو ادعى لأخراجه ولو بإدراك المالك بأخراجها أجزائه ويستحب فيها
إلى الأمام ابتداء ومع نقد إلى الفقير المأمون من الإمامية لأنه الأقصر وجوبها
الثانية يجوز أن يخص بالزكاة أحد الأصناف ولو وجد وقسمها على الأصناف
أفضل وإذا قبضها الإمام أو الفقير برت ذمة المالك ولو نكث الثالثة لو لم يجد
مستحق استحب عزها ولا يصاعرها إلى أربعة لومات العبد المتباع بماله الزكاة
ولا وراثته ورثته إرهاب الزكاة وفيه وجه آخر هذا الجود الخامسة أقل
ما يعطى الفقير ما يجب في النصاب الأول وقيل ما يجب في الثاني والأول أظهر ولا حد
لأكثره فيخير الصدقة ما اقتضى **السادسة** يكره أن يملك ما أخرجه من
الصدقة اختيارا ولا بأس بجودة الميعيلات وشبهه **السابعة** إذا قبض
الإمام الصدقة دعى لأصحابها استجابة على الأظهر **الثامنة** تسقط مع غيبة
الإمام سهم السعاة والمولفة وقيل يسقط سهم السبيل معها وعلى ما قلناه لا يسقط
التاسعة ينبغي أن يعطى زكاة الذهب والفضة أهل المسكنة وزكاة النعم أهل
التجمل والتوصل إلى المواصلات بها من يستحق من قبولها **القسم الثاني**

في تركه الفطرة وامر كانها **الاولى** فحينئذ يجب عليه ان يجتنب على البائس المظلم
 الحر الفتي تخرجها عن نفسه وعياله من مسلم وكافر وحرم وعبد صغير وكبير ولو حال
 بقرضاً ويعتبر النية في ادائها ويقطع عن الكافر لو اسلم بعد الهلال وهذه الشروط
 تعتبر عند حال الشك ولو اسلم الكافر او يلم الصبي او افاق المجنون او طلق الفقير
 القدر المعتبرة قبل الهلال وجبت الزكوة ولو كان بعد لم يجب وكذا الوالد له وللدة
 او ملك عبيد وليستجب لو كان ذلك ما بين الهلال وطلوع العيد والفقير مندوب
 الى اخراجها عن نفسه وعن عياله وان قبلها ومع المحتج يدبر على عياله صاعاً ثم
 يصدق به على غيرهم **الثاني** في حبسها وقد رها والصائب اخراج ما كان
 قوتاً عالياً كالخضرة والسيور والتمر والزبيب والادس والافط واللبن والفضل ما يخرج
 التمر ثم الزبيب ويليه ما يظن على قوته له وهي من جميع الاجناس صام وهو تسعة
 ارطال بالعمري ومن اللبن اربعة ارطال وفسم ولا تقدر في عوض الواجب بليرجم
 الى القيمة السوقية **الثالث** في وقتها ويجب لهلال شوال ويضيق عند صلتي
 العيد ويجوز تقديهما في شهر رمضان ولو من اوله ولا يجوز تأخيرها عن الصلوة
 الا لعذر او لانظاير المستحق وهو قبل صلوة العيد فطرة وبعد هاضمة
 وقبل عيب القضاء وهو احوط وان اغرمها واخر التسليم لعذر لم يضمن ولو تلفت و
 يضمن لو اخر مع امكان التسليم ولا يجزئ نقلها مع وجود المستحق ولو نقلها ضمن
 ويجوز مع عدمه ولا يضمن **الرابع** في مصرفها وهو مصرفت زكوة المال فخير

في تركه
 الفطرة

ويجوز ان يتولى المالك اخراجها وصرفها الى الامام او من نصبه افضل ومنه المنع
الى فقهاء الامامية ولا يعطى الفقير اقل من صاع الا ان يقيم من بلائهم لهم ويستحب
ان يختص بها الفقراء ثم الجيران ممن الاستحقاق **كتاب الخمس** وهو يجب
في غنائم دار الحرب والمعادن والنفوس والكنايز واربام التجارات والصناعات
والزراعات وارض التي اذ اشتراها من مسلم وفي الحرام اذا اختطط بالحلال
ولم يمتنع ولا يجب في الكفر حتى يبلغ قيمة عشرين دينارا وكذا يعتبر في المعدن على
رواية البرزقي ولا في الفوس حتى يبلغ دينارا ولا في اربام التجارات الا فيما فضل منها
عن مؤنة الستة والعشيرة ولا يعتبر في الباقية مقدرا ويقسم الخمس ستة اقسام على
الاشهر ثلثة الاول امام وثلثة للفقراء والمساكين واليتامى وابناء السبيل من ينسب الى
عبد المطلب بالاب وفي استحقاق من ينسب اليه بالام قولان اشبهما ان لا يستحق وهل
يجوز ان يخص به طائفة حتى لو احدث ترددا والاحوط بطلان عليهم ولو متقا وبالا حبل
الخمسة الى خمسة بلده الامم عدم السق فيعتبر الفقير في التميم ولا يعتبر في
ابن السبيل ولا يعتبر العدة وفي احتساب الامان ترددا واحتساب الاحوط ويلحق بهذا
الباب مسائل الاولى ما يختص بالامام من الاشتغال وهو طاعتك من الارض
بغير قتال سلمها اهلها طوعا او مجورا اعتقا والارض الموات التي ياد اهلها اولى
لها اهلها ورؤس الجبال وبلون الاحدية والاحكام وما يختص به ملوك اهل الحرب من
الصواني والقطايع غير المصنوعة وميراث من لا وراثته وفي اختصاصه بالمعادن

ثم ردد اشبهه ان الناس فيه شرار وقيل اذا غري قوم بغير اذنه فغنيتم له
 والمر اية مقطوعة الثانية لا يجوز التصرف فيما يخص به الامام مع وجوده
 الابدانة وقطاع الغيبة لا باس بالناكم والحق شيخان المساكن والمساجرين
 الثالثة يصرف الحسن كله اليه مع وجوده وله ما يفضل عن كفاية الاصناف
 من نصيبهم وعليه الاقام لواعوذ وم غيبة يصرف الى الاصناف الثلاثة مستقيم
 وفي مستحقه عليها سلام اقوال اشبهها جواز دفعه الى من يخرج حاصلهم من الحسن
 عن كفايتهم على وجه التمه لاخير كتاب الصوم وهو يستدعي بيان
 امور الاول الصوم وهو الكف عن المعطرات مع النية ويكفي في شهر
 رمضان نية القربة وغيره فيقتصر الى النيتين وفي النذر المعين تردد ووقفه لا يلزم
 يجوز تجديدها في شهر رمضان الى الزوال وكذا في القضاء ثم يهوت وقفها ووقفها
 للمندوب سريان اصحهما مساواة الواجب وقيل يجوز تقديم نية شهر رمضان
 على القل لا ويجزى فيه نية واحدة وصيام يوم الثلثين من شعبان بنية النذر
 ولو اتفق من شهر رمضان اجزاء ولو صام بنية الواجب لم يجزعه وكذا لو تردد نية
 ولشيم قوله آخر ولو اصبغ بنية الاطراف بيان من شهر رمضان جد نية الوجوب
 فلم تنزل الشمس واجزاء ولو كان بعد الزوال امسك واجبا وقضاء الثاني
 فيما يحسب عنه الصيام وفيه مقصدان الا لا يجب الامساك عن تسعة اشياء
 الاكل والشرب المعتاد وغيره الجماع قبل او بعده الا شهر وفي فساد الصوم بوط

يوطى الغلام تردوان حرم وكذا في الموطوع والاستماعة وايصال الغبار الى
 الخلق متعديا والبقاء على الحجابة متعدي حتى تظلم الفجر ومعاودة النوم جنباً والكذب
 على الله ورسوله ولائمة عليهم السلام والامانة في الناس في المأكل وقيل بكثرة وفي السوط
 ومضمع الملك تردوا بشدة الكراهية وفي الحفنة قولان اشبهما الفجر بغير المائيم الذي
 يبطل الصوم انما يبطله عدم البختيار ولا فيسد بمضمع الحاقبة ومنهم الطعام للضبي
 وشارك الطائر وظابطه فلا ينعدي الى الخلق ولا يستفاد الرجل في الماء والسواك
 في الصوم مستحب ولو بالربط وكبر لا مباشرة النساء بقبيل وطسا وملاعبة
 والاكتحال بما فيه مسك وانخراج الدم المضعف ودخول الحمام كذلك وشتم الرياحين
 وتساك في الفرج والاحتقان بالجماع وبل الثوب على الحديد وجلبس المرأة في الماء
 المقصد الثاني وفيه مسائل **الاول** لا يجب الكفارة والقضاء بتعدد الاكل
 والشرب والجماع قبلا وجبراً على الاظهر والامناع بالمسوحة والملاسة و
 ايصال الغبار الى الخلق وفي الكذب على الله والرسول ولائمة عهد وفي الامانة
 قولان اشبهما انه لا كفارة وفي تعدد البقاء على الحجابة الى الفجر روايان اشهرهما
 الوجوب وكذا لو نام غيرنا وللغسل حتى تظلم الفجر الثانية الكفارة عتق
 رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكياً وقيل هي مرتبة و
 وفي رواية يجب على الافطار بالمحرم كفارة الجميع الثالثة لا يجب الكفارة
 في شيء من الصيام على شهر رمضان والمند والمعين وقضاء شهر رمضان

بعد الزوال والاعتكاف على وجهه **الرابعة** من اجنب وانام نائماً للفعل حتى
 طلع الفجر فلا قضاء ولا كفارة ولو انتبه ثم نام ثانياً فعليه القضاء ولو انتبه ثم
 نام ثالثة قال الشيخان عليه القضاء والكفارة **يجب القضاء**
 دون الكفارة في الصوم الواجب المعين تسبقة اشياء فعل المقطر والفجر طالع طأ
 ببقاء الليل مع القدرة على اعادة وكذا مع الاختلاف الى الفجر ببقاء الليل مع
 القدرة على اعادة والفجر طالع وكذا لو ترك قول المجير بالفجر لظن كذبه ويكون
 صادقاً وكذا لو اخبر اليه في دخول الليل فظن وبان كذبه مع القدرة على المراجعة و
 الاطوار لظلمته الموهمة دخول الليل ولو عكس على ظنه دخول الليل يقص وتعد الق
 ولو دبره ليقتضوا اتصال الماء الى الحلق متديكاً للصلاة وفي اجاب القضاء
 بالحقبة قولان اشبهما انه لا قضاء وكذا من نظر الى المرأة في **السادسة**
 تنكر والكفارة مع تقاير الايام وهل تنكر وتبكر الوطى في اليوم الواحد قبل نعم
 والا شبهه ان لا تنكر ويعذر من نظر لا مستحلاً مرة وثانياً فان عاد ثالثة قتل
السابعة من وطى نرجسة مكرها لثانته كفارتان ويعذر ردونها ولو طأ وحش
 كان على كل واحد كفارة ويعذر ان الثالث من يصوم منه الصوم ويعتبر في الرجل
 البلوغ والعقل والاسلام وكذا في المرأة مع اعتدائها الحلو من الحيض والنفس فلا يصوم
 من الكفر وان وجب عليه ولا من المحبون والمغنى عليه ولو سقت منه النية على
 الاشبه ولا من الحائض والنفساء ولو صان ذلك اول جماع من النهار او اخره

بخرعته ويصوم من الصبي المميز ومن المستحقة مع فعل ما يجب عليها من الإحصاء
 ويصوم من المسافر في النذر العين المشترط سقرا وحضرا على قول مشهور وفي ثلثة أيام
 لدم المتعة وفي بلد البلد ثلثين أفاض من عرفات قبل الغروب عاجلا ولا يصوم في
 واجب غير ذلك على الأظهر إلا أن يكون سفره أكثر من حضره أو غيرهم إلا أن
 في ثلث عشرة والصبي المميز يؤخذ بالواجب بسبع سنة استحيانا مع الطاقة ويلزم به
 عند البلوغ ولا يصوم من الرضيع مع الضرر به ويصوم لو لم يتضرر ويرجع في ذلك
 إلى نفسه المراجع في استناده وهي رتبة واجب ونذوب ومكروه ومختار فالتوا
 ستة شهر رمضان والكفارات ودم المتعة والنذر العين وفاني معناه ولا يحكم
 على وجه وقضاء الواجب العين أما شهر رمضان والنظر في علامته وشروطه و
 الحكم الأول علامته وهي روية الهلال فمن رآه وجب عليه صومه ولو انفرد
 بالرؤية ولو رأى شائعا ومضى من شيطان تلتون يوما وجب الصوم عاما ولو
 لم يتبين ذلك قيل يقبل الواحد احتياطا للصوم خاصة وقيل لا يقبل مع الصوم إلا
 خمسون نفسا أو اثنان من خارج البلد وقيل يقبل شاهدان كيف كان وهو أظهر
 ولا اعتبار بالجدول ولا بالعدد ولا بالعيبوبة بعد الشق ولا بالنطق ولا بعد
 خمسة أيام من هلال الماضية وفي العلوية روية قبل الزوال ترد ومن كان بحيث
 لا يعلم إلا هله فيصوم شهر فان استمر الاشتباه اجزاء وكذا ان صادف أو
 كان بعد ولو كان قبله استأنف ووقت الإمساك من طلوع الفجر الثاني فيحفل

الأكل والشرب حتى تبين خيطه الأبيض والجماع حتى يبقى لظلمته قدر الوقاع
 ولا اعتسار وقت الانقضاء هاب الحرارة المشرقية ويستحب تقديم الصلوة على الانقضاء
 إلا أن تنازع نفسه أو يكون ممن يتوقع انقضاءه **أما شروط فستحان الأولى**
 في شرائط الوجوب وهي البلوغ وكمال العقل فلو بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو المغني
 عليه لم يجب على أحدهم الصوم إلا ما أدرك فجره كاملاً والصحة من المرض و
 الأقامة أو حكمها ولو زال السبب قبل الزوال ولم يتناول أمسك وأجبا وأجراعه
 ولو كان بعد الزوال أو قبله وقد تناول أمسك ندباً وعليه القضاء والخلو من
 الحيض والنفاس **الثاني في شرائط القضاء** وهي ثلثة البلوغ وكمال العقل والإسلام
 فلا يقضى ما فاتة لصغرها وجنونها أو غما أو كفر أصلي والمريض يقضى ما فاتة ولكنه كل يترك
 على الأربعه عامداً أو ناسياً **أما أحكامه** ففنية ومسايل **الأولى المرض**
 إذا استمر به المرض إلى شهر رمضان لم يسقط القضاء على الظاهر نعم القضاء إلا
 وتصدق عن الماضي لكل يوم جدد ولو برئ وكان في غرضه القضاء ولم يقض صام
 الحاضر وقضى إلا ذلك لا كفارة ولو ترك القضاء بها وصام الحاضر وقضى لا دل وكفر عن
 كل يوم منه **الثانية** يقضى عن الميت الكبر ولا يتركه من صيام غيره من غير مما يمكن من
 ولم يقض ولو طاف في مرض لم يقض عنه وجبوا واستحبوا القضاء عن المسافر ولو أفا في ذلك السفر
 الأولى مراعاة الممكن ليحقق الاعتقار ولو كان ولياً بفضيا بالخصص ولو تبرع
 البعض صوم ويقضى عن المرأة ما تركته على تردد **الثالثة** إذا كان الأكبر أنتي

فلا قضاء وقيل يصدق من التركة عن كل يوم بعد ولو كان عليه شهران متتابعان
 جازان ليقضى الولى شهرًا ويصدق عن شهر آخر **الرابعة** قاضي رمضان مخير
 حتى تزل الشمس ثم يلزم المضى فلو انظر اخير عذرا طعم عشرة مساكين ولو عجز صام
 ثلثة ايام **الى خمسة من فضلى** الجاهل حتى يخرج الشهر فالمرى قضاء الصلوة
 والصوم والا شهد قضاء الصلوة حسب واقعية اقسام الصوم فيساقى في اكلها
انشأ الله المبذوب من الصوم منه فلا يختص وقتان الصوم جهة من
 المنار ومنه ما يختص وقتا ولو كد منه اربعة عشر صوم اول خميس من الشهر واول
 اربع من العشر الثاني وآخر خميس من العشر الاخير ويجوز اخيرها مع المشقة من
 الصيف الى شتاء ولو عجز تصدق عن كل يوم بمذبة وصوم ايام البيض ويوم الغيا
 ومولد النبي عليه السلام ومبقر روج الارض ويوم عرفة لمن لم يضعفه وعن
 الدعاء مع تحقق الهلال وصوم عاشوراء عزنا ويوم المياطرة وكل خميس وكل جمعة
 واول ذي الحجة ورجب كله وشعبان كله **وليس تجزى الامساك** في سبعة
 مواطن المسافر اذا قدم اهله او بلده العظيم في الآفة بعد الزوال او قبله وقد تناول
 وكذا المريض اذا برئ وتمسك بالخامس والمفساء والكافر والصبي والمجنون **المفعول**
 اذا زالت اعذارهم في اثناء النهار ولو لم يتناولوا ولا يصوم الصوم الضيف نذبا من غير
 اذن مضيفه ولا المرأة من غير اذن الزوج ولا الولد من غير اذن الوالد ولا المملوك
 من غير اذن مولاه ومن صام نذبا ودعى الاطعام فلا افضل ولا اظلم ولا الخطى صوما

العيدين وإيام التشريق لمن كان في وقيل القائل في شهر الحرم يصوم شهرين منها
 واف دخل فيها العيد وإيام التشريق له رواية زرارة والمستهور عموم المتعم وصوم
 آخر شعبان بنية الفرض ونذر المعصية والصمت والوصال وهو أن يحجل عشاءه
 مسحوكه وصوم الواجب سفر عدل ما استثنى **الحامس** في اللواحي وفيه مسائيل
الاولى المريض يلزمه الإفطار مع ظن الضرر ولو تكلف لم يخرج به **الثانية**
 المسافر يلزمه الإفطار ولو صام عللاً بوجوبه فضاء ولو كان جاهلاً لم يقض
الثالثة المشروط المعتبر في قصر الصلوة مقبولة في قصر الصوم ونسيت في قصر
 الصوم بنية النية وقيل نسيت طرخ وجب قبل الزوال وقيل يقصر ولو خرج قبل الزوال
 وعلى التقديرين لا يفطر إلا حيث يتوارى عنه جدران البلدة الذي يخرج منه
 أو يخفى إذا نه **الرابعة** الشيفم والشيفته إذا عجز عن الصوم تصدق عن كل
 يوم بمد من طعام ولا يجب عليها مع العجز ويتصدقان مع المشقة وذو العطاء
 يفطر ويتصدق عن كل يوم بمد ثم إن برى قضى والحامل المقرب والمراضة القليلة
 اللبن يجزى بها الإفطار ويتصدقان عن كل يوم بمد وتقضيان **الخامسة**
 لا يجب صوم المرأة بالشروع فيه ويكره إفطارها بعد الزوال **السادسة**
 كلما تشترط فيه التسام إذا فطر لعذر يبي وإن افطر لعذر استأنف الألفه تمام
 من يجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهراً ومن الذي في مثلاً ومن وجب
 عليه صوم شهرين فصام خمسة عشر يوماً وتبلياً من هدى التمتع إذا صام يوماً

معينا او كان قبره عاصدا اطلق الشيطان له ومالك الفارة ولو خصنا ذلك بالثالث
 كان اليتيم عذبا كتاب الحج والمظفر في المقدمات والمقاصد المقدمة
 الاولى الحج اسم لجميع الناس المودات في المشاعر المخصوصة وهو فرض
 على المستطيع من الرجال والخائف والنساء ويحبب باصل الشرع مرة وجوبا مضيقا
 وقد يحبب بالنذر وشبهه ولا يستيجار ولا فساد ويستحب لفقد الشرايط كما لا يقتضيه
 والملوك اذن مولاه المقدمة الثانية في شرايط حجة الاسلام
 ستة البلوغ والعقل والحرية والزاد والراحلة والممكن من المسير ويدخل فيه الصفة
 وامكان الركوب وتخلية السرب فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ويعيم الاحرام
 من الصبي المجنون وبالصبي غير المتميز وكذا يعيم بالمجنون ولو حج بهم لم يجز بها عن
 الفرض ويعيم الحج من العبد مع اذن للمولى لكن لا يجزئه عن الفرض الا ان
 يدرت احد الموقفين معقبا ومن لا راحلة له ولا زاد ولو حج كان ندبا ويعيد
 لو استطاع ولو بذل له الزاد والراحلة يموت به وعياله حتى يرجع ولو استطاع
 فنفقه كبر او مرض او عذر ونفق وجوب الاستنابة مولانا المروى انه سئب ولو خاف
 العذر حج ثانيا ولو مات مع العذر اجزأته النيابة وفي اشتراط الرجوع الى الصفة
 او بضاة لانه اشبه بان لا يشترط ولا يشترط في المرأة وجود محرم ويكفي ظن السلامة
 ومع الشرايط لو حج ماشيا او في نفقة غيره اجزأه والحج ماشيا افضل اذا لم يضعف
 عن العبادة واذا استقر الحج فاعلى قضى عنه من اصل تركه ولو لم يخلف سوى

سوى الاجرة قضى عنه من اقرب الاماكن وقيل من بلدكم مع المسقة ومن
 وجب عليه الحج لا يحج تطوعا ولا يحج المرأة مذبا الا باذن زوجها ولا يشترط اذنه
 في الواجب وكذا في العدة الرجعية مسايل الاول اذا نذر حجا غير حجة الاسلام
 لم يتداخلا ولو نذر حجا مطلقا قيل يخفى ان يحج بنية النذر حجة الاسلام
 ولا تجزئ حجة الاسلام عن النذر وقيل لا تجزئ لحددهما عن الاخرى فهو
 اشبه الثانية اذا نذر ان يحج ماشيا وجب ويقوم في موضع العبور فان ركب
 في طريقه قضى ماشيا وان ركب بعضا قضى ومشى ما ركب وقيل يقضى ماشيا لا خلا
 بالصفة ولو حج قتيلا ركب ويسوق بدنه وقيل يركب ولا يسوق وقيل ان كان مطلقا
 توقم المكنته وان كان معينا بنية سقط لجزءه الثالثة المتخلف اذا لم يحل بركن
 لم يعد لو استبصر وان اخل اعداد القول في النيابة ويشترط فيه الاسلام و
 العقل وان لا يكون عليه حج واجب فلا تقم نيابة الكافر ولا نيابة المسلم عنه
 ولا عن مخالف الا عن الاب ولا نيابة المحنون ولا الصبي غير المحنن ولا بدنية
 النيابة وتعين الذوب عنه في المراتن ولا يذوب من وجب عليه الحج ولو لم يجب عليه
 الحج جاز وان لم يكن حجهم تقم نيابة المرأة عن المرأة والرجل ولو طأت النائب
 بعد الاحرام ودخل الحرم اجزأ ويأى النائب بالنوع المشرط وقيل يجوز ان
 يعدل الى التمتع ولا يعدل عنه وقيل لو شرط عليه الحج على طريق جازله الحج بغيرها
 ولا يجوز للنائب الاستبابة الا من الاذن ولا يجوز نفيه عنها المتابع في السنة

التي استوجرها ولو صد قبل الاكمال استعيد من الاجرة بنسبة الخلف ولا يلزم اجابته
 لو ضمن الحج على الاشبه ولا يطاف عن حاضر تمكن من الطهارة لكن يطاف به ويطاف عن
 لم يجمع الوضفين وتوصل انسانا لطاف به استحب لكل منهما طواف ولو حج عن ميت
 تبرعاً يرى الميت ويضمن الاجرة كفارة بغيره في طافه ويستحب ان يذكر للثوب عنه
 في الموطأ كلها وان يصيد فاضل الاجرة وان يتم له لو اعوز وان يصيد المخالف حجة
 اذا استبصر ولو كانت بغيره ويكره ان ينوب للمرأة لضرورة مسايل **الاول**
 من اوصى بحجة ولم يعين انصرف الى اجرة المثل الثانية لو اوصى ان يحج عنه ولم يعين
 فان عرف التكليف حتى يستوفى ثلثه والا اقرر على المرأة الثالثة لو اوصى ان يحج عنه
 كل سنة بمال معين فحج جميع ما يمكن به للاستيجار ولو كان نصيبه اكثر من سنة **الرابعة**
 لو حصل سيد انسان مال الميت وعليه الحج مستقرة وعلم ان الوثاق لا يورث ولا يجوز
 ان يقطع بقدر اجرة الحج **الخامسة** من مات وعليه حجة الاسلام واخرى فمذوبة
 اخرجت حجة الاسلام من الاصل والمذورة من الثلث وفيه وجه اخر **المقدمة**
الثالثة في انواع الحج وهي ثلثة تتمم قرآن واقراد في التمتع هو الذي يقدر
 عمره بتمام حجة نوابها للتمتع ثم ينسحق احراً باب الحج من مكة وهذا فرض من ليس من حاضر
 مكة وحده من بعيد عنها بثمانية واربعين ميلاً من كل جانب وقيل ثمان عشرة ميلاً ^{عد}
 من كل جانب ولا يحج للهؤلاء العد ولا ^{التمتع} الا افراد والقرآن لا مع الضرورة و
شرائطه اربعة **التي** وقوعه في اشهر الحج وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة

ذوالحجة وقيل عشرة من ذى الحجة وقيل تسع وحاصل الخلاف انشاء الحج الى
 الزمان الذي يعلم ادراك الناس فيه وما زاد يعلم ان يقع فيه بعض الافعال
 الحج كالطواف والسعي والذبح وان ياتي بالقرعة والحج في عام واحد وان يحرم
 بالحج له من مكة وافضلها المسجد وافضلها مقام ابراهيم او تحت الميزاب ولو احرم
 بالحج المتمتع من غير مكة لم يحرمه ولا يسأف بها ولو سئى وتعد العود احرم من
 موضعه ولو بعد ذلك دخل مكة بمكة وخشي ضيق الوقت جاز نقلها الى افراد
 ويعتم بهمة مفردة وكذلك الحايض والنفساء ولو منعها عذرهما عن التحلل وانشاء
 الاحرار بالحج والا افراد وهو ان يحرم بالحج من ميقاته ثم يقضى مناسكه وعليه عمرة ^{اولا}
 مفردة بعد ذلك وهذا القسم والقرآن فرض حاضري مكة ولو عدل بمكواة الى
 القسم اختيارا ففي قوله ان اسمها المغم وهو مع الاضطراب جاز وشروط ثلثة
 النية وان يقع اسمها بالحج وان يعتقد احرامه من الميقات او من دويرته اهله ان كانت اتراب
 الى العرفات والقارن كالمفرد غير انه يقسم الى احرام مساق الهدى واذا البى
 استحب اشعارها ليسوته من البدنة بشق سنامه من الجانب الايمن ويلطم صفيحة بالدم
 ولو كانت بدنا دخل فيها واشهرها مينا وشمالا او المقلد ان يعلق في رقبة نعل قد
 صلى فيه والغنم يقلد لا غيرها ويجوز للمفرد والقارن الطواف قبل المضى الى عرفات لكن
 تجددان النية عند كل طواف لسلاحيلا وقيل انما يحل المفرد وقيل لا يحل احدهما
 الا بالنية لكن الاولى تجدد النية ويجوز للمفرد اذا دخل مكة العدول بالحج الى المسعة

لكن لا يلتقي بعد طوافه وسعيه ولوليتي بعد احدهما بطلت مقتته وبقى على حجة على رايته
 ولا يجوز العد واللقارن والمكلى اذ ابعد ثم حج على ميقات احرم منه وجوبا والمجاور
 بمكة اذ اراد حجة الاسلام يخرج الى ميقاته فاحرم منه ولو تقدّر خرج الى ادنى الحل
 ولو تقدّر احرم من مكة ولو اقام سنتين انتقل فرضه الى الافراد والقران ولو كان له
 منزله لان بمكة رداء اعتبر اخلها عليه ولو تساوى بالتحيز في القيمة وغيره ولا يجب على المفرد
 والقران هدى ويختص الوجوب بالمتعم ولا يجوز القران بين الحج والعمرة ولا ادخال
 احد هما على الاخر **المقصد من الرابعة** في المواقيت وهي ستة لاهل العراق
 العتيق وافضلته المسلم واوسطه عمره واستراة ذات عرق ولاهل المدينة مسيل النخلة
 وعند الضريرة المحقة وهي ميقات اهل الشام اختيارا ولاهل اليمن بيلم ولاهل الطائف
 قران المنارل وميقات المتعم للحج بمكة وكل من كان منزله اقرب الى الميقات فيقائه
 منزله وكل من حج على طريق فيقائه ميقات اهلك ويحرم والبيان من فهم **واحكام**
المواقيت تتم على مسالك الاولى لا يعيم الاحرام قبل الميقات الا لنادر
 بشرط ان يقع في اشهر الحج والعمرة المفردة في رجب لمن خشي نقصه **الثانية** لا يجاوز
 الميقات الا محرما ويرجع اليه لو لم يحرم منه فان لم يتمكن فلا حج له ان كان عامدا وجرى
 من موضعه ان كان ناسيا او جاهلا ولا يريد التمسك ولو دخل مكة فخرج الى الميقات
 ومع المقدّر يحرم من مكة **الثالثة** لو نسي الاحرام حتى اكمل مناسكه فلم يدرى انه
 لا تضاع وغيره وجوب بالقضاء يخرج **المقصد الاول** في افعال الحج وهي

ان ادخل مكة
 فخرج

وهي الاحرام والوقوف بعرفات والمشعر والمذبح بمنى والطواف وركعتاه والسعي
وطواف النساء وركعتاه وفي وجوب رمي الجمار والحق والمقصير تردوا شبهة الوجوب
وليتجنب الصلوة كما عام التوجه وصلوة ركعتين وان يقف على باب داره ويدعو
تقرأ فاتحة الكتاب اقامه وحرم يمنه وشماله واية الكرسي كذلك وان يدعو بكلمات
الفرج وبلا دعائه المأثورة **القول** في الاحرام والنظر في مقدّماته وكيفية واحكامها
ومقدّماته كلها مستحبة وهي توفير شعر راسه من اهل ذى القعدة اذا اراد
التمتع وبها اذا اهل هذا الحجة وتنظيف جسده وقص اظفاره والاخذ من شاة
وانزاله الشعر عن جسده وابطيه بالنورة ولو كان مطليا اجزءه مالم يحض خمسة
عشر يوما والغسل ولو اكل او لبس ما لا يجوز له اعادة غسله استحبابا ويقبح تجزئ التقية
الغسل على الميقات من خاف عوز الماء ويعيد لو وجده ويتجزئ غسل الفهار ليومه
وكذا غسل الليل لليلة مالم يتم ولو احرم بغير غسل او بغير صلوة اعادة وان يحرم عقيب
فريضة الطهارة وعقب فريضة غيرها ولو لم يتفق فعقب ست ركعات واقله ركعتان
يقرأ في الاولى الحمد والصلوة وفي الثانية الحمد والمجد ويصل نافذة الاحرام ولو في
وقت الفريضة مالم يتضيق **اما الكيفية** فتشتمل على الواجب والمندوب فالواجب ثلثة
النية وهي ان يقصد بقلبه الجنس من الحج والعمرة والنوع من المتمتع او غيره والمض
من واجب وغيره وحجة الاسلام او غيرها ولو نوى نوعا ونطق بغيره فالمعتبر النية
الثاني البليات الانزيم ولا ينفقد الاحرام للمنفرد والمتمتع لا يباح او المأقرن فله

ان يعتقد بها او بالاشعار او بالتقليد على الاظهر وصورة تقابل لك اللهم ليك لا شريك لك ليك ما نزل مستحب ولو عقد احرامه ولم يلب لم يلزمه كفارة بما فعله ولا يحرم من تحريك لسانه ولا اشارته بيده **الثالث** ليس توجب الاحرام وهما واجبان والمعتبر ما يصح الصلوة فيه للرجل ويجوز لبس القباء مع عدمهما مقلوباً وفيه جواز لبس الخريز للمرأة روايات اشهرهما المنع ويجوز ان يلبس اكثر من ثوبين وان يبذل احرامه ولا يطوف الايتهما استحباً **والمدب** رفع الصوت بالتلبية للرجل اذا علت راحلة البعيد ان حج على طريفة المدينة وكان راجلاً فحيت يحرم ولو احرم من مكة رفع صوته بها اذا اشرف على الايطم وتكرارها الى يوم عرفة عند الزوال للحاج والمعتزم باللمعة حتى يشاهد بيوت مكة وبالمفر حتى يدخل الحرم ان كان احرم من خارجة وحتى يشاهد الكعبة ان احرم من الحرم وقيل بالتخيير وهو شبه والمثلث ما غفر عليه ولا اشتراط ان يحمله ويحس حسبه وان لم يكن حجة فمعرفة وان يحرم في الشباب الهظن وافضل البيض واما **احكامه** فسايل **الاول** للمعتزم اذا طاف وسعى ثم احتر بالبحر قبل التقصير ناسياً مضى في حجه لا شيء عليه وفي رواية عليه دم ولو احرم صاحداً بطلت متعة على رواية ابى بصير عن عبد الله عليه السلام **الثانية** اذا احرم الولي بالصبي فعل بها يلزم الحرم وجب عليه ما يجب الحرم وكل ما يجز عنه يتولاها الولي ولو فعل ما يوجب الكفارة ضمن عنه ولو كان مميهاً اجاز الزامه بالصوم عن الهدي ولو عجز صام الولي عنه **الثالثة** لو اشترط في احرامه ثم حصل المانع تحلل ولا يسقط هدي

هذه التحليلات بشرط بل قيد تميز جواز التحلل للمحصول من غير تقييد ولا يستقط عنه
 الجمع لو كان واجباً ومن اللواحق الترتيب وهي محرمات وطهرات في المحرمات
 اربعة عشر صيد البر امساكاً واكله ولو صاده محل واسائه ودلاله واخلاقاً واذبحاً
 ولو ذبحه كان ميتة حراماً على المحل والمحرم والنساء وطياراً وصيداً ومسا ونظر الشهوة
 وحقق له ولغيره وشهادته على العقد والاستملاء والقيط وقيل لا يحرم الا لغيره
 المسك والعتير والزعفران والورس واصناف الشحم في الخلاف الكافور و
 العود ولبس الخيط للرجال وفي النساء قولان احكامها الجواز ولا باس بالغلالة للثاني
 تبقى بها على القولين ولبس الرجال السراويل اذ لم يجدوا راس ولا باس بالاطلسات
 وان كان له افراس فانيورة عليه وليس ما يستر طهر المقدم كالخفين والفعل السند
 فان اضطر جاز وقيل نيسق عن القدم والفسوق وهو الكذب والجبال وهو
 الجلف وقتل هوام الجسد ويحوز ثقله ولا باس بالقاء القراد والحلم ويحرم
 استملاء هن فيه طيب ولا باس بما ليس بطيب مع الضرورة ويحرم ازاله الشعر
 قليلة وكثيرة ولا باس به مع الضرورة وتغطية الرأس للرجال دون المرأة وفي
 معناه الامراتماس ولو غطى راسه ناسياً القاء واجبا وجد الصلابة استحباباً
 وتسفر المرأة من وجهها ويحوزان تبدل خمارها الى الففا ويحرم تقليل المحرم
 سائر ولا باس به المرأة وللرجال ثارلاً ووضطر جاز ولو زامل عليلاً او امرأة اختص
 بالغلالة دونه ويحرم قص الاظفار وقطع الشجر والحشيش الا ما ينبت في ملكة

قلم لا ذخر وشبه الفواكه والخيل وفي الاحتياط بالسواد والفض في المرأة وليس الخاتم للزينة
وليس المرأة مالم تعتد به من الخيل والحجامة إلا للضرورة وذلك الخبيد وليس المدايح
لا مع الضرورة ولا أن أشبهها الكراهية **والمكروهات** الأحرام في غير البياض
ويشاكل في السواد وفي الثياب الوسخة وفي المعطاة والحذاء للزينة والنقاب للمرأة ودخول

الحمام وتلبية المأذى واستعمال الرباحين ولا بأس بحك الحبد والسواك مالم يدوم

مسئلتان الأولى لا يجوز لأحد أن يدخل الحرم إلا بالبرية أو من يتكبر ركبا لحظا
والخشاش ولو خرج بعد إحرامه ثم عاد في شهر تروجه إخراجته وإن عاد في غيره

أحرر ثانياً الثانية أحرر المرأة كاحرام الرجال إلا ما استثنى ولا يمنعها الحيض
من الإحرام لكن لا تصلح له ولو تركه ظناً أنه لا يجوز حتى جاء بذليقات رجعت إلى
الميثاق وأحرمت منه ولو حطت مكة فن تعذر أحرمت من أدنى الحل ولو تعذر

أحرمت من موضعها **القول في الوقت** بعرف الظاهر في المقدمة والكيفية والواجب
أما المقدمة فتشتمل على مندوبات خمسة الخرج إلى منى بعد صلوة الظهرين

من يوم التروية إلا لمن يضيف عن الزحام والإمام يتقدم ليصلي الظهرين بمضى والمبيت
بها حتى يطلم الفجر ولا يجوز رادى محرم حتى تطلع الشمس ويكره الخروج قبل الفجر إلا للضرورة

كالخروج والمرضى وليستحب للزحام إلا في مكة بها حتى تطلع الشمس والدعاء عند نزولها
وعند الخرج منها **وأما الكيفية** فالواجب فيها الهيئة والكون بها إلى الغروب

ولولم يتمكن من الوقوف بها ركني الفجر ولو قبل الفجر ولو أفاض قبل الغروب

حامداً اعلم بالتحريم لم يطبل حجه وجبة ببدنة ولو عجز صام ثمانية عشر يوماً ولا شيء
 عليه لو كان جاهلاً أو ناسياً وفرة وثوية وذو المجاز وعزته والأمر أن حد ولا يجوز
 الوقوف بها **والمندوب** أن يضرب خبأه بفرقة وأن يقف في السهم مع ميسرة
 الجبل في السهل وأن يحجم رحله ويصد الخلد ويغضه والمندوب عاقراً وميكراً الوقوف
 في على الجبل وقاعد وراكباً **وأما الواحق** فمسائل **الأولى** الوقوف مكان
 فإن تركه عامداً بطل حجه ولو كان ناسياً تركه ليلاً ولو إلى الفجر ولو غابته اجتزأ بالمشعر
الثانية لزمنة الوقوف الاختيارى وخشى طلوع الشمس لو رجم اقصر على المشعر
 ليتركه قبل طلوع الشمس وكذا الوسمى الوقوف بعرفات أصلاً اجتزأ بادرار
 المشعر قبل طلوع الشمس ولو أدرار عرفات قبل الغروب ولم يتفق له المشعر حتى طلعت
 الشمس وأجزأه الوقوف ولو قبل الزوال **الثالثة** لو لم يدرار عرفات فها هو
 أدرار كذا ليلاً ولم يدرار المشعر حتى طلعت الشمس فقد فاته الحج وقيل يصح حجه ولو
 أدرار قبل الزوال **القول في الوقوف بالمشعر** والنظر في مقدّمه وكيفية ولواحقه
والمقدّم منه فتنقل على مندوبات خمسة الاقتصاد في السير والدعائند
 الكتيب الأحمر وتأخير المغرب والعشاء إلى المزدلفة ولو صار يوم الليل والجمع بينهما
 بأذان واحد وأقامتين وتأخير نوافل المغرب حتى يصلى العشاء **وفي الكيفية**
واجبات ومندوبات فالواجبات التية والوقوف به و
 حذره ما بين المانزين إلى الحياض وإلى وادي محسر ويجوز الارتفاع الجبل مع الرخا

ويكره الا معة وقت الوقوف ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس للبصطر الى الزوال
 والوقوف قبل الفجر عامدا عالما جبريا شاة ولم يطل حجه ان كان وقف بعزف ويجوز الاق^{ضه}
 ليلا للمرأة والخائف **والنذير** صلوات الغدات قبل الوقوف والدعاء وان طاء
 الصلوة والمشعر جله وقيل يستحب الصعود على منبره وذكر الله عليه ويستحب لمن عدا
 الامام الاق^{ضه} قبل طلوع الشمس والايحاض وادى محضر حتى تطلع الشمس والمهرولة
 في الواحدي داعيا بالمسوم ولو نسى المهرولة رجم قد اركها والامام يجمع منتهى تطلع الشمس
واللواحق ثلثة الاولى الوقوف بالمشعر وهو من لم يقف به ليلا ولا
 بعد الفجر عامدا ابطل حجه ولا يبطل لو كان ناسيا ولو قاته للوقوف بطل ولو كان ناسيا
الثاني من قاته الحج سقطت عنه افعاله ويستحب لما لا اق^{ضه} بمعنى الى انقضاء ايام
 المشرق ثم يتكلم بعزف مفردة ثم يعرضي الحج ان كان ولجبا **الثالث** يستحب التقاط الحصى
 من جيم وهو سبعون حصاة ويجوز من لبي جهات من الحرم شاء عد المساجد وقيل
 عد المسجد الحرام ومسجد الخيف ويشترط ان يكون احجار من الحرم انكارا ويستحب ان يكون
 رخوة بر شاغل الا حلة طقطة منقطة ويكوه الصلبة والمكسرة القول في مناسك
 منى يوم النحر وهي رمي جمرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق **اما الرمي** فاولا جبهه البنية
 والعدد وهو سبع والثانيها بما يسمى رميا واصابة الجمرة بقطعه فلو تمها بجرمكة غير الجمرة
 والمستحب الطهارة والدعاء وان لا يتباعد بما يزيد عن خمسة عشر ذراعا وان يرمي
 خذفا والدعاء مع كل حصاة ويستقبل الجمرة المعقبة ويستدير بالقبلة وفي غيرها

في غير ما يتقبل الحزمة والقبلة اذ لم يكن فيه اطراف الاول في الهدى
 وهو واجب على المتقيم خاصة مفترضا ومتفلا ولو كان ملكا ولا يجب على غير المتقيم
 ولو تمت الملوكة كان لملاوة الزامه بالصوم وان يهدي عنه ولو ادرك احد الموت
 معقلا في الهدى مع القدرة والصوم مع المقدرة ويشترط النية في الذبح ويجوز
 ان يتولا بنفسه وبغيره ويجب ذبحه بمضى ولا يخفى الولد الا من واحد والاب
 وقيل يخفى عن خمسة وقيل يخفى عن سبعة وسبعين عند الضرورة لاهل الخوان
 الواحد ولا بأس به في السداب ولا يباع ثياب البخل في الهدى ولو ضل
 قد لم يخبر لم يخبر عنه ولا يخرج شيئا من لحم الهدى عن منى ويجب حرقه
 يذبح يوم النحر وجوبا مقدما على الحلق اجزاء ولو كان عامدا وكذا لو خرج به في
 بقية ذي الحجة الثاني في صفته ويشترط ان يكون من النعم ثيابا غير منى ول
 ويخفى من الضان خاصة الجذع لسنة وان يكون تاما ولا يخفى العوراء ولا القرا
 ولا الضباء ولا ما نقص منها شيء كالخصى ويخفى المشقوقة لاذن وان لا يكون
 مؤزلة بحيث لا يكون على كليتها شحم لكن لو اشترتها على انها سمينة فبانت منزلة
 اجراءه والتي من الابل ما دخل في السادسة ومن البقر والغنم والماعز ما دخل في السابعة
 وليست يجب ان يكون سمينة تنظر في سواد وتشم في سواد وتترك في مثله اى لها
 ظل تمشي فيه وقيل ان يكون هذه المواضع منها سودا وان يكون مما عرفت به اذ انما
 من الابل والبقر ذكرنا من الضان والماعز وان يخرج الابل فائمة من بوطه بين الحنف

والذبح المسمى

والركبة ويطعمها من الجانب الايمن وان يتوكل بنفسه ولا يجعل يده مع يده
 الفايح والمداوع وقتها ثلاثا ياكل ثلثة ويهدي ثلثة ويطعم القائم والمشتتة
 وقيل يجب الاكل منه ويكره المضيعة بالنور والجاموس والموجع الثالث في
 البديل ولو فقد الهدى ووجد ثلثة استأب في شرائه وذبحه طول ذى الحجة و
 قيل ينقل من ضل الى الصوم ومع فقد الثمن يلزم منه التخييم وهو ثلثة ايام في الحج متواليات
 وسبعة في اهلها ويجوز تصدق ثلثة اول ذى الحجة بعد التلبس بالحج ولا يجوز قبل ذى
 الحجة ولم يصم ثلثة تعين الهدى في القابل بمعنى ولو صام الثلثة في الحج ثم وجد الهدى
 لم يجب لكنه افضل ولا يشترط في صوم السبعة التتابع ولو اقام بمكة انتظر اقل الامرين
 من صورته الى اهلها او مضى شهر ولومات ولم يصم صام الرولى عنه الثلثة وجوبا
 دون السبعة ومن وجب عليه بدنة في كفارة او نذر وعجز اجزائه سبع شاة
 ولو تعين عليه الهدى ومات اخراج من اصل تركه الرابع في هدى القارن و
 يجب ذبحه او نحره بمعنى ان قرنه بالحج ومكة ان قرنه بالعمرة وافضل مكة فداء الكعبة
 بالخزيرة ولو هلك لم يقيم بدله ولو كان مضمو لزمه البديل ولو عجز عن الوصول
 نحره او ذبحه واعلمه ولو اصابه كسر فخا ربيعه والصدقة ثمنه او اقامته بدله ولا
 يتعين الصدقة الا بالنذر وان اشترى او قلله ولو ضل قد يحم عن صاحبه اجزا
 ولو ضل فاقام بدله ثم وجدته فان ذبح الاخير استحب ذبح الاول ويجوز اركوبه
 وشرب لبنه ما لم يضره ويؤذي ولا يعطى الجزا من الهدى الواجب كالكفارة

لو حج في يوم واحد

كالقفارة والنذر ولا يأخذ الناذر من جلودها ولا يأكل ما فان اخذ ضئفه
 ومن نذر بدنة فان عين موضع النحر لم يمس الاخرها بركة الخامس في الاضحية
 وهي مستحبة ووقتها بمنى يوم النحر وثلاثة ايام بعدة وفي الاضحية يوم النحر ويومان بعدة
 وليكون ان يخرج من اضحية شاة عن موقد يابس بالسنام وما يضيح غير ذلك ويجزى هذا
 القوم عن الاضحية والجسم افضل ولم يجد الاضحية تصدق بثمنها بل انفقها جميع الاضحية
 والثاني والثالث وتصدق بثمنها وليكره الضحية مما يريثه واخذ شئ من جلودها
 واعطاء الخزاز اما الحلق فالحج فحسب بنيه وبين المقصر ولو كان ضرورة او
 طين على الاظهر والحلق افضل والمقصر متعين على المرأة ويجزى لو قصر بقدر الاضحية
 والحل بمنى ولو حلق قبله عاد للحلق او المقصر ولو نذر حتى او قصر حيث كان وجوبا
 وبعث بشعره الى متى ليدفن بها استجابا ومن ليس على راسه شعر يجزئه افراسا
 يلوسى على راسه والمبدعة برمي جرة العقيقة ثم بالذبيح ثم بالحلق ولجب فلو خالف
 ثم ولم يعيد ولا يزول البيت لطواف الحج الا بعد الحلق او المقصر ولو طاف قبل ذلك
 دم شاة ولو كان ناسيا لم يلزمه شئ واعاد طوافه ويحل من كل شئ عند فرائض
 مناسكه بمنى عند الطيب والنساء والصيد فاذا طاف للحج حله الطيب واذا طاف
 طواف النساء حلق له ويكره لبس المخيط حتى يطوف الحج والطيب حتى يطوف طواف
 النساء ثم يقضى الى مكة للطواف والمعنى ليوم واحد ومن الغد ويساكد في جانب المتمتع ولو
 انرا ثم وهو يوم النحر والقارن طول ذي الحجة على كراهية ويستحب له اذا دخل مكة

والاخذ

صالح النحر

الفصل وتعليم الاطفاار واخذ الشارب والدعاء عند باب المسجد **القول في**
 مقدمة وكيفية والحكامه **اما المقدمة** فيشترط تقديم الطهارة وانزاله
 النجاسة عن الثوب والبدن والحيان في الرجل وليستحب مضغ الاذخر قبل دخوله
 مكة ودخولها من اعلاها خافيا على سكونية وقارا مغتسلا من يرميهمون او فتم و
 لو تغذرا ختم بعد الدخول والدخول من باب بني ثعلبة والدعاء عنده **اما**
الكيفية فواجبها النية والبداعة بالحجر والحتم به والخطوات على اليسار وادخال
 الحجر في الطواف وان يطوف سبعا وان يكون بين المقام والبيت ويصلي ركعتين بعد
 الطواف في المقام وان منه رجاء صلى على جانيه ويصلي النافلة حيث شاء من الحج
 ولو نسيهما لم يجمع فاقى بهما فيه ولو شق صلتهما حيث ذكر ولو مات قضى عنه الويل
 والقرآن من قبل في الفريضة على الاظهر ومكررة في النافلة ولو زاد سهوا الحمل
 اسبوعين وصلى ركعتي الواجب منهما قبل السعي وركعتي الزيادة بعده ويعيد
 من طاف ثوب نجس ولا يعيد لو لم يعلم ولو علم في أثناء الطواف انزاله واتم ويصلي ركعتي
 في كل وقت مالم يتبين وقت فريضة حاضرة ولو نقص من طوافه وقد تجاوز النصف
 انه ولو رجع الى اهله استأنب ولو كان دون ذلك استأنف وكان امن قطع الطواف
 لحدث او الحاجة ولو قطعه لصلح فريضة حاضرة صلى ثم اتم طوافه ولو كان دون
 الاربع وكذا للموت ولو دخل في السعي فذكر انه لم يطف استأنف الطواف ثم استأنف
 السعي ولو ذكر انه طاف ولم يتم قطع السعي واتم الطواف ثم يتم السعي ومنه وبها

ومندوبها الوقت عند الحجر والمد عاقل وقبيله وان لم يقدر اشار بيده
 وان كانت مقطوعة فموضع القطع ولو لم يكن له يد اشار وان يقصد في مشيه و
 يذكر الله سبحانه في طوافه ويلتزم المستحبار وهو جواز الباب من وراء الكعبة
 ويسبغ يديه وخذة على حايط ويلصق بطنه به ويتكرد نوبه ولو جاز المستحبار
 رجع والترم وكذا استلم الاركان وكذا هاركن الحجر واليماني **ويتطوع** بثلاثة و
 ستين طوافان لم يتمكن جعل العدة اشواطا ويقرعه في ركعتي الطواف في الاولى بالمجد
 والصمد وبالحمد والمجد في الثانية ويكره الكلام فيه بغير المد عاقل والقراءة **والحكم**
 في الثانية **الاول** الطواف ركن فتركة عامدا بطل حججه ولو كان ناسيا الى به ولو
 تعدر العود استتاب فيه وفي رواية ان كان على وجه جهالة اعادة وتحلية بدنة
الثانية من شك في عدده بعد الاضراف فلا اعادة ولو كان في انشاءه وكان بين
 السبعة وما زاد قطع ولا اعادة ولو كان في النقص اعادة في الفرضية وبني على الاقل
 في النافلة ولو تجاوز الحجر في الثامن وذكر قبل الركن قطع ولم يعد **الثالث** اذا ذكر انه
 لم يظهر عاد طواف الفرضية وصلواته ولا يعيد طواف النافلة ويعيد صلواته استحب
 ولو شق طواف الزيادة حتى يرجع الى امله وواقف فعليه اعادة الطواف واتى
 به وصم الدعوى يستيب فيه وفي الكفارة تردد اشبه بها لا تجب الا مع الذكر ولو شق طواف
 النساء استتاب ولو مات قضاء الولى **الرابع** من طاف فلا فضل له بتجديد السعي و
 لا يجوز تأخير العدة **الخامس** لا يجوز التمتع بتدبير صواف حجة وسعي

على الوقوف وقضاء المناسك إلا المرأة تخاف الحيض ومريض أوهم وفي جازة تقديم
طواف النساء مع الضرورة وإتيان أشهرهما الجواز ويجوز للقارن والمفرد تقديم
الطواف اختياراً ولا يجوز تقديم طواف النساء للمتمتع ولا غير ويجوز مع الضرورة
والخوف من الحيض ولا يتقدم على السعي ولو قدمه عليه ساهل لم يعد **السادس**
في ألا يجوز الطواف وعليه به رطله والكراهية أشبه ما لم يكن المستحراً **السابع** كل
محرّم يلزمه طواف النساء رجلاً كان أو امرأة أو صبياً أو خيلاً أو عمة المتمتع بها
الثامن من نذر أن يطوف على أي شيء يجب عليه طوافان وما روي ذلك في امرأة
نذرت وقيل لا ينفصل إلا سلاً يتعد بصورة النذر **القول في السعي والنظر في مقدّمته**
وكيفية أحكامه **أما المقدّم** فنذر وبات عشرة الطهارة واستلام الحجر والمشرب
من زمزم والاعتسال من الدلو للمقابل الحجر والخروج للسعي من باب الصفا واستقبال
ركن الحجر والكبير سبعا والتقليل سبعا والدعاء **وأما الكيفية** فنية الواجب والنية
فإن واجب أربعة النية والبداية بالصفا والختم بالمروة والسعي سبعا بعد ذهابه
شوطاً وعودة آخر **والمندوبات** أربعة المني من طرفيه ولا سراً عما بين **المندوبات**
إلى نراق العطارين ولونى لهر ولترجم القهقرى وتدأرن والدعاء وإن سعى فاشيا
ويجوز الجلوس في خلالة الراحة **أما الأحكام** ف أربعة **الأول** أن يطول الحجر تسريعاً
عند ولا يطول بغيره سهواً ويعود لنداره فإن تعذر استتاب فيه **الثاني** أن يطول بالمزينا
عند ولا يطول بالزيادة سهواً ومن يتقن عند المشواط وشك فيما بدايته فأن كان

فأن كان في المفرد وعلى الصفا إعادة ولو كان على المروة لم يعيد وبالعكس لو كان سعية
 نرجا ولو لم يحصل العدد إعادة ولو يتيقن نقصان التي به **الثالث** لو قطع سعية
 لصلوة أو لحاجة أو لنداء ركعتي الطواف أو غير ذلك أتم ولو كان شوطا **الرابع**
 لو ظن أتمام سعية فاحلّ وواقم أهله أو قلم أطفاله ثم ذكر أنه نسي شوطا أتم وفي
 بعض المرويات يلزمه دم بقره **القول** في حكمه بعد العود ويجب المبيت بمكة ليلة
 الحادي عشر والثاني عشر ولو بات بغيرها كان عليه شأنان ألا أن يبيت بمكة متشاغلا
 بالعبادة ولو كان ممن يجب عليه المبيت الليالي الثلاث لزمه تلك سياحة وحدث المبيت أن
 بها لا وحدها حتى يجاوز نصف الليل وقيل لا يدخل مكة حتى تظلم الفجر ويجب رمي الجمار في
 الأيام التي يقيم بها كل حجة بسبع حصيات مرتبا يبدأ بعبادة ولي ثم الوسطى ثم حجرة
 العقبة ولو نكس أعاد على الوسطى وحجرة العقبة ويحصل الترتيب برمي أربع حصيات
 وقت الرمي ما بين طلوع الشمس إلى غروبها ولو نسي رمي يوم قضاء من الغد مرتبا
وليستحب أن يكون ملامسه غدوة واليومه بعد الزوال ولا يجوز الرمي ليلا
 ألا لغد ما كان الخائف والرواحاة والعبيد ويرمي عن المعذ ورما المريض ولو نسي رمي حجة
 وجهل موضعها رمي على كل حجة حصاة **وليستحب** الوقوف عند كل حجة
 ويرميها عن يسارها مستقبل القبلة ويقف عند هادأعياء حجة العقبة فأن
 يرميها عن يمينها ولا يقف عند هادأ ولو نسي الرمي حتى دخل مكة تهرجم وتدأركه ولو خرج
 فلا يخرج في المقابل استحب القضاء ولو استتاب جاز **وليستحب** الأقامة

بقى ايام التشريق ويجوز النحر في الاول وهو الثاني عشر من ذي الحجة لمن اتقى الصيد
 والنساء وانتفى في الثاني وهو الثالث عشر ان يتقن تعين عليه الاقامة الى النحر الا ^{شهر}
 وكذا لو غربت الشمس ليلة الثالث عشر ومن تنفر في الاول لا ينفر الا بعد الزوال وفي
 الاخير يجوز قبله **وليس يجب** للامام ان يحط ويعلوهم ذلك والتكبير عنى مستحب
 ويتعجب ومن يقنع مناسكه فله الحية في العود الى مكة ولا افضل العود لوداع البيت
 ودخول الكعبة خصوصاً للضرورة ومن عود لا يستحب الصلوة في زوايا الكعبة ^{على}
 الرحمة الحرم اعز الطواف بالبيت واستلام الامركان والمستجير والشرب من
 زمزم والحرج من باب الخناطين والدعاء والسجود مستقبل القبلة والدعاء عند
 باب السجدة والصدقة بقرية بشرية بدوهم ومن المستحب التعصّب والنزول
 بالعرس على طريق المدينة وصلوة ركعتين به والفرح على العود **ومن المكروهات**
 المجاورة بمكة والحج على الابل الجلالة ومنع دور مكة من السكنى وان يرفع بناء فوق
 الكعبة والطواف للمجاورة بمكة افضل من الصلوة والمقيم بالعكس واللواحق
 اربعة **الاول** من احدث والحج الى الحرم لم يقم عليه حد نجاسة ولا تقديروا
 فيقع عليه في المطعم والمشراب ليجزى ولو احدث في الحرم بما يقضيه نجاسة **الثاني**
 لو ترك الحاج زيارة النبي صلى الله عليه واله اجبر واعطى ذلك وان كان ندباً لا نجاسة
الثالث للمدينة حرم وحده من عائر الى وغيره لا يعض بشجرة ولا باس بصية
 الا ما صيد بين الحرمين **الرابع** يستحب الغسل لدخولها ولزيارة النبي صلى

ن
 في المسجد

صلى الله عليه وآله استحبها بمولداً ونياً يارة في طهمة عليه السلام من الروضة
 وبلائمة عليهم السلام بالبقيع والصلوة بين القبر والتبر وهو الموضع وإن يصام
 بها الأرباعاً ويومان بعد الحاجة وإن يصلى ليلة الأرباعاً عند كتابه ^{الطهارة} وليلة الخميس
 عند أسطوانته التي تلي مقام الرسول صلعم والصلوة في المساجد كلها وإيتان قبور
 الشهداء خصوصاً بقرعة **المقصد الثاني** في العمرة المفردة و
 هي واجبة في العمر مرة واحدة على كل مكلف بالشرائط المعينة في الحج وقد يجب
 بالنذر وشبه الاستحجار والإفساد والنحوات ويدخل مكة عدل من يتلوا ^{الخطبة}
 والحشاش والمريض وأفعالها ثمانية النية والأحرام والطواف وركعتاه والسعي و
 طواف النساء وركعتاه والقصير أو الحلق وتضم في جميع أيام السنة وأفضلها رجب
 ومن أحرم بها في أشهر الحج ودخل مكة جازان ينوي بها التمتع ويلزمه الدم ويعيم الإتيان
 إذا كان بين العمرتين شهر وقيل عشرة أيام وقيل لا يكون عمراً واحدة ولم يقدّر علم الهدى
 بينهما أحد والمتمتع بها تجزئ عن المفردة وتلزم من ليس من حاضري المسجد الحرام
 ولا تضم إلا في أشهر الحج ويتعين فيها القصير والحلق قبله لزمه شاة وليس فيها طواف
 النساء ولو دخل مكة متعتاكرة لم يلزمه الحج لأنه مرتبط بالحج ولو خرج وعاد في شهره
 فلا حرج وكذا الوجه بالحج وخرج بحيث إذا أذن الوقوف عدل المعرفات ولو خرج لا
 كذلك وعاد في غير الشهر جدد والعمر واجباً ويتمتع بالآخر مرة دون الأولى **المقصد**
الثالث في اللزوم وهو ثلاثة الأول في الإحصار والإصد المصداق ومن منه

العدو فاذ التلبس بالاحرام فصد غير هديه واحل من كل شيء احرم منه ويتحقق
الصد مع عدم التلبس من الوصول الى مكة والموقفين بحيث لا طريق غير موضع الص
او كان لكن لا نفقة ولا يسقط الحج الواجب بالصد ويسقط المذنب وفي وجوب
الهدى على المصدود قولان اشبهما الوجوب فلا يصح التحلل الا بالهدى ونية التحلل
وهو يسقط الهدى لو شرط حله حيث حبسه فيه قولان اشبهما انه لا يسقط وفايد
الا شتر اطوار التحلل من غير تبرع وفي اخراء هدى السياق عن هذا التحلل قول
اشبهما انه يخفى والبحث في المعتمد اصد عن مكة كالبحت في الحاج والمحص
هو الذي منه المخرج فهو بيعت هديه لو لم يكن ساق ولو ساق اقصر على هذا السياق
ولا يحل حتى يبلغ الهدى محله وهو منى ان كان حاجا ومكة ان كان معتمرا فذاك يقصر و
يحل الا من النساء حتى يحج في القابض ان كان واجبا ويطاق حله للنساء ان كان ندبا ولو اراد
ان هديه لم يذبح لم يطل تحله ويذبح في القابل وهل يغسل غيما يغسل عنه الحرم الوجه لا ولو
اصغر فبيعت هديه ثم زال العارض التحق باصحابه فان ادرك احد الموقفين معتمرا
فان قار بالتحلل بقره ويقضى الحج ان كان واجبا ولا ندبا والمعتمرا يقضى عمرته عند زوال المنع
وقيل في الشهر اذا دخل وقيل لو احصر القارن حج القابل قارنا وهو على الافضل الا ان يكون
القارن متعينا بوجه وروى استحباب بيعت هدى والمواعد لا لشعاره وتقليد بوله
اجتناب ما يجنبه المحرم وقت المواعد لا حتى يبلغ محله ولا يلبس ولكن يكفر لوانى بما يكفر به الحرم
استحباب الثأف في الصيد وهو الجموع المحل للمنتعم بلا صلاة ولا يحرم صيد الغنم

البحر وهو بابيض ويفرخ فيه ولا الذبح ولا كفارة في قتل السباع وروى في الا
كباش اذ لم يرد له وفيها ضعف ولا كفارة في قتل الزنبر خطاء وفي قتله عدا اصدقة
نسي من طعام ويجوز شراء القمارى والدرباسى واخر اجناس مكة لا ذوا انما يحرم على
الحرم صيد البئر **ويتقسم قسمين الاول** ما لكفارة يدل على الحصوص وهو
خمس الاول القائمة وفي قتلها بدنة فان لم يجد يفص ثمن البدنة على البر واطعم
سنتين مسكينا كل مسكين مدّين ولا يفرصا زاد عن سنتين ولا ما زاد قيمتها وان لم يجد
صام عن كل مدّين يوما فان عجز صام ثمانية عشر يوما **الثاني** في قتل الوحش بقربة اهلية
فان لم يجد اطعم ثلثين مسكينا كل مسكين مدّين ولو كانت قيمته البقرة اقل اقم على قيمتها
فان لم يجد صام **عكس** مسكين يوما فان عجز صام تسعة ايام وكذا الحكم في حياض الوحش على
الا شهر **الثالث** الطبعي فيه شاة فان لم يجد فص عن الشاة على البئر واطعم
عشرة مساكين كل مسكين يوما فان عجز صام ثلثة ايام ولا بد له في الاقسام الثلاثة
على التحسير وقيل على التريق وهو الاظهر وفي القلب لا ريب شاة وقيل البدل
فيها كما الطبعي **الرابع** في بيض الطعام اذ تحرك الفرج كل بيضة بكرة وان لم
يتحرك ارسل فحولة الابل في اثنائها بعدد البيض فانيتم كان هديا للبيت فان عجز
فص كل بيضة شاة فان عجز فاطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام **الخامس**
في بيض القطاة والبهيم اذ تحرك الفرج صغار الغنم وفي رواية البيضة فخاص من
الغنم وان لم يتحرك ارسل فحولة الغنم في اثنائها بعدد البيض فانيتم كان هديا للبيت

ولا ما قيل من قتل النمل
وهو قتلها كحلها

ولا ما قيل من قتل النمل
وهو قتلها كحلها

الله ولو عجز كان فيه ما في بضي الفعام الثاني ما لا يدلفق دية هو خمسة الاول
 الحرام وهو كل طائر صوته ويب الماء وقيل كل مطوق ويلزم الحرم في الحل في قتل
 الواحد شاة وفي نحرها جل وفي بضيها درهم وعلى الحرم فيها درهم وفي فرجها نصف
 درهم وفي بضيها ربيع درهم ولو كان محرما في الحرم اجتمع عليه الامران وليتوى فيه
 الاهلي وحام الحرم غير ان حام الحرم يشتري بقيمة علف لحامه وفي القطاة جملة قد
 نظم ورعي الشجر وكذا في الدراج وشبهها وفي رواية دم وفي الصب سجد وكذا في القفلة
 واليربوع وفي العصفى مد من طعام وكذا في القبرة والصعوة وفي الخرافة كفت من طعام
 وكذا في القملة يلقها عن حبله وكذا في قتل الغنساء ولو كان الحرم كثيرا فدم شاة
 ولو لم يكن التحريم منه فلا اثم ولا كفارة **واسباب الضمان** المباشرة واما
 واما تسبب اما المباشرة فمن قتل صيد ضمنه ولو اكله او شرب منه لزمه فداء
 اثره وكذا لو اكله فاذبح في الحل ولو ذبحه في الحل ولو اصابه ولم يوقر فيه فلا دية ولو
 جرحه او كسر رجله او يد لا ورا لا سويًا فربم الفداء ولو جرحه حاله فداءه كما لو قتل وكذا
 لو لم يعلم حاله اثر فيه لم لا وقت في كسر اليد الغزال نصف قيمته وفي يديه كمال القيمة وكذا
 في رجله وقربته نصف قيمته وفي كل واحد ربيع وفي المستد نصف ولو اشتري جماعة
 فقتله لزم الكواحد منهم فداءه ولو ضرب طير على الارض فقتله لزمه ثلث قيمه و
 قال الشيخ في النهاية دم وقيتان ولو شرب لبن طيبة لزمه دم وقيمة اللبن واما
 الفيد فاذ احرمه معه صيد نزال عنه ملكه ووجب امره ساله ولو تلف قبل الارسل ضمنه

فنه ولو كان الصيد تابعا لم يخرج عن ملكه ولو اسكه محرما في الحلو وذبحه مثله
 لزم كلاهما فداء ولو كان احدهما محلا فنه الحرم وان صيده الحرم في الحلو فلا
 يحرم على الحلو اما السبب فاذا اخلق على حمام وخرأه وبقي فخن بالاعلاق
 الحمامة بشاة والفرخ يحل والبضة بدرهم ولو اخلق قبل احراره فخن الحمام بدرهم
 والفرخ بنصف درهم والبضة درهم وشرط الشتم مع الاطلاق الملاك وقيل
 اذا فرخ حمام الحرم ولم يعد فخن كل طير شاة ولو عاد فخن الجميع شاة ولو رمى انسان
 فاصاب احدهما فخن كلا واحد منهما فداء ولو اوقد جماعة نار فاحترق فيها
 حمامة او شيئا من مهم فداء ولو قصد واذلك لزم كلا واحد فداء ولو دل على صيد
 واخرى عليه فقتل فنه ومن احكام الصيد مسايل ما يلزم الحرم في الحلو
 والحل في الحرم بحيثان على الحرم في الحرم فلم يبلغ بدنة الاولي يضمن الصيد
 يقتله عمد او سهوا وجهلا واذكر خطأ دايما فخن ولو تكرر عمد افضى ضمانه في
 الثانية وايان اشهرها انه لا يضمن الثانية لو اشتر محلا بفض فقام لحرم فاكله
 الحرم فخن كل بقة بشاة وضمن الحلو عن كل بضة درهما الربعة لا يملك
 الحرم صيدا معه ويملك ما ليس معه الخامسة لو اضطر المحل لصيد وميته و
 فيه وايان اشهرها ان ياكل الصيد ويفديه وقيل ان لم يكن لم يكن الفداء اكل الميتة
 السادسة اذا كان الصيد ملوكا تصدق به وحمام الحرم تشتري بقيمة حلف
 الحماة السابعة ما يلزم الحرم في الحرم بذبحه او بفخره يعني ان حاجا ولو كان معقرا

فقد ابرأ المالك من كل ما كان عليه

نبتة الثامنة من اصاب صيد افند اعدا شاة فان لم يجد اطعم عشرة
مساكين فان عجز صام ثلثة ايام في الحج ويلحق بهذا الباب مسائل
الاولى صيد الحرم وهو بريد في بر يد من قتله صيد اخمه ولو كان محلا
وهل يحرم وهو يوم الحرم الاشهر الكراهية ولو اصابه فدخل الحرم ومات لم يضمن
على اشهر الرايتين ويكره الصيد بين البريد والحرم ويستحب الصدقة بشيء
لكسر قرنه او فقاع عينه والصيد المربوط في الحل يحرم انما حجه لو دخل الحرم ويضمن
الحل لو رمى الصيد من الحرم فقتله في الحل وكذا الورع من الحل وقله في الحرم
ولو كان الصيد على غصن في الحل واصله في الحرم ضمنه القاتل ومن دخل في الحرم
صيد اوجب عليه ارساله ولو تلف في يده ضمن وكذا الواخرجه فلق قبل الارسال
ولو كان طائرا مقصودا حفظه حتى يكمل ريشه ثم ارساله وفي تحريم حمام الحرم في
الحل تردوا شبه الكراهية ومن نطق ريشته من حمام الحرم فعليه صدقة يسلمها بملك
اليد التي نطق بها وما يدبج من الصيد في الحرم ميتة ولا باس بما يدبج الحل في
الحل وهل عليك الحل صيد في الحرم الاشبه انه لا عليك ويجب ارسال ما يكون معه
الثالث في باقي مخطورات وهي تسعة الاستماع بالنساء فمن جامع اهله قبل
الموفين قبل او دبر حامدا عالما بالتقريم اثم حجه ولزمه يدنة والحج من قابل
فرضا كان حجه وهل الثانية عقوبة قبل نفع والاولى فرضه وقيل الاولى فاسدة
والثانية فرضه والاول هو المروي ولو اكرهها وهي صحرمة حمل عنها الكفارة و

ولا يحج عليها في القابل ولو طارعت له من ماله لم يلزمه ولم يحل عنها الكفارة وعليه ما لا يقتضيان
 اذا وضلا موضع الخطية حتى يقضي الماسك ومفاده ان لا يغفلوا الامم ثالث ولو
 كان ذلك بعد الوقوف بالمسح لم يلزمه الحج من قابل وجبره ببدنة ولو استغنى ببدنة
 لزمته البدنة حسب رواية والحج من قابل ولو جامع امته الحرمه باذنه محلا
 لزمه بدنة او بقرة او شاة ولو كان معسرا فتشاة او صيام ثلثة ايام ولو جامع قبل
 طواف الزياره لزمه بدنة فان عجز بقرة او شاة ولو طاف من طواف النساء خمسة
 اشواط ثم واقع اهلها لم يلزمه الكفارة واتم طوافه وقيل يكفي في البناء مجاوزة
 النصف ولو عقد الحرم للحرم على امرأه ودخل فعلى كل واحد منهما كفارة وكذا لو كان
 العاقد محلا على رواية سماعه ومن جامع في احرام العمرة قبل السعي فعليه بدنة وقصة
 العمرة ولو امنى بنظره الى غير اهل بدنة النكان موسرا او بقرة النكان متوسطا وشاة
 النكان معسرا ولو نظر الى امرأته لم يلزمه شيء الا ان ينظر اليها بشهوة فيبد
 فعليه بدنة ومسها بشهوة فتشاة امنى او لم ين ولوقبلها بشهوة كان عليه جزاء وكذا
 لو امنى عن ملاعبة ولو كان يستقيم على جامع او سماع الى كلام امرأته من غير نظر
 لم يلزمه شيء والطيب يلزمه باستعماله شاة صبغا واطلاء او بخورا وفي الطعام ولا يابى
 بخلق الكعبة وان مارجه الزعفران والقلم وفي كل ظرف من طعام وفي يد يده ورجليه
 شاة اذا كان في مجلس ولو كان كل واحد منها في مجلسين قد مان ولو افاة مفت يام
 قادمي طرفة فليفت شاة والخيط يلزمه به دم ولو اضطر جاز ولو لبس عدة في

مكان واحد وحلق المشعر فيه شاة أو اطعام ستة مساكين لكل مسكين مقدان أو عشرة لكل مسكين
من أو صيام ثلاثة أيام متتالاً أو مضطراً أو في تنقب الأبطين شاة وفي أحد هما اطعام ثلثة مساكين
ولو من لحية أو راسه فقط من شعره تصدق بكف من طعام ولو كان بسبب الوضوء للصلاة
فلا كفارة والتطيل فيه سائر اشاة وكذا في تغطية الرأس ولو بالطين أو الأبرقاس وحلها بستره
والجدد فلا كفارة فيعادون الثلث صادقة وفي الثلث شاة وفي المرة لذي با شاة وفي الميتين قبرة
وفي الثلث بدنة وقيل في الذهب الطيب شاة وكذا قيل في قيلم الفرس مائة ثلث الأولى
في قلم الشعر من الحرم لا ثم عد ما استثنى سواء كان اصلها في الحرم أو غير حرم وقيل فيها كفارة
وقيل في الصغيرة شاة في البقرة شاة في الناقة شاة ولو تكرار الوطئ تكررت الكفارة ولو تكرار اللبس
الحرم المجلس لم يتكرر وكذا لو تكرار الطيب ويتكرر مع اختلاف المجلس الثالثة اذا اكل
الحرم أو لبس ما يحرم عليه لم يرد دم شاة ويسقط الكفارة عن النسي والجاهل لا في الصيد
كتاب الجهاد والفطر في امور ثلاثة **الاول** فيمن يجب عليه وهو فرض على من ^{استكمل}
تسعة البلوغ والعقل والحرية والذكورة وان لا يكون هماً ولا مقعداً ولا اعمى ولا مريضاً
عنه ولا عليل مع وجود الامام العادل او من نصبه لذلك ودعا به اليه ولا يجوز مع الجاهل الا
ان يدهم المسلمين من تحتة على بضعة الاسلام او يكون بين قوم ويفتاههم عد ويقصد الله نعم
عن نفسه في الحالين لا معونة الجاهل ومن عجز بنفسه وقد رعى الاستنابة وجبت عليه القيام
بما يحتاج اليه المائيب ولو استتاب مع القدرة جاز أيضاً والمراعاة امر صادق لحفظ المشعر وهي
مستحبة ولو كان الامام مفقوداً نهياً لا تصفح جهابذة حفظاً واعلاماً لاهل البلد ولو جهز

ويعتبر بان ان يربط فيه هناك ولو ثبت ان الرباط وجبتهم وجود الاطام وقد لا و

لذا لو ثبت ان يربط فيه شيئا الى الرباط وان لم يثبت روافدها او لم يجب بالمشقة ولا يجوز صرف ذلك في غير ما من وجوه البر على الاشياء وكذا من تحت من غير الاشياء الى الرباط يجب عليه ما وان وجد ولا يجازي الرباط او وجبت **الثاني** فيجب الجهاد ويجب قتال من خرج على اطم عادل اذا دعا اليه جوا من نصبه والتمس عنه كبره ويسقط قبيلهم من فيه غناه ما لم يستنفذ الاطام على العيين والظاهر في حرمهم كالفرا في حرب المشركين ويجب مصابرتهم حتى يفتروا او يقتلوا ومن كان له فيه اجرة على حرمهم فيستعجل من هم وقتل اسيرهم ومن لا قتله اقصر على قتلهم فلا بد من حرمهم ولا يستعجل من هم ولا يقتل اسيرهم ولا يترك ذمتهم ولا نساءهم ولا يخذلوا مواليهم التي ليست في العسكر وهو يوجب طاحرة العسكر مما يقاتله ولا ان افترها الجواز وقسم كما يقسم اموال الحرب **الثاني** في اهل المكاتب والبحر فيمن يخذل البحر فيمكنها بشرائط الذمة وهي توخذ من اليهود والنصارى ومن له شبهة كتاب وهم المجوس ويقال لهم لاء كما تقابل اهل الحرب حتى ينفقوا بشرائط الذمة فذلك يقررون على معقدهم ولا يخذل البحرية من الصبيان والمجانين والنساء والبله والهم على الاظهر ومن بلغ منهم امر بالا سلام او التزم الشرائط فان اعتم صار حرميا والامني ان لا يخذل البحرية فانه انساب بالصغار وكان على عليه السلام ياخذ من الخبيث غانية واربعين درهما ومن المتوسط اربعة وعشرين درهما ومن الفقير اثنا عشر درهما الا انصار المصلحة لا تطبقا لانهما يجوز وضع الجزية على الرؤس والارواح

وفي جوارحه الجحيم قولان اشبهها الجواز واذا اسلم الذي قبل الحول سقطت الجزية ولو كان ^{مؤمرا} وقد
 الادعاء قولان اشبهها السقوط ويؤخذ من تركه لومات بعد الحول ^{ميا} اما الشرايط
 فتعني قبول الجزية وان لا يؤذوا المسلمين كالزنا عتسا : ثم اوالمسرة لا موالهم وان لا يؤذوا
 بالحرمات كشراب الخمر والزنا وطعام الحرام وان لا يجردوا الكنيسة ولا يضر يوانا قساوان
 يخزي عليهم احكام الاسلام ويلحق بذلك البحث في الكنائس والمساجد و
 المساكن فلا يجوز استيفاء البيوع والكتايب في بلاد الاسلام وتزاولوا استحدث ولا يأس
 بما كان عاديا قبل الفتح وبما احدث في ارض الصلح ويجوز رمها ولا يعطى الذي بنيانه
 فوق المسلم ويقر ما ابتاعه من مسلم على حاله ولو ان قدم لم يعطيه ولا يجوز لاحد منهم دخول
 مسجد الحرام ولا خيره ولو اذن له المسلم مثلان الاول يجوز اخذ الجزية من اتمان
 الحرمات كالحرمات الثانية يستحق الجزية من قام مقام المهاجرين في الذنب عن الاسلام
 من المسلمين الثالثة من ليس لهم كتاب ويبداء عقتال من يليه الا مع احتصاص ^{بهم} لا
 بالخطر ولا يبدون ولا بعد الدعوة الى الاسلام فان اعتصوا على جهادهم ويختص بدعا
 الامام او من يامرهم وتسقط الدعوة عن قبول بها وعرفها فان اقتضت المصلحة لها ونة
 جازا لكن لا يتولى الا الامام او من يافق له ويقيم الواحد من المسلمين للواحد من الكفار
 ويعضد دما على الجماعة ولو كان اذ وفهم ومن دخل شبهة الا ان فهو امن حتى يرس الى
 بامنه ولو استدم فقتل لا يذنب من انهم اذ موقد خل وجب اعادته الى مامنه فظل الى
 الشبهة ولا يجوز انظر ارا لو كان العدو على الضعف او اقل الا المتفرق او متخير الى فته ولو غلب

قلب على الظن العطب على المظهر ولو كان الفرجان ونحوه المحاربة بغير ما يرجى به الفتح
 كعدم الحصون ورمي المناجيق ولا يضمن ما يلف بذلك المسلمين بينهم وبينكم وبالقاع
 ويحرم بالقاع السلم وقيل لكم لا ولو تترسوا بالصيوان أو الجناحين أو النساء ولم يتمكن الفتح إلا بقتلهم
 جانبا وكذا لو تترسوا بالأسارى من المسلمين ولا دية وفي الكفار لا قتلان ولا تقتل نسائهم
 ولو عاون إلا مع الاضطراب ويحرم القتل باهل الحرب والغدر والغلول منهم وبها لا يفي
 أشهر الحرم من لا يرى لها حرمة وكيف عمن يرى حرمتها ويكره القتل قبل الزوال والشيء
 وإن ترقب الذابية والمبارزة بين الصفيين نصير اذن للإمام النظر الثالث في التوابع
 وهي أربعة الأولى في قسمة الفتح يجب اخراجهما شرطه للإمام أولا كالجبايل ثم حاجبها
 اليد القيمة كالجبهة الحافظ والمرعى وبها يرضى لمن لا قسمة له كالنساء والكفار ثم يخرج
 الحسن ويقسم الباقي بين المقاتلة ومن حضر القتلا وإن لم يقاتل حتى الطفل ولو ولد بعد الجبارة
 قبل القسمة وكذا من يلتحق بهم من المد والراجل سهم ولقار من سهمان وقيل للقار من ثلثة
 ولو كان معه اقراس سهم فخرمين دون طراد وكذا يقسم لوقالتوا في السفن وإن استغنوا
 عن الخيل ولا يسهم بغير الخيل ويكون الباقي في القسمة كالراجل ولا اعتبار بكونه فارسا عند
 الجبارة لا بد من المعركة والجيش في ثمار سرية ولا يشتركها عسكر البلد وصالح النبي صلى
 الله عليه وآله الأعراب على ترك المهاجرة بأن يساعد وإذا استنصرهم ولا نصيب لهم
 في القسمة ولو غنم المشركون لنوال المسلمين وذراريهم ثم ان يجمعوا هلم تدخل في القيمة
 ولو عرفت بيد القسمة فقولان أشبههم بها على المال الذي ويرجع القائم على الإمام فقيمة

مع القرون ولا فضل الحقيقة **الثاني** في الاسارى والا نأت منهم ولا اطفال البستى
ولا يقتلون ولو اشتبه الطفل بالبالغ اعتبروا بالاشياء والذكور البالغون يقتلون حتما
ان اخذوا والحرب قيمة عالم يسلموا ولا امام مخير بين ضرب اعناقهم وقطم ايديهم
وارجلهم من خلاف وتتركهم حتى يترقوا وان اخذوا بعد انقضاء اثمان يقتلوا وكان الامام
مخير بين الحق والفساد ولا استرقاق ولا يقطع من الحكم لو اسلموا ولا يقتل الا سييرا ويجز
عن المشي ولا بعد المذاحم ولا يكره ان يصير على القتل ولا يجوز دفن الحربي ويجب دفن المسلم
ولو اشتبه قتيلا يرمى من كان كيشا كما امر النبي صل الله عليه وسلم في قتلا يربدها حكم
الطفل حكم امرئ فان اسلم او اسلم احد من الحربي يحكمه لو اسلم حربي في جوار الحرب حتى دمه
وماله مما يقتل دون العتارات ولا ارضين ويلحق بسلطان الاصلاء غير لو اسلم عبد في
جوار الحرب قبل ولا اهلك نفسه وفي اشترط اطر وجه تردد والمردى ان يشترط **الثالث**
في احكام الارضين كل ارض فتحت حنة وكانت محيطة فحق المسلمين كافة والمعاثون
في الحجة لا تباع ولا توف ولا توهب ولا تنكح على المنصوص والنظر فيها الى الامام يصرف
حاصلها في المعاصم وما كان مواتا وقت الفتح فهو للامام ولا يشرف فيه الا باذنه وكل
ارض فتحت صلحا على لئ الارض لاهلها والجزية فيها فحق لا يبايعها ولهم التصرف فيها
ولو باعها المالك هم وانقل ما عليها من الجزية الى ذمة البايع ولو اسلم سقط ما على
ارضه ايضا لان الجزية ولو شرط الارض للمسلمين كانت كالمنقوحة حنة والجزية
على رعايهم وكل ارض اسلم اهلها طوعا فحق لهم وليس عليهم سوى الذكوة ^{في} حاصلها

بما يجب فيه الزكوة وكل امرئ ترك احلها حراما قاطلا دام تسليمها الى من يجرها وعليه
 طعها لا رايها وكل امرئ موات سبق اليها سبق فاحياها فهو احق بها وان كان لها مال
 فليطأ طعها **الواو** يعي الامر بالمرء من والفقير عن المنكر وما واجب على الاعيان في
 اشبه القولين والامر بالواجب واجب وبالمد وبمندوب والفقير عن المنكر واجب
 لا يجب احد هما ما لم يسكنوا وطأ امرئ في العلم بان ما امر به به معوق وما يهي عنه منكران
 يجوز تأنيدهما وان لا يظهر من الفاعل امره الا قلاء وان لا يقع مضرة ويكره
 بالقلب ثمة باللسان ثم باليد ولا يتقل الى الا شغل الا اذا التزم الخلف ولو نزل بالافعال
 الكراهية اقصر عليه ولو كان يتوهم من امرض ولو لم يتم انتقال اللسان ولو لم يتم
 الا باليد كالضرب جازا ما لو اتفق الى الجرح او القتل لم يجز الا باذن الامام وكذلك الخدش
 لا ينقضها الا امام او من نصبه وقيل يقيم الرجل الحد على زوجته وولده ومملوكه و
 كذا قيل يقيم الهفء الحد ودفي ريان البعثة اذا امنوا ويجب على الناس مساعدتهم
 ولو اضطر الجائر سائلا الى اقامة الحد جازا لم يكن قتلا محرما ولا نقصة فيه ولو اكره
 الحاكم على القضاء احتجده فقصدا الاحكام على الوجه الشرعي بما استطاع فان
 اضطر على النقصه عالم يكن قتلا كتاب التجارة **الفصل**
الاول فيما يكتسب به والحرم منه انواع **الاول** الاعيان الخمسة كالخمر
 والا نبدة والفقاع والميتة والدم والاسروات والابوال محلا لا يوكل لحمه وقيل
 بالمنع من الابوال كلها الا بوال الابل والخنزير والكلاب الا كلب الصيد

وفي كلب الماشية والحايط والزرع قولان والماليات النجسة عدا الدهن لفائدة
 الاستصباح يستحب السماء لا تحب اظلة ولا يباع ولا يستقيم بما يذاب من
 شحم الميتة والياتها **القائمة الاكلات المحرمة** كالعود والطبل والزهر وهياكل العباد
 المبستة كالصنم والصليب واللات القمار كالنرد والشترج **الثالث** ما يقصد
 به المساعدة على المحرم كبيع السلاح لاعداء الدين في حال الحرب وقيل مطلقا واما
 المساكن والمجملات للمحرمات وبيع العنب ليعمل خمر والخشب ليعمل صنما ويكره بيعه
 ممن يميله الوايع ولا يتفق به كالمسوخ بشرية كانت كالدب والقراد او بحرية
 كالجرى والسلاخ وكذا الصفاد عم والطافي ولا باس ببيع الطير والهررة والهد
 وفي نقيصة السباع قولان اشبهها بالجوارح **الخامس** الاعمال المحرمة ^{كحلي}
 الصور المحيطة والقضاء على المقتلة لوث الغرائس اذ لم تنقش بالباطل ولم يعل عليها
 الرجال والنوح بالباطل اما بالحق فحاشا وحجاء المؤمنين وحفظ كتب الضلال و
 نسخها لغير المنقذ وتعلم السحر والكهانة والقيامة والتعبدية والقمار والغش بما
 يخفى وتبليس الماشية ولا باس بكسها مع عدة تزين الرجل بما يحرم عليه وخرقة
 المساجد والمصاحف والمعونة على الظالم واجرة الزانية **السادس** الاجرة على
 القدر الواجب من خصيل الاموات وتلقينهم وحملهم ودفنهم والرشا في الحكم والاجرة
 على الصلح بالناس والقضاء ولا باس بالزرق من بيت المال وكذا على الاذان و
 لا باس بالاجرة على عقد النكاح والمكر ولا احوالا فضاءه الى المحرم غالبا كالهراف

كما صرف ويبيع الأكلان والطعام والموتقى والصباغة والتملح ويبيع ما يمكن من
 السلاح لأهل الكفر كالحصين والدرع واما صنعة كل الحياكة والحجامة اذا شرط
 وضراب الفحل ولا يأس بالحنانة وخفض الجوارى واما لتطرق الشبهة المي
 لكسب الصبيان ومن لا يحتب المحارم ومن المكروه الاجرة على تعليم القرآن
 وفنحه وكسب القابلة مع الشرط ولا يأس به لو تجرد ولا يأس ببلعرة تعليم
 الحكم والآداب وقد يكره كالاكتساب بأشياء أخرى باقى في اكلها التا الله تعالى
مسائل **الاولى** لا يشتري في الإعراس إلا ما يعرف معه الإباحة
 الثانية لا يأس ببيع عظام الفيل واتخاذ الأمشاط منها الثالثة يجوز ان
 ان يشتري من السلطان الجير ما يأخذ به باسم المقاسمة واسم الزكاة من
 شجرة وجوب ونعم وان لم يكن مستحقا له الرابعة لو دفع المية مالا ليصرفه في
 الخاويح وكان منهم فلا يأخذ منه إلا بآذنه على الإصم ولو اعطى عماله جازا
 اذا كانوا بالصفة ولو عين لم يتجاوز الخايسة جوائز الظالم محرمة ان علت
 بعينها ولا فهي حلول السادسة الولاية عن العادل لجائزة ورا بآذ
 عن الجائر محرمة الا مع الخوف نعم لو يتيقن التخلص من المأثم والتكف من
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر استحب له الكراهة لا مع ذلك ايجاب دفع
 للضرر وينفذ امره ولو كان محرما الا في قتل المسلم **الفصل الثاني**
 في البيع وادابه اما البيع فهو الايجاب والقبول اللذان يتقلا بهما العين للملكة

من مالك الى غيره بوقوع مقدر معلوم وله بشر وطناً لا حيل بشرط في المتعاقدين
 كمال العقل والاختيار وان يكون البائع مالكا او وليا كالأب ولجدة للأب الحاكم و
 امه والوصى ووكيله ولوباع الفضولي فقولا ان اشبههما وقوفه على الاجارة
 ولوباع كالا لملكه مالك كالحرف وفضلات الانسان والخاص والدريد ان لم
 يتعقد ولو جمع بين ما يملك في عقد واحد كعبد وعبد غيره ثم في عبادة
 ووقت الاخر على الاجارة واما لوباع المبدول والمشتاة والخضريرهم فيما
 يملك ويطال في الاخر ويقومان ثم يقوم احد ويسقط من الثمن ما قابل الفاسد
 الثاني الكيل والوزن والعدد وقلوبهم ما يكيل او يوزن او يعد لا كذلك بطل
 ولو تقدر الوزن او العدد واعتبر طيالا واخذ من الباقي بحسبه ولا يكفي مشاهدة
 الصبرة ولا المكيال المجهول ويجوز ابتداء بيعه بمشاع بالنسبة من معلوم وان اختلف
 اجزائه الثالث لا يباع العين الحاضرة الا مع المشاهدة او الوصف ولو
 لو كان الماد طعمها او ريحها فلا بد من اختيارها اذ لم تقصد به ولو بيع ولها
 يختبر فقولا ان اشبهما الجواز وله الخيار لخرجه معيبا ويتعين الارش بعد الاجل
 فيه ولو ادى اختياره او اساده كالجورث البطم جاز شراعه ويشب الارش
 لخرجه معيبا لا مرد ويرجع بالثمن ان لم يكن لمكسورة قيمة وكذا يجوز بيع مسك في
 فارة وان لم يفتق ولا يجوز بيع السمك في الاجام لجهالة وان ضم اليه القصب
 على الاصم وكذا اللبن في الضرع ولو ضم اليه ما يحتلب منه وكذا اصواف الغنم

بالعلم بها في بطونها وكذلك واحد منهما منفردا وكذلك ما يلحق الفحل وكذا ما اضرب بالاصيا
 الرايع تقدير الثمن وحينه فلو اشتراه يحكم احدهما بالبيع باطل ويضمن
 المشتري لو تلف البعير مع قبضه ونقصانه وكذلك في كل ابتاع فاسد ويرد عليه ما اراد
 لقبه كلعلم الصنعة والصنع على الاشياء اذا اطلق المقدر انصرف الى نقد البلد ولو
 عين نقد الزهر ولو اختلف في قدر الثمن فالقول قول البايع مع مية الكان المبيع قائما
 وقول المشتري مع مية الكان تالفا ويوضع نظرون الثمن والمهر ما هو معاد لا يزيد
 الخامس القدرة على تسليمه فلو باع الابن منفردا لم يصح ويصح ولو ضم اليه
 شيئا واما الاداب فالمستحب الثقة فيه والتسوية بين المتبايعين والافاء
 لمن استقال والشهادتان والكبير عند الابتاع وان ياخذ ناقصا يعطى راجعا
 والمكره ان مدح البايع ودم المشتري والخلف والبيع في موضع يسترقه الغيب
 والرجح على الزعم الا مع الضرورة وعلى من يبدع بالاحسان والسوم ما بين طلوع
 الفجر الى طلوع الشمس ودخول السوق او لا ومباينة الادين وذوى العاهات
 والاكراد والمعرض للكيل او الزن اذا لم يحسن والا يستخطا بعيد الصنفه و
 الزيادة وقت النداء ودخوله في سوم اخيه وان يتوكل الحاضر لليادي وقيل
 يحرم وتلقى الركبان وحدها اربعة فراسخ فادون ويثبت التجار ان ثبت الغنم
 والزيادة في السلقة مواطاة للبايع وهو الخس والاحتكار وهو حين لا قنات
 وقيل يحرم وانما يكون في الحنطة والشعير والتمر والفهميب والسمن وقيل في اللحم و

٧
التي تحقق الكراهية اذا استبقا له زيادة السحق ولم يوجد بايم وقيل اذا استبقا
في الرخص اربعين يوما وفي الغلاء ثلثة ايام ويجوز العقد على البيع وهو يسير عليه ^{كل}
الفصل الثالث في الخيارات والنظر في اقسامه واحكامه واقسامه ستة
الاول خيار المجلس وهو ثابت بالمتعين في كل بيع لم يشترط فيه سقوطه
ما لم يشترط الثاني خيار الحيوان وهو ثلثة ايام المشتري خاصة على الاصح و
ليسقط لو شرط سقوطه او اسقطه المشتري بعد العقد او تصرف فيه المشتري سواء
كان تصرفا لازما كالبيع او غير لازم كالوصية والهبة قبل القبض **الثالث**
خيار الشرط وهو لازم بحسب ما يشترط ولا بد ان يكون مدته مضبوطة ولو
كانت محقة لم يجز كقوله المقرة او ادراك الثمرات ويجوز اشتراط مدة يرد
فيه البايع الثمن ويرتجع المبيع فلو انقضت ولها يرد لازم البيع ولو تلف في المدة تلف
من المشتري ولكن لو حصل له نفع كان له الرجوع خيار الغبن وممثلة وقت
العقد بملابيعاين فيه غالبا وجهالة المعنوق ثبت له الخيار في الفسخ والامضاء
للمخامس من باع ولم يقبض الثمن ولا قبض المبيع ولا اشترط التأخير في البيع
لازم ثلثة ايام وممثلة ما ثبت الخيار للبايع فان تلف قال الفيد يتلف
في الثلثة من المشتري ويبدى هاهنا من البايع في الحالين لان المقدير انه لم يقبض
المبيع ولو اشترى ما يفسد من يومه ففقر رواية يلزم البيع الى الليل فان لم يات
بالثمن فلا بيع له **السادس** خيار الروية وهو ثبت في بيع الاعيان ^{الخاصة}

من غير مشاهد ولا يعلم حتى يدكر الجنس والوصف في مكان موقوف
 لغيره ولا مكان المشتري الود وكذا الوليم لا يبايع واشترى بالوصف كان الخيار
 للبايع لو كان بخلاف الصفة وسياق خيار العيب انشا الله تعالى وا
الاحكام فسايل الاولى الى خيار المجلس يختص البيع دون غيره ^{منه} **الثانية**
 الثمرت يسقط خيار الشرط **الثالثة** الخيار يورث مشروطا كان الاثر ما
 بالاصل **الرابعة** المبيع يملك بالعقد وقيل به وبانقضاء الخيار وان كان الخيار
 للمشتري يجاز له الثمرت وان لم يوجب البيع على نفسه **الخامسة** اذا تلف المبيع
 قبل قبضه فهو من ماله بائعه وكذا ابد قبضه وقيل انقضاء خيار المشتري فانه لم يقرط
 ولو تلف بعد ذلك كان من المشتري **السادسة** لو اشترى بنية مراى
 بعضها ووصف له سائرهما كان له الخيار فيها اجمع اذا لم يكن على الوصف ^{لفضل}
الرابع في لواحق البيع وهي خمسة **الاول** في النقص والنسبة من اتباع
 مطلقا فالتمن حال كماله بشرط تعجيله ولو شرط التأجيل مع تعيين المدة صح ولو لم
 يتعين بطل وكذا لو عين اجلا محتملا كقوله وم الغرارة وكذا الوفا ل يكن انقذا وبكذا
 نية في رواية له اقل الثمن نية ولو كان نية الى اجلين بطل ويعصم ان يتباع
 بائعه نية قبل الاجلين زيادة او نقصان بخس الثمن او غيره محالا وموجب اذا لم
 اذا لم يشترط ذلك ولو جوف بائعه من المشتري بغير جنس الثمن او بجنسه من غير
 زيادة ولا نقصان صح ولو تزاد عن الثمن او نقص فغيره وايمان استيهما الجوازا

ولا يجب دفع الثمن قبل حلوله وان طلب وتبرع بالدفع لم يجب القبض ولو
حل فلم يدفع وجب القبض ولو امتنع البائئ فذلك من غير تفریط من الباذل تلف
عن البائئ وكذا في طرف البائئ لو باع سلما ومن ابتاع باحلا وباع من اجته فليخبر
المشتري بالاحل ولو لم يخبر كان للمشتري الرد والا مساك بالثمن حالا وفي رواية
المشتري من اجل مثله **مسئله الاولى** اذا باع من اجته فليسب المرجح
السلفه ولو ضمه الى اصل المال فقولان اصحهما الظاهرية التامية من اشترى امثله
صنفه لم يخرج من اجته سواء قومها او سبط الثمن عليها وباع خيارها
ولو اخبر بذلك جاز لكن يخرج عن وضع المرجحة ولو قوم على الدلال متاعا ولم
يواجبه البيع وجعله الزايد او اشار به فيه او جعل لنفسه منه قسطا والدلال الزايد
لم يخرج بيع ذلك من اجته ويجوز لو اخبر بالصورة كما قلناه في الاول ويكون للدلال
الاجرة والفايدة للتاجر سواء كان التاجر دالا او الدلال ابتداء ومن ^{عقاب} الا
من فرق الثاني فيما يدخل في المبيع من باع ارضا لم يدخل تحتها ولا اشجارها الا
ان يشترط وفي الرواية اذا ابتاع الارض يحد ودها وما اطلق عليه بابها فله جميع
ما فيها ولو ابتاع دارا دخل الاعلى والاسفل الا ان تشهد العادة للاعلى بالانتماء
ولو باع نخلا موبرا فتمت له البائئ الا ان يشترط وكذا الباع شجرة مثمرة او دابة
حاملة على الاظهر ولو لم توبر الفحمة نطلم للمشتري الثالث في القبض اطلاق
العقد يقتضي تسليم المبيع والثمن والقبض هو التحلية فيما لا ينقل كالعقارات وكذا

وكذا فيما ينقل وقيل في القماش هو كالأمسك باليد وفي الخيوان هو قنقه ويحيط به
البسيع مفرغا فلو كان فيه مسام على البايع انما هو كالباس يعطى علم يقين ويكره
فيما كان اولى به ونسأله كراهية في الطعام وقيل يحرم وفيه رواية لا يبيعه حتى
يقضه الا ان توليه ولو قبض المكيل فدهى نقصانه فان حضر لا حصاره لقول قولنا
مع يمينه وان لم يحضره فالقول قوله مع يمينه وكذا القول في الموهون والمعدود والمرد
الرايع في المشتروط ويحكم منها كان سائعا اذا خلا تحت القدر كقصاره
الزوبع لا يصح اشتراط غير المقدور كبيع ^{النسب} ان يبيع منبلا ولا باس باشتراط
تبقية ومم اطلاق الايباع يلزم البايع ايقاعه الى ادراكه وكذا المشتري عالم بشرط
الاثر له ويصم اشتراط الحق والتدبير والكفاية ولو اشتراط ان لا يفتق الا يعطى
الا في سطر الشرط دون البيع ولو اشتراط في الاجرة ان لا يباع ولا يوهب فله وي
الجواز ولو باع امرضا جربا بلام معينة فنقصت فلم تشتري الجارب من الغنم والامضاء
بالتمن وفي رواية ان يقسم او يعطى البيع بحضرتها من الثمن وفي الرواية ان كان للبايع
ارض يجب تلك الارض لزم البايع ان يوفيه منها ويجوز ان يبيع بمخلفين صفقة
وان يحجم من سلف ويبيع الخامس في الغيوب وضابطها ما كان زائدا على الحقيقة
الاصلية او ناقضا او اطلاق العقد يقتضي السلامة فلو ظهر عيب سابق تخير المشتري
بين الرد والارض ولا خيرة للبايع ويسقط الرد بالمراعاة من العيب ولو اجملا
وبالعلم به قبل العقد وبالرضاء بعدة ويجوز وث عيب حذره وباحداثه في البيع

حد ثاكر كريب اليه ايت وقصرت المايه ولو كان قبل العلم بالمعيب واما الاخرش فمستطاع
 بالثبوت الاخرى ومن الاخرين ويجوز بيع المعيب وان لم يدكر عيبه وذكره مفصلا
 افضل ولو اتباع شئين فصاعدا لصحقت ظهور المعيب في البعض

فليس له مرد بالمعيب منفردا وله

مرد بالجيم او الاخرش ولو اشترى انسان شيئا صفة عليها الرد بالمعيب او اللبس وليس
 الاخذ الاخر او بالرد على الاظهر والوطى عنهم رد الاقعة الا مع حبس المحل ويرد معها
 نصف عشر قيمتها **وهنا مسائل الاولى** القرعة تدليس يثبت بها خبا
 الرد ويرد معها مثل قيمتها او قيمته مع المقدار وقصاص من ير الثابتة الثبوتية
 ليست عيبا نعم لو شرط البكارة فثبت سبق الثبوتية كان له الرد ولو لم يثبت المقدار
 فلا مرد لان ذلك قد ذهب بالزوجة **الثالثة** لا مرد العيب الا باق الحوادث
 عند المشتري ويرد بالسابق **الرابعة** لو اشترى امه لا تحض في مئة اشهر فصاعدا
 او مثلها تحض طه الرد لان ذلك لا يكون الا لعارض **الخامسة** لا مرد البخر
 والرتب بما يوجد فيه من القفل المتصاد نعم لو خرج عن السادة جازمه اذ لم يعلم
السادسة لو تنازع عا في القرض من العيب ولا يثبت فاقوله قوله منكرا
 مع عينة السابقة لو ادعى المشتري تقادم العيب ولا يثبت فاقوله قوله اليا مع
 مع عينة طالم يكن هناك قرينة سال تشهد لاحدهما **الثامنة** يقوم للمبيع عيبا
 ومعيبا ويرجع للمشتري على اليا مع بنسبة ذلك من الثمن ولو اختلف اهل

انما الحكمة راجعة الى الغاية او معنى التامسة قد تحدث العيب بعد العقد
 قبل القبض كان المشتري المورد في الامر من قولان ^{في} بينهما الثبوت وكذا الوقف
 المشتري بعضا وحدث في الباقي كان الحكم ثابتا بينهما ^{في} القبض ^{مفسر} الفصل الخامس
 في الربا وتجريمه معلوم من الشرع حتى ان المدعي هم منه اعظم من سبعين ^{نسبة}
 وثبت في كل كيل او موزون ^{في} من الحبس ^{في} ما يشاء وله اسم خاص كالخطبة بالخطبة
 والاذن بالاذن ويشترط في بيع المتكئين التساوي في القدر ولو يبيع بزيادة
 حرم فقد او نسبة وقد اعتسوا ^{في} ما يبيد ويحكم نسبة ويجب العادة الربا
 مع العلم بالتحريم ^{في} ما كان جهلا صاحبه وعرف الربا بصدق غشه به وان خزنه وجعل
 الربا صالح عليه وان خرج بالخلاد وجعل المال والقدر بصدق ^{في} تجسسه ^{في} وجعل
 التحريم كفاؤه ^{في} الانتفاع واذا اختلف اجناس العروض جازم المتفاضل فقد او في النسبة
 قولان ^{في} اشبهما الكراهية والخطبة والشعير طيس واحد في الربا وكذا ما يكون منها
 كالسويق والدقيق والخبز وشهيرة الفحل وما يصح منها جازم واحد في الربا وكذا
 شهيرة الكرم وما يكون منه واللحم تابعة للحيوان في الاختلاف وما يستخرج من اللبن
 جبن واحد وكذا الادهان تباع ما يستخرج منه ولا كيل ولا وزن ^{في} بغيره ^{في} بربوي
 كالنوب بالنوين والبيد بالبيدين وفي النسبة خلاف والاشبه الكراهية وفي ثبوت
 الربا في المعدود ترد واشبهه الانتفاع ولو يبيع شئ كيلا او وزنا في ملكه وفي اخره
 فكل يملكه وقيل يلزم تحريم المتفاضل وفي بيع الرطب بالتمر ^{في} ما كان اشبههما

المثلث وهل تستوى العلة في غير ذلك كالتزويج بالنسب والميراث بالربوبية لا لا يثبت
 للميراث بين الوالد والمولود ولا بين الزوج والزوجة ولا بين المالك والمملوك ولا بين
 المسلم والحربي وهل يثبت بينه وبين الذمي فيه إتيان أشهر مما أنه يثبت ويبيع
 الثوب بالفضل ولو تقابلا ويكره بيع الحيوان بالثمن ولو تقابلا وقد يتخلص من الزيادة
 بأن يجعل مع الناقص مقادير من غير حنيفة مثل درهم ومد من تمر عشرين أو مبيع
 أحدهما سلعة لصاحبه ويشترى الأخرى بذلك الثمن ومن هذا الباب
 الكلام في الصرت وهو بيع الأثمان بالأثمان ويشترط فيه التقابض في المجلس ويبطل
 لو اقترقا قبله على الاستهرو ولو قبض البعض منهم فيما قبض ولو فارق المجلس مصطفىين
 لم يبطل ولو وكل أحدهما في القبض فاقترقا قبله يبطل ولو اشترى منه دراهم واشترى
 بها دنانير قبل القبض لم يصح الثاني ولو كان له عليه دنانير فمهره أن يحولها إلى الدرهم
 وساعده فقل هو وان لم يقبض لأن الفقد من واحد ولا يجوز التفاضل في المجلس
 الواحد منهما ويجوز في المختلف ويستوى في اعتبار الحادث الصحيح والمكسور والمصوغ
 وإذا كان في أحدهما لم يبيع بحنيفة إلا أن يعلم مقدار ما فيه فيراد الثمن عن قدر
 الجوهر بما يقابل العش ولا يباع تراب الذهب بالذهب ولا تراب الفضة بالفضة
 ويبيع بغيره ولو جمعا جاز ببيعهما ويبيع جوهر الرصاص والنحاس بالذهب
 أو الفضة والحان فيه ليس من ذلك ويجوز إخراج الدرهم المشوشة إذا كانت
 معلومة الصرت ولو لم يكن كذلك لم يجوز إلا بعد بيانها بمسائل الأولى إذا

اذا دفن زيادة عمالها ثم صم ويكون الزايد امانة ولكن الربان فيه زيادة لا يكون
 الا غلطا او تقدا ولو كانت الزيادة مما يتعاقب به الموارثين لم يجب اعادته ^{للمت} الشا
 يجوز ان يبذل له درهما بدرهم ويشترط صباغته خاتم ولا يقضى الحكم ويجوز ان
 يفرضه الدرهم . ويشترط ان يقدرها بارض اخرى الثالثة
 الاواني المصنوعة من الذهب والفضة ان امكن تجليصها لم تبع باحدهما وان فقد
 وكان الغالب احد هما بيعت بالاقول وان تساوى بيعت بهما ^{الرابعة} المراكب
 والسيوف المحلات ان علم مقدار الحيلة بيعت بالجنس مع زيادة تقابل المراكب
 او الفصل فقد اولى بيعت نسيئة فقد من الثمن ما قابل الحيلة وان جهل بيعت بغير الجنس
 وقيل ان اراد بيعها بالجنس ضم اليها شيئا اخر ^{الخامسة} لا يجوز بيع شيء بدينار
 غير درهم لانه مجهول السادسة ما يجتمع من تراب الصائغ يباع بالذهب و
 الفضة او بجنس غيرهما ويقصد به لا ابريا ولا يقيمن ^{الفصل السادس}
 في بيع الامار لا يعم بيع ثمرة النخل قبل ظهورها ولا بعد ظهورها ^{سابعها} لم يبدع صلا
 وهوان يحمر ويصفر على الاستهراق لم يضم اليها شيء او بيعت انريد من ستة او
 بشرط القطع جاز ويجوز بيعها مع اصولها وان لم يبدع صلا وحها ولكن لا يجوز
 بيع ثمرة الشجرة حتى تظهر ويبدع صلا وحها وهوان يعقد الحب واذا ادركت
 بعض ثمرة البستان جاز بيع ثمرة اجمع ولو ادركت ثمرة بستان ففي جواز بيع بستان
 اخر لم يدرك منضم اليه ثمرة ود الجواز اشبه ويصح بيع ثمرة الشجرة ولو كان في اكم

منعها الى اصوله او منفردا وكذا يجوز بيع الغرر بما وجب وحصيله ان يجوز بيع الحظير
بعد انعقادها لقطعة ولقطات وكذا ما تجر كالرطبة جرة وجزات وكذا ما تجرط
في الخاء والتوت خرطة وخرطات ولرباع الاصول من التخل بعد التباير في الثمرة للبايع
وكذا الشجرة بعد انعقاد الثمرة مالم يشتريها المشتري وعليه ببقيتها الى اوان يلوغها
ويجوز ان يستثنى البائع ثمره شجرات بعينها اوحصة مشاعة او ارضا مملوكة ولو
خاست الثمرة سقطت من الشياء بحسابه ولا يجوز بيع ثمرة التخل بقر متناهية
المرابطة وهل يجوز بقر من خيرها فيه قولان اظهرهما المصنف وكذا لا يجوز بيع المسبل
يجب منه وهي الحائلة وفيه يجب من خيرها قولان اظهرهما القريم ويجوز بيع الغرر
بقرهما وهي الفخمة التي تكون في دار اكثر فيشتريها صاحب المنزل بقرضها ثم ويجوز
بيع الغرر بقر قصيرا وعلى المشتري قطعه وان اشتق قلبا لم ازر الثمرة ولو تركه كان له
ان يطالبه بالجرة ارضه ويجوز ان يبيع ما باعده من الثمرة بزيادة عن الثمن قبل
قبضها على كراهية ولو كان بين اثنين تخل فقبل احدهما بحصة صاحبه من الثمرة
بوزن معلوم علم وادله الا ان ثمره التخل جاز ان ياكل مالم يضر صاحبه اذ لم يقصد
ولا يجوز ان ياخذ معه شيئا وفجاء ذلك في غير التخل من الزرع والحضر تسدد
الفصل السابع في بيع الحيوان اذ تلف الحيوان في ملك الخيار فهو من مال
البائع ولو كان بعد القبض اذ لم يكن بسببه ولا عن تقريظ منه ولا ينعيم العيبات
من الرد بالخيار واذا بيعت الحاملة فولد للبائع على الاظهر مالم يشتريه المشتري

المشتري ويجوز ابتياع بعض الحيوان مشاعا ولو بعام واستثنى الرأس والجلد
ففي رواية السكوني يكون شراها بفسية قيمة ثنياء ولو اشترى بجماعة في شرا
الحيوان واشترط واحد هم الرأس والجلد بحاله كان له ثبته ما قد لا ما شرطه
ولو قال اشترى حيوانا بشرط كذا وعلى كل واحد نصف الثمن ولو قاله الربيع لنا
لا خسران عليك لم يلزم الشرط وفي رواية اذا اشترى في حامية وشروط المشتري
الربيع دون الخسارة جاز ويجوز النظر الى وجه المملوكة وبجاسها اذا اراد شراها
وليس يجب لمن اشترى راسا ان يغير اسمه ويظهره شيئا هو او يتصدق هذه رواية
دراهم ويكره ان يريه ثمنه في الميزان ويلحق بهذا الباب مسائل
الاولى المملوك يملك فاضل البصرية وقيل لا يملك شيئا الثانية من اشترى
عبد الله مال كان ماله للبايتم الامم الشرط الثالثة يجب على البايتم استبراء
الابنة قبل بيعها بحصة كانت ممن يحيض وبخمسته واربعين يوما ان لم تحيض و
كانت في سن من يحيض وكذا يجب الاستبراء على المشتري اذا لم يستبراء بها
البايتم ويسقط الائمة عن الصغيرة واليايسة والمستبرئة وائمة المرأة وقيل به
قول الجدل اذا اجترأ بالاستبراء ولا توطئ الحامل قبلها حتى يمضى حملها اربعة
اشهر ولو وطئها غرل ولو لم يغزل كره له بيع ولدها ويسحب ان يغزل له من
ميراثه طار الرابعة بكراهة النفرقة بين الاطفال وامهاتهم حتى يستقروا
وحدك مبيع سنين وقيل ان يستغنى عن الرضاع ومنهم من حرم الحامسة

اذا وطى المشتري الامه ثم بان استحقاقها انشترعها الى المسحق وله حقها نصف
 العشر ان كانت سبياً والعشر ان كانت بكراً وقيل يلزمه مهر مثلها وعليه قيمة الولد
 يوم سقط حياً ويرجع بالثمن وقيمة الولد على البائع وفي رجوعه بالعقر قولان ^{شبهها}
 الرجوع السادس سمعة يجوز ابتاع ما يسييه الظلم وان كان للامام بعضه او كله
 ولو اشترى امه سرقت من ارض الصلح ردها على البائع واستعاد ثمنها فان
 مات ولا عقب له سمعت الامه في قيمتها على رواية مسكين من السمان وقيل
 يحفظها كاللقطة وقيل تدفع الى الحاكم ولا يكلف السعي لكان حسناً السابعة اذا تم
 الى ماحون فلا يشترى به سمعة ويعتقها ويخرج عنه بقية المال فاشترى اباها
 ويخلق مولاه وهو على الاب ووراثته الامر بعد العتق والخم فكل يقول اشترى من
 مالي ففريضة ابن الشيم مضت الحجة ويرد العتق على مواليه رفاق ثم اى الفريقين
 اقام الياسة كان له رفاق والمستند ضعف وفي الفتوى اضطراب ويناسب الاصل
 الحكم بامضاء مافعله الماذون فلم يقيم بينة تنافيه التامة اذا اشترى عبداً
 فدفع البائع اليه عبيدين ليختار احد هما فابق واحد قتل ميراثهم نصف الثمن ثم ان
 وجد لا تخير ولا كان الاخر بينهما نصفين وفي الرواية ضعف ويناسب الاصل
 ان يضمن له الابن ويطالب بما ابتاعه ولو ابتاع عبداً من عبيدين لم يصح وحكى
 الشيخ ^{المجمل} في الجواز التاسعة اذا وطى احد الشراريين الامه سقط عنه من الحد
 ما قبل نصبه وحد بالباقي مع انتفاع الشبهة ثم ان حملت قومت عليه حصص الشراريين

المشتراك وقيل يقوم بمجرد الوطى وينقصد الولد حر أو على الواطى قيمة حصص شركاء
 منه عند الولادة **العاشر** المملوكان للمادونان لها في التجارة إذا ابتاع كل
 منهما صاحبه حكم للسابق ولو اشتبه سميت الطريق وحكم للأقرب فإن اتفقا بطل
 العقد إن ورنى واية يقرع بينهما **الفصل الثامن** في السلفه هو ابتياع
 مضمون إلى أجل معلوم بما أحضره وفي حكمه والمنظر في شروطه وأحكامه ولواحقه
الأول بشرط **وهي خمسة** ^{الاول} ذكر الجنس والوصف فلا يصح فيما لا يضبطه
 الوصف كاللحم والجنس والجلود ويجوز في الأمتعة والحيوان والمحبوب وكل ما يمكن ضبطه
الثاني قبض رأس المال قبل التفريق ولو قبض بعض الثمن ثم افسر فاصح وقبض بعضه
 لو كان الثمن ديناً على البايع صح على الأ شبه لكنه يكره **الثالث** تقدير الباع بالكيل
 أو الوزن ولا يكفي العدد ولو كان مما يحد ولا يصح في النقص اطلاقاً ولا في الخطب
 خراً ما خلا في المائع وقرباً وكذا اشترط التقدير في الثمن وقيل يكفي المشاهدة **الرابع**
 تعيين الأجل بما يرفع احتمال الزيادة والنقصان **الخامس** أن يكون وجوده غالباً
 وقت حلوله ولو كان معدوماً وقت العقد **الثاني** في أحكامه **وهي مسائل**
الأولى لا يجوز بيع السلم قبل حلوله ويجوز بعده وإن لم فيهضه على كراهية في الطعام
 على من هو عليه وعلى غيره وكذا يجوز بيع بعضه وتولية بعضه وكذا بيع الدين فان باع
 بما هو ماضٍ لهم وكذلك باعهم مضمون حال ولو شرط تأجيل الثمن قيل يكره لأنه دين يبد
 وقيل يكره وهو لا شبهة بالبيع وما في ذمة زيد يدين للمشتري في ذمة عمر ولم يجز

لا تباع دين بدين الثانية اذا قدم دون الصقة ورضى المسلم صم ولو دفعه بالصقة
 وجب القبول وكذا لو دفع فوق الصقة ولا كذا لو دفع **الثالثة** اذا انقضى عند
 الجلول او انقضى فطالب كان يخشى من الغنم والبصر **الرابعة** اذا قدم اليه من غير
 الخس ورضى الغنم ولم يسأله باختيار بقبول بقبول لا يباين الى خمسة عقد السلف
 قابلا لا شرط ما هو معلوم فلا يملك باختيار اطيعم او يعتد عمل محل او صقة ولو اسلف
 في غنم وشرط اصواف فحيات بعينها قبل بيعه ولا شبه الممن للجهالة ولو استترى بها من
 غنم امرأة معينة او علة من قراح بعينه **الفصل الثالث في الوصقة** وهي
فستان الاول في دين المملوك وليس له ذلك الا مع الاذن فلو يادر لزم في دينه
 ويتيم به اذا اعتق ولا يلزم المولى ولو اذن له المولى لزم مدون المملوك ان استيقض
 او باعه ولو اعتقه فدايان احد بهما يسعى في الدين والاخرى لا يسقط عن ذمته
 المولى وهي الاشهر ولو مات المولى كان الدين في تركته ولو كان غراما كان له غريم
 المملوك كاحد هم ولو كان ماذونا في التجارة فاستدان لم يلزمه المولى وهل يسعى العبد
 في قرضه وقدم به اذا اعتق وهو الاشبه **القسم الثاني** في وصية اجر عظيم
 فبئس من مونة المحتاج تلوعا ويجب الاقتصار على العوض ولو شرط النقم ولو نزل الى
 الصقة حرم نعم لو تبرع المقترض بالزيادة في العين او الصقة لم يجرم وتقرض المذهب
 والقضه فزنا والجيب كالخطة والشعير كالا ووزنا والجبن وزنا وحذا عليك الشيء
 المقترض بالقبض ولا يلزم اشتراط الاجوفيه ولا يباح للدين الحال من كان او غيرها

اذ غيره ولو طاب مناجاة الدين حقيقة منقطعة لزم الاستدلال بغيره عند وفاته
 موصيا به ولو لم يبرهنا لاجتهاد في طلب ومع التماس قبوله بقصد فيه حجة ولا يلزم المصائر
 بالدين حتى يقضي ولو باع الذمي ما لا يحل له المسلم وقبض منه جاز ان يقبضه المسلم من حقه
 ولو اسلم الذمي قبل بيعه قبل يولا لا غيره وهو ضعيف ولو كان لاثنين ذيرين فاقضاهما
 فما حصل لهما وما تولى منهما ولو بيع الدين باقل منه لم يلزم التزيم ان يدين ثم التزها
 بما وقع على ردها فمما حقه اجرة الكيل او ربحان الما على الياء وكذا اجرة بائع الا
 واجرة الناقد وروى عن الثمن على المشتري وكذا اجرة مقترى كالا متعة ولو وقع الوا
 لم يستحق الاجرة واذا جزم الواحد بين الايتام والبيع فاجرة كل عمل على الايتام ولا
 يجزم بينهما الواحد ولا يضمن الدال الا ما يلف في بيعه ما لم يفرط ولا اختلاف في القريط
 ولا ينية فالقول قول الدال مع يمينه فكذلك الاختلاف في القطة ككتاب الرهن
 وانما كانت اربعة الاول في الرهن وهو وثيقة لدين للمرتقن ولا بد فيه
 من الايجاب والقبول وحل بشرط الا قباض الاظهر نعم ومن شرط ان يكون
 حيا مملوكا يمكن قبضه ويصم ببيع منفردا كان او مشاعا ولو رهن ما يملك وقف على اجازة
 المالك ولو كان يملك بعضه مضمي في ملكه وهو لانهم من جهة الراهن ولو شرط جميعا عند
 الاجل لم يصح ولا يدخل حل العارية ولا ثمرة الفحل والشجر في الرهن نعم لو تجدد بعد الار
 دخل وفائدة الرهن للرهن فلو رهن رهينتين ثم ادى عن احداهما لم يبرأ من
 بهما ولا بد من خروج الارض في الرهن سابقا كان او متجددا **الثاني** في الحق

ويشترط بقوله في الذمة ألا كان او منقصة ولو رهن على ما لم يستند الى آخره فحمله
 عليه ما صرح الثالث في الرهن ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف والمحل الذي
 يرهن من مصلحة المولى عليه وليس للرهن التصرف في الرهن بإيجارة ولا سكنى ولا
 وطى لأنه تصرف بلا بطلان وقيد وإتية الجواز في مجزئة ولو باعه الرهن وقف على إيجارة
 المرتهن وفي وقوف الصنف على المرتهن ترد أدبته الجواز ^{الراجح} في المرتهن ويشترط
 فيه كمال العقل وجواز التصرف ويجوز اشتراط الوكالة في الرهن ولو عزل لم ينزل ويتعلق
 الوكالة فيه بموت الموكل دون الرهانة ويجوز المرتهن ابتياع الرهن والمرتهن الحق من
 غيره باستيفاء دينه من الرهن سواء كان الرهن حيا او ميتا وفي الميت رواية ثم
 ولو قصر الرهن ضرب من الضم ما عدا الفاضل والرهن أمانة في يد المرتهن ولا يسقط بتفقد
 شيء من ماله طالما يفت بقصد وتقرط وليس له التصرف فيه ولو تصرف فيه من غير إذن من
 العين ولا جارة ولو كان الرهن حيا قام بمؤنتها وتقاصا وفي رواية الظهير بك والدرا
 يشرب وعلى الذي يركب ويشرب النفقة والمرتهن استيفاء دينه من الرهن إن خاف
 جحود الوارث ولو اعتبرت بالرهن وادعى الدين ولا يبينه فالقول قول الوارث وله
 اختلاف إن ادعى عليه العلم ولو باع الوهن وقف على الإيجارة ولو كان وكلاهما بعد
 الحلول حكم واذن الرهن في البيع قبل الحلول لم يمتنع دينه حتى يحل ويلحق به
المغيب مسائل النزاع وهي أربعة الأولى بضمن المرتهن قيمة الرهن
 يوم تلفه وقيل على القيمة من حين القبض الى حين التلف ولو اختلفا فالقول قول الرا

المراهن وقيل قول المراهن وهو شبه الثانية لاختلافهما على الرهن فالقول
 قول المراهن وقيل قول المراهن ظالم يدع زيادة عن قيمة الرهن الثالثة لو قال
 القايض هو رهن وقال المالك هو ودية فالقول قول المالك مع يمينه وفي رواية
 اخرى متروكة **الرابعة** ان اختلف في القرض فالقول قول المراهن مع يمينه **كتاب**
الحجر المحجور وهو المنوع من التصرف في ماله واسباب الحجر ستة الصغر والحجوز و
 الرق والمرض والعكس والسفه ولا يبرأ من حجر الصغير الا بوصفين **الاول** البلوغ
 وهو يعلم بايات الشعر الحشن على العانة او خرج المني الذي منه الولد من الموضع
 المعتاد ويشترط في هذا الذكر والاناثة او السن وهو بلوغ خمس عشرة سنة وفي
 رواية من ثلث عشرة الى اربع عشرة وفي اخرى بلوغ عشر وفي الاخرى بلوغ تسع
الثاني الرشده وهو ان يكون مصلحا لماله وفي اعتبار العدد التردد ومهم عدم التور
 واحد هو استمرار الحجر ولو طعن في السن ويعلم الرشده الصبي باختياره بما يلائمه من التصرفات
 وثبت بشهادة رجلين في الرجال وبشهادة الرجال والنساء في النساء والسفيه هو الذي
 يصرف امواله في غير الاعراض الصحيحة فلو باع والحال هذه لم يحض بيعه وكذا لو وهب
 او اقر بمال ويعلم طلاقه وطهاره واقراءه بما لا يوجب كالا والمملوك ممنوع من التصرفات
 الا باذن المولى والمريض ممنوع من التصرفات بما زاد على الثلث وكذا في التبرعات المتبرعة
 على الخلف ولا ياب والجبد للاب يليان على الصغير والحجوز فان فقدت اوصى فان فقدت
 فالحاكم **كتاب الضمان** وهو عقد شرع للمقصد بنفس او مال واقسامه

ثلاثة الأول ضمان المال ويشترط في الضامن التكليف وجواز التصرف ولا بد من
 رضى المضمون ولا عيب في برضاء المضمون عنه ولو علم فأنكر لم يبطل الضمان على الأصح
 وهو ينقل المال من ذمة المضمون عنه إلى ذمة الضامن ويبرئ المضمون عنه ويشترط
 فيه الملاءة أو علم المضمون له بأعساره ولو بان أعساره كان المضمون له مخيرا والضمان
 الموجب جازية وفي المحل قولان أحدهما الجواز ويرجع الضامن على المضمون عنه إن ضمن
 بسوالة ولا بد من أكثر مما دفع ولو وهب المضمون له أو ابتاعه لم يرجع على المضمون عنه
 بشيء ولو كان يادنه وإذا تبرع الضامن بالضمان فلا يرجع ولو ضمن ما عليه ضم وإن لم يعلم
 كسبه على الظاهر ويثبت عليه ما يقوم به البينة لا ما ثبت في دفتر وحساب ولا ما يقرب به
 المضمون عنه **القسم الثاني في الحوالة** وهي مشروعة لتحويل المال من ذمة
 إلى ذمة مشغولة بمثله ويشترط رضى المثلثة وربما اتفق بعض على رضى المحيل والمحال
 ولا يجب قبول الحوالة ولو كان على من نعم لو قبل له تمت ولا يرجع المحال على المحيل ولو اتفق
 المحال عليه وشترط ملاءة وقت الحوالة أو علم المحال بأعساره ولو بان فقره يرجع ويبرأ
 المحيل وإن لم يبرأ المحال وفي رواية إن لم يبرأ فله الرجوع **القسم الثالث الكفالة**
 وهي العقد بالنفس ويعبر برضى الكافل والمكفول له دون المكفول عنه وفي اشتراط
 الأجل قولان فإن اشترط لاجلا فلا بد من كونه معلوماً وإذا دفع الكافل الغريم فقد برأه
 وإن امتنع الكافل كان المكفول له حجب حتى يخلف الغريم أو ما عليه ولو قال إن لم إلى كذا كان
 كذا كان كفلا أبداً أو لم يلزمه المال ولو قال على كذا إليه كذا إن لم يحضره كان ضماناً للمال

للمالان لم يحضر في الاجل ومن خلص قريتا من يد غريمه قهر الزم احادته او اواع ماطيه
ولو كان قد اعادة اودهم للديته وبقوا الكفالة بموت المكفول **كتاب الصلح**
وهو عقد مشروط لعظم المتنازعة ويجوز مع الاقرار والاظهار الا ما حرّم حلالا او طل
حرثا ما يصح مع علم المصطلحين بما وقعت المتنازعة فيه ومع جهالة التماسات عا
فيه او عينا وهو لازم من شرط فيه ويبطل بالتعاقيل ولو اصاب علم الشريك ان على الخصم
على احد هما والربح له وللآخر راس ماله جميعه لو كان سيد اثنين درهمان فقال
احد هما مالي وقال الآخر هما بيني وبينك فله على الكل درهم ونصف وللآخر ما
وكذا لو اودعه الانسان درهمين واخر درهمان متزجت لاعتن تقريط وتلف
واحد فلصاحب الاثنين درهم ونصف وللآخر ما بقى ولو كان لواحد ثوبين ففتر
درهما وللآخر ثوب شلتين فاشبهان فخير احد هما صاحبه فقد انصفه والا بيا
وقبالتن بينهما انما ساوا اذا ظهر استحقاق احد العومنين بطل الصلح **كتاب**
الشركة وهي اجتماع حق مالكين فضا على الشئ الواحد على سبيل الشباع
وتقسم مع امتزاج المالكين المتجانسين على وجه لا يمتاز احد هما من الآخر ولا تنفع
بالايدان والاعمال ولو اشتركا كذلك كان لكل واحد منهما بركة عمله ولا اصل لشركة
الوجوه والمفاوضة واذا تساوى المالان في القدر فالربح بينهما سواء ولو تفاوتا
فالربح كذلك وكذا الخسران بالنسبة ولو شرط احد هما في الربح زيادة فلا يشبه
ان الشريك لا يلزم ومع الامتزاج ليس لاحد الشراكاء القهرن الا مع اذن البائ

ويقصر من القصر على ما يتأوله الأذن ولو كان الأذن مطلقاً عنهم ولو شرط الإتمام
 الزم وهي جائزة من الطرفين وكذا الأذن في القصر وليس لأحد المشرى كالأمانة
 من القسمة عند المطالبة إلا أن يتفق خيراً ولا يلزم أحد الشرطيين إقامته من رأس
 المال ولا إيمان على أحد المشرى كعدمه لم يكن بعد أو تفريط ولا تقصم موجبة وتبطل بالموت
 وبكرة مشتركة الذمى وإبضاعه وإبداعه **كتاب للمصاربة** وهي أن يدفع
 الإنسان إلى غيره مالا يعرفه بحصة مشاعة من ربحه وكل منهما الرجوع سواء
 كان للمال تأخيراً أو مستغلاً ولا يلزم اشتراط الإجل ويقصر على ما تيقن له من القصر
 ولو أطلق قصر في الاستماع كيف شاء ويشترط كون الربح مشتركاً وثبت للعامل
 ما شرط من الربح مالم يستقرته وقيل للعامل اجرة المثل ويتفق العامل في السفر من ^{صل} الإجل
 كحال الثقة ولا يشترى العامل إلا بعين المال ولو اشترى في الثقة وقم المشرى له والربح
 له ولو أجرة بالسفر الحجة ففقد غيرهما ضمن ولو ربح كان الربح بينهما بمقتضى الشرط
 وكذا لو أجرة بإبضاع شئ فعدل إلى غيره وبموت كل واحد منهما يبطل المصاربة ويشترط
 في حال المصاربة أن يكون عينا دانياً يرد ربحهم ولا تقصم بالعمى ولو قوم عرضاً
 ونظم للعامل حصته من ربحه كان الربح للمالك وللعامل الاجرة ولا يلحق مشاهدة رأس
 حال المصاربة مالم يكن معلوم القدر وفيه قد رغبه قول البلجائز ولو اختلفا في تقدير
 رأس المال فالقول قول العامل مع عينية وعيالك العامل نصيبه من الربح بظهوره وإن
 لم ينص ولا خسران على العامل إلا عن تعد أو تفريط وقوله مقبول في الثقة ولا يقبل

ولا يقبل بالرد إلا ببينة على الأثمة ولو اشترى العاقل دياره فظفر فيه ربح حق نصيب العاقل
 من الربح وليسعى البطل في بساتينه ثم يمتد متى قسم للمالك والمصار به حكم وكان للعاقل
 اجرة المدة ذلك الوقت ولو ضمن صاحب المال العاقل صارا الربح له ولا يظلم المصار ب
 جارية القراض ولو كان للمالك اذن له وفيه رواية بالجواز ثم ركنه ولا تقسم للمصار به
 بالدين حتى يقبض ولو كان بيد المصار به فمات فكان عينها الواحد بعينه او عرفت
 منفردة ولا تخاص فيها القراض ككتاب المزارعة **والمساقاة** اما الزكاة
 فهي معاملة على الارض بحجة من حصلها وتلزم للمعاقدين لكن لو تقايلا مع ولا يتطو
 بالموت ونشوطها ثلثة ان يكون الثما مستأجرا ساويا فيه او تفضل وان يقدر لها مدة
 معلومة وان يكون الارض مما يمكن الاستقام بها وله ان يزرع الارض بنفسه وبغيره
 ومع غيره الا ان يشترط عليه زرعها بنفسه وان يزرع ما شاء ان يعين له وتخرج الارض
 على صاحبها الا ان يشترطه على الزرع وكذا الزاد السلطان زيادة ولصاحب الارض
 ان يخرج على الزرع والزراع بالخيار في القبر ان قبل كل استقراره مشروطا بسلامة
 الزرع وثبت اجرة المثلوث في كل موضع يتطل فيه المزارعة وتكره اجارة الارض للمزارعة
 بالحظ والشعير مما يخرج منها وان يجرها بالكثر مما استاجرها به الا ان يحدث فيها حشا
 او يجرها بغير الجنس الذي استاجرها به **واما المساقاة** فهي معاملة على الاصول
 بحجة من ثمرها وتلزم للمعاقدين كالاجارة وتضم قبل ظهور الثمرة اجماعا وبعد ها
 اذا بقي للعاقل عليه المستزاد ولا يتطل بموت احدهما على الاثمة الا ان يشترط تعيين

العامل وتضم على كل أصل ثابت له ثمرة يتفق بها مع بقائه ويشتر فيها المدة المعلومة
 التي يمكن حصول الثمرة فيها غالباً ويلزم العامل من العمل ما فيه مستزاد الثمرة وعلى المالك
 بناء الجدران وعمل النوافذ وخراج الأرض إلا أن يشترطه على العامل ولا بد أن يكون ^{العائد}
 مشاعته فلو أخفى بها أحد جهل بصم وتملك بالظن وإذا احتج شرط المسافة كما
 العائدة للمالك وللعامل الاجرة وكبره أن يشترط المالك مع الحصة شيئاً من وجوب أو
 فسخه ويجب الوفاء به لشرط ما لم يثقف الثمرة **كتاب الوديعة والعارية**
 أو الوديعة فهي استئابة في الاحتفاظ وتقرر إلى القبول قولاً كان أو فعلاً ويشترط فيها الاحتيا
 ويحفظ كل وديعة جلبت به العادة ولو عين للمالك حرراً أو مقصر عليه ولو نقلها إلى ادع
 أو سرق فغن الأمام الخوف وهي جائزة من الطرفين وتبطل بموت كل واحد منهما ولو كانت
 حابة وجب حفظها وسقيها ويرجع به على المالك **والوديعة** ما نكلاً يضمنها المستودع
 إلا مع التفريط أو الدان ولو تصرف فيها بالكسب ضمن وكان الربح للمالك ولا يعود
 بردها إلى الخزن وكذا لو تلف في يد أو تبعد أو تفرط فرد مثلها إلى الخزن لا يبرأ إلا
 بالتسليم إلى المالك أو من يقوم مقامه ولا يضمنها الوقره عليها ظالم لكن إن أمته الدقم
 وجب ولو لحقه أنها ليست حدة خلف موراً ويجب إعادتها إلى المالك مع المطالبة
 ولو كانت غصباً منه وتوصل في وصولها إلى المستحق ولو جهله عرفها كاللقطة حولاً
 فإن وجد ثله ولا يصدق بها من المالك إنشاء ويضمن إن لم يرض ولو كانت مختلطة
 بمال المودع ردها عليه إن لم يتميز وإذا ادعى المالك التفريط في القول قول المستودع

المستودع مع ميمية ولو اختلفا في مال هل هو ودعية او دين قال قول قول المالك معه
 ميمية انه لم يودع فاذا اختلفا في الودع اختلفت العين واختلفا في القيمة قال قول قول
 مع ميمية وقيل قول المستودع وهو شبه ولو اختلفا في الودع قال قول قول المستودع مع ميمية ولو
 المودع وكان الواجب حاققه فيها اليهم اولى من ميمية وتضمنه ولو دفعها الى بعض منهم ضمن
 اياها العارية فهي الاذن في الانتفاع بالمميز تبرعا وليست لانفعة لاحد المتعاقدين
 ويشترط في المميز كمال العقل وجواز التصرف والمستصير الانتفاع بما جرت به العادة
 ولا يضمن الملتف ولا يضمن لو اتفق بالانتفاع بلا يضمن الا مع تقييد او عدل وان
 او اشتراط الا ان يكون العين ذهابا او فسخا لضمان يلزم وان لم يشترط ولو استعار
 من الغاصب مع العلم ضمن وكذا لو كان جاهلا لكن يرجع على المعير بما يقوم وكل ما
 يصح الانتفاع به مع بقائه يصح اعادته ويقتصر المستصير على ما يؤخذ له ولو اختلفا في
 التقييد قال قول قول قول المستصير مع ميمية ولو اختلفا في الرد قال قول قول المعير مع
 ميمية ولو اختلفا في القيمة فهو لان اشبه بها قول الغارم مع ميمية ولو استعار من
 من غير اذن للمالك المعين ويرجع المربون بماله على الراهن كتاب الاجارة
 وهي تمليك منفعة معلومة بعوض معلوم وتلزم من الطرفين وتتضمن بالتقابل ولا
 يبطل بالبيع ولا بالعق على الاشبه وهو يتقبل بالموت قال الشيخان نعم وقال المر
 لا يتقبل وهو شبه وكل ما تضم اعارته تضم اجارته وبجارية المشاع جائزة والعين
 امانة لا يضمنها المستاجر ولا ما ينقص منها الا مع تعدد او تقييد وشي اخطاها

خمسة الاول ان يكون المتعاقدان كالمين جائزى القمى الثاني

ان يكون الاجرة معلومة كيلا او وزن او قيل تكفى المشاهدة ولو كان ما يكال او يوزن
وتلك الاجرة بنفس العقد منجزة مع الاطلاق او اشتراط التقييد ويصير باجلا باجوما
او الى اجل واحد ولو استاجر من تجارة مناجلة مناجلة الى موضع في وقت معين باجرة معينة فان
لم يفعل نقص من اجرة شيئا معينا صلا لم يحبط بالاجرة **الثالث** ان يكون المنفعة
مملوكة للرجل او لمن يرجع عنه والمستاجر ان يرجع الا ان يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه
الرابع ان يكون المنفعة متقدرة ونفسه كخياطه الثوب المعين او بالخدمة المعينة
لكفى الدار وعلى المنفعة بالعقد واذا مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة والعين
في يد المستاجر استقرت الاجرة ولو لم يتقنع واذا عين حقة الانتفاع لم يتعد مال المستاجر
ويضمن مع التقدي ولو تلفت العين قبل القبض او امتنع المخرج من التسليم فلا اجارة
ولو مضى الظالم بعد القبض لم يتطلو كان الدرك على الظالم ولو اقدم المسكن بتغيير
المستاجر القسم وله ان يلام بالاصلاح ولا يسقط مال الاجارة لو كان الهدم
يفعل المستاجر **الخامس** ان يكون المنفعة مباحة فلا جارة ليجل اخر او ليعلمه
النساء لم يتقعد ولا يضمن جارة الا ان ولا يضمن صاحب الحمام الشباب الا ان يؤدع
فيقرط ولو تازع في الاستجارة **قال لقول** قول النكوم مع عينية ولو اختلفا في مراد
العين **قال لقول** قول المالك مع عينية وكذا لو كان في قدر الشئ المستاجر ولو اختلفا
في قدر الاجرة **قال لقول** قول المستاجر مع عينية وكذا لو ادعى عليه التفريط وثبت

وثبتت اجرة المثل في كل موضع مطلق فيه الاجارة ولو تعدى بالدابة المساقاة للمثل
 ضمن ولزمه في الزايد اجرة المثل ولو اختلفا في قيمة الدابة او ارض فصفها في القبول
 قول العازم وفي رواية قول مالك وليست ان يقاطع من يستعمله على الاجارة
 ويجب ايضاً عند فسخه ولا يعلل الاجير الخاص لغير المساجر **كتاب الوكالة**
 وهي تستدعي فضلاً **الاول** الوكالة هي امانة عن الايجاب والقبول الدابة
 على الاستئابة في التصرف ولا يحكم لوكالة المتبرع ومن شرطها ان تقوم بفكرة فلا تصح
 معقولة على شرط ولا صفة ويجوز تجنيدها وتأخير التصرف الى اهل وليست لازمة لاجلها
 ولا يفسد اطماع الغرض وان اشهد الموكل بالغرض على الاصح وتصرفه قبل العلم ماض
 على الموكل ومطلق الوكالة بالموت والجنون والاعفاء وتلف ما يتعلق به الوكالة وتوابع
 الوكيل يضمن فانكر الموكل الاذن بذلك القدر **قال قول** قول الموكل مع عينية ثم
 يستعاد العين كانت موجودة ومثلها كانت مفقودة او قيمتها ان لم يكن لها مثل
 وكذا الوعد استعادها **الثاني** ما تقوم فيه الوكالة وهو كل فعل لا يتعلق غرض الشراء
 فيه بمباشرة معين كالبيع والهبة والوكالة في الطلاق والغائب والمحاضر على الاصح
 ويقتصر الوكيل على ما عينه الموكل ولو علم الوكالة علم الا ما يقتضيه الاقرار **الثالث**
 في الموكل ويشترط كونه مكلفاً جائز التصرف ولا يوكل الصبي الا باذن مولاه ولا الوكيل
 الا ان يؤذن له والمعاكم ان يوكل عن السفهاء والمهملين وتكره لذي المرات ان يقولوا
 المنازعة بنفوسهم **الرابع** الوكيل ويشترط فيه كمال العقل ويجوز ان تلي المرأة

عقد التماس لنفسها وأغيرها والمسلم يتوكل للمسلم على المسلم والذي للمسلم على الذي
 وفي وكالة له على المسلم ثم جد والذي يتوكل على الذي للمسلم والذي لا يتوكل والذي على
 مسلم والوكيل أمين لا يضيئ إلا مع تدا وتقرضا الخامس في الأحكام وهي
مسائل الأولى ولو امره بالبيع خلا فباع موقلا ولو تبرأه لم يصح ووقف على
 إجازته وكذا الوارث يبيعه موقلا بشرق فباع باق عاجلا ولو باع قبله أو أكثرهم إلا أن
 يتعلق بالأجل غرض ولو امره بالبيع في موضع فباع في غيره بذلك التمس معهم ولا كذا لو
 امره ببيع من إنسان فباع من غيره فإنه يفت على الإجازة ولو باع بزيادة **الثانية**
 إذا اختلف في الوكالة **فالقول** قول المنكر مع عينية ولو اختلف في العمل أو في الأجل
 أو في التقييد **فالقول** قول الوكيل وكذا لو اختلف في التلف ولو اختلف في الرجح فتولا
 أحدهما القول قول الموكل مع عينية **والثاني القول** قول الوكيل مطلقا يمكن مجزئ
 شبه **الثالثة** إذا تزوج مدحيا وكالة فأنكر الموكل **فالقول** قول المتكلم مع عينية
 وعلى الوكيل مهرها ورزق نصف مهرها لأنه ضيع حقها وعلى الزوج أن يطلها فإن
 وكل كتاب **العقود والصدقات والهبات** أمال الوقف فهو نجس
 الأصل وأطلا المنفقة ولقطة الصريم وقت وماعد لا ينضم إلى القرية المدالة على الثانية
 ويعتبر فيه القبض ولو كان على مصلحة كالغنا طير أو موضع عبادة كالمساجد قبضة الثانية
 فيها ولو كان على طفا قبضة الأولى كالأب والجد للاب أو الوصي ولو وقف عليه الأب أو الجد
 مع أنه مقبوض سيدة **والمنظر** أما في الشروط والملاحق **والشرط** وأربعة

اربعة اقسام **الاول** في الوقت ونشر فيه العجز والعدم والامتناع و
 اخرجه عن نفسه فلو كان الماعل كان جسا ولو جعل من سقر من غاليا ثم ويرجع بعد
 موت الموقوف عليه المودعة الوقت طلقا وقيل بثقل المودعة الموقوف عليه والا فلا مرد
 ولو شرط عوده عند الحاجة فلو كان اشبه هذا الصلح **الثاني** في الموقوف ونشر
 ان يكون حيا مملوكا فيقيم حيا مملوكا ثباتها انتفاعا محلا ويقيم اوقافها مشاعا كانت
 او مقسومة **الثالث** في الوقت ونشر فيه المبلغ وكمال العقل وجواز الصرف
 وفي وقت من يلزم من شرط عود المروني جواز الصفة والا فلا يلزم ويجوز ان يجعل الوقت
 المظن نفسه على الاشبه وان اطلق فالنظر لارباب الموقوف **الرابع** في الموقوف عليه
 ونشر وجوده وتعيينه وان يكون من عائلته وان لا يكون عليه عجزا فلو وقف على من
 سيوجد له بعد يعين ولو وقف على موجود وبعد على من يوجد ثم والوقت على البر بصرف
 في الفقراء وجوه القرب ولا يصح وقف المسلم على اليهم والكاتب ليس ولو وقف على ذلك
 الكافر ثم وفيه وجه آخر فلا يقف المسلم على الحربي ولو كان رجلا ويقف على الله ومو لو
 كان اجنبيا ولو وقف المسلم على الفقراء انصرف على فقراء المسلمين ولو كان كافرا انصرف
 الى فقراء عجمية والمسلمون من يصلح الى القبلة والمؤمنون الاثنا عشرية وهم الامامية
 وقيل يجتنبوا الكلبا ثم الشيعة الامامية والجارودية والزيدية من قال بامامة زيد
 والفضيية من قال بامامة الاظم والاسمعية من قال بامامة اسمعيل بن جعفر والناووية
 من وقف على جعفر بن محمد والواقفية من وقف على موسى بن جعفر ثم ولو وصفهم بنسبة

والواقفية من قال بامامة جعفر بن محمد

ان كان في جهات كالحقبة ولوليتهم الى ام كان لم ينسب اليها لا بسا عود
 كالحقبة كالحقبة والمناشئة ويتساو فيها الذكر والانات وقوم أهل لغة وشيرة
 لا دون منسب ويحتمل الجيران الى العرف وقيل هو لم يلى حارة الى اربعين دراهما
 وقيل الى اربعين خارا وهو مطعم ولو وقف على مصلحة قطعت قبل يصرف الى البر واذ اشترط
 اذ خل من يوجبهم الموجد مع ولو اطلق الوقف واقض لم يصح اذ خل غيرهم معهم ولا اذا
 كانا وجانب وجه ذلك مع اصغر ولد في خلافات والجواز يرى المفضل عنهم فقير
 جائر واما الواحق فمسائل لا والى اذ وقف في سبيل الله انصرف الى الفقراء
 كالحج والجهاد والعمرة وبناء المساجد الثانية اذ وقف على ماله دخل الا علون و
 الادون الثالثة اذ وقف اولاده اشترك اولاد البنين والبنات الذكور والانات
 الرابعة اذ وقف على الفقراء انصرف الى الفقراء المبلد ومن يحضره وكذا كل قبل مقدم
 كالحقبة والمناشئة والقيمة ولا يجب تتبع من لم يحضر الخامسة لا يجوز اخراج الوقف
 عن شرطه ولا بيعه الا ان يقع خلف يودى الى فساد على ترد السادسة اطلاق
 الوقف يقتضون التسوية فان فضل لزم السابعة اذ وقف على الفقراء وكان منهم جاز
 ان يشترطهم ومن الواحق مسائل السكنى والعمرة فقرا الاجاب
 والقبول والقبض وقائد تمام التسلط على استيفاء المنفعة بترجام بقاء المالك للمالك و
 يلزم لو حين المدة ولومات المالك وكذا ان قال له عمك لم يبطل لموت المالك ويبطل بموت
 الساكن ولو قال جيرة المالك لم يبطل بموت الساكن واستقر ما كان له المالك وان لم يقين

ولم يبين مدته ولا عمر تحريم المالك في آخر اجرة مطلقا ولومات المالك والمحال هذا
 كان المسكن ميراثا لورثته وبطلت السكنى ويسكن الساكن معه من حيث العادة
 كالولد والزوجة والخدام وليس له ان يسكن غيره الا باذن المالك ولو باع المالك
 الاصل لم يبطل السكنى ان وقتت باءدا وعمر ويجوز حبس الفرس والبعير في سبيل
 الله والعلوم والجارية في خد منته ببيت العيادة ويلزم ذلك ما دام العين باقية
واما الصدقة فهي الطوع بطلب العين بغير عوض ولا حكم لها الم يقبض بالدين
 المالك ويلزم بعد القبض وان لم يعوض عنها ومفروضا محرما على من يملكها صدقة
 امثالهم او مع الضرورة ولا يأس بالمد وبه والصدقة سر انصرف منها جهر الا ان
 يتهم **واما الهبة** فهي تملك العين من عالجها وعن القرية ولا بد منها من الاجابة
 والقبول والقبض ويشترط اذن الواهب في القبض ولو وهب الاب والجد الولد الصغير
 لزمه لانه مقبوض بيد الولي وهبة المشاع جائزة كالمقسوم ولا يرجع في الهبة لاحد
 الوالدين بعد القبض وفي غيرهما من ذوي الرحم على الخلاف ولو وهب احد الزوجين
 الاخر ففي الرجوع تردد اشبه الكراهية ويرجع في هبة الاجنبي ما دامت العين باقية
 عالم يعوض عنها وفي الرجوع مع المقر قولان اشبههما الجواز **كتاب السبق و**
المرأية ومستندهما قوله عليه السلام ^{الاستي} الا في فضل اوخت او حافر ويدل
 تحت الفضل السهام والحراب والسيف وتحت الحيف الابلا والقييل وتحت الحافر الخيل
 والبعال والحميز ولا يصح في غيرهما وفيقترا انتقادها ^{الاجاب} وبقول وفي لزومها تردد

اشبه الزوم ويصير ان يكون السبق حينا او دينا ولو بدلك السبق خير المتسابقين جانبا
 وكذا لو بدل احد هما او بدل من بيت المال ولا يشترط المحلل عندنا ويجوز جعل السبق
 السابق صفيها او للمحلل ان سبق ويقتصر المسابقة الى تقدير المسافة والحظر وتعيين ما
 يسابق عليه ولتساوي فابيه البيان في احتمال السبق وفي اشتراط التساوي في الموقف ترد
 ويتحقق السبق بتقديم الهادي ويقتصر المرافقة الى شرط تقدير الرشوة وعدد الاصابة
 وصفها وقد مر المسافة والغرض والسبق وفي اشتراط المباداة والمخاطبة وتردد ولا
 يشترط تعيين السهم ولا القوس ويجوز المناضلة على الاصابة وعلى الباعد ولو فضل احد
 الآخر فقال اطهر الفضل بلذ لم يعظم لانه منات للفرض من الفضل كتاب الوصايا
 وهي تسمى في فصول **الاول في الوصية** والوصية عليك عين او منفعة او تسليط على
 تصرف بعد الوفاة وتقتصر الايجاب والقبول وتلكى الاشارة الى الدالة على العقد و
 ولا تملك الكتابة ما لم ينضم القرينة ^{على} الامراة ولا يجب العمل بما يوجد بخلاف الميت وقيل ان
 عمل الورثة ببعضها في مهم العمل بجميعة او هو ضعيف ولا تنضم الوصية في معصية كمساعدة
 الظالم وكذا وصية المسلم للمبيعة والكليسة **الثاني في الموصى** ويعتبر فيه كمال العقل
 والحرية وفي وصية من بلم عشرة في البقي ترد والمروى الجواز ولو خرج نفسه بما فيه
 هلاكها ثم اوصى لم تقبل ولو اوصى ثم جرح قبلت والموصى الرجوع في الوصية متى شاء
الثالث في الموصى له ويشترط وجوده فلا تنضم للمعدوم ولا لمن ظن بقائه وقت ^{الوصية}
 بيان مبدا وتنضم الوصية للوارث كما تنضم للأجنبي والمحلل يشترط وقوعه حيا ولذمى

والقصد ولو كان اجنبيا وفيه اقوال ولا تقسم للمعربي ولا للمملوك غير الموصى ولو كان مملوكا
 او امة ولد تقسم لوارثي الوصي ككتاب قد تحرر بعضه مضت الوصية في قدر نصيبه من الحرية
 وتقسم لعبد الموصى ومد بقر ومكاتبه وام ولده واعتبر ما يوصى به للمملوك بعد
 خروجه من الثلث فان كان بقدر قيمته اعتق وكان الوصي به للمورثة وان نرا د
 اعطى العبد المزاوي وان نقص عن قيمته سمي العبد في الماتية وقيل ان كان قيمته ضعف
 الوصية ابطلت وفي المستند ضعف ولو اعتقه عند موته وليس له غيره وعليه دين
 فان كانت قيمته بقدر الدين مرتين حكم العتق والا بطل وفيه وجه آخر ضعيف ولو
 اوصى لام ولده حكم وهل يعتق من الوصية او نصيب الولد فيه قولان فان اعتقت
 من نصيب الولد كان لها الوصية وفي رواية اخرى يعتق من الثلث ولها الوصية و
 اطلاق الوصية يقتضي التسوية فالم يفيض على التفضيل في الوصية لاقواله واعامه واما
 بالتفضيل كالميراث والاشبه التسوية ولو اوصى لقراية فمهم المعرفون بنسبهم
 لم يقترب اليه باخواب في الاسلام ولو اوصى لاهل بيته دخل لاولاده والا باء
 والقول في الشبهة والجيران والسبيل والبر والعقراء كخاتم واذا مات الموصى له
 قبل الموصى انتقل ما كان للموصى له الي ورثته فالم يرجع للموصى على الاشتهار ولم يخلف وارثا
 رجعت الي ورثة الموصى واذا قتل اعطوا اولادها كذا فم اليه بضع به ما شاء وتستحب
 الوصية لذوي القرابة وارثا كان او غير ارثا يع في الميراث في الاوصياء يعين فيهم التكليف
 والاسلام وفي اعتبار العدل انه ترد اشبه بها لاعتبار اقا الوصي الى عدل نفسه

بطلت وصيته ولا يوصى إلى المملوك إلا بإذن مولاه ويصلح إلى العبيد منقطعاً إلى كامل
 العقل لا منفرداً ويتصرف الكامل حتى يبلغ العصبى ثم يشتركان وليس له نقض ما أنفق
 الكامل قبل بلوغه ولا انقضى وصية المسلم إلى الكافر وتضم من مثله وتضم الوصية إلى
 المرأة ولو أوصى إلى اثنين وأطلق أو شرط الاجتماع فليس لأحدهما الانفرد ولو
 تشاحا لم يمض إلا ما لا بد منه كونه الميتم والمالك جبرهما على الاجتماع فإذا انتدرا
 جازا الاستبداد ولو اتفقتا القسمة لم يجز ولو عجز أحدهما ضم إليه ما للشرط
 لهما الانفرد تصرف كل واحد منهما وإن انفرد ويجز أن يقتسما للموصى بقدر الأوصياء
 والموصى إليه إذا الوصية ويصح أن يبلغ الرد ولو مات الموصى قبل بلوغه لزمت الوصية
 وإذا ظهر من الوصى خيانتا استبدل به والوصى أمين لا يضمن إلا ما تم تفریطاً أو تعد
 ويجوز أن يستوفى دينه مما في يده وإن يقوم مال الميتم على نفسه وإن يقتصره المكان
 عليه ويجتص ولاية الوصى بما عين له للموصى عموماً كان أو خصوصاً ويأخذ الوصى اجرة
 المشى ويتصدق بالكلية هذه الحاجة وإن أذن له في الوصية المعتبرة جاز ولو لم
 يردن نقولان أشبههما أنه لا يصح ومن لا وصى له فإلى كمال تركته الخامس
 في الموصى به وفيه اطراف **الاول** في استقلال الوصية ويعتبر فيه الملك ولا تقسم بها
 ولا بالآلات المملوكة يوصى بالثلث فما نقص ولو أوصى بزيادة عن الثلث وبطل في الزائد
 فان أجاز الورثة بعد الوفاة هم وإن أجاز بعضهم فحصة فان أجاز وأقبل
 الوفاة ففعلهم ومقولان المروى للزوج ومالك الموصى به بعد الموت والقبض وتقبل

هو القبط ويقيم الرصية بالمصارفة بما له والاصح ولو اوصى بواجب وغيره
 الواجب من الرصية والباقي من الثلث ولا يحصر الجمع في الثلث بل اعياء الواجب ولو
 اوصى باشيء تقو عا فان رتب يد اعياء الاول فالاول حتى يستوفي الثلث وبطل
 ما زاد وان اجمع اخرجه من الثلث ووزع النقص على الجميع واذا اوصى بعتق ما يملك
 دخل في ذلك المنفرد والمشارك **الثاني** في المبيعة من اوصى بجزء من ماله
 كان القشر وفي رواية السبعم وفي اخر سبعم الثلث ولو اوصى بغيره كان ثمنه ولو اوصى بغيره
 كان سدسا ولو اوصى بوجه فبني الوصي وبجواهر في البر وقيل يبرج ميراثا ولو
 اوصى بسيف وهو في جن وطية حلية دخل الجميع في الرصية على رواية يجبر نصفها الشهرة
 وكذا اوصى بصندوق وفيه مال دخل المال في الرصية وكذا قيل لو اوصى بسفينة وفيها
 طعام استناد الى اخرى رواية ولا يجوز اخراج الولد من الارث ولو اوصى الاب
 وغيره رواية اخرى مطهرة **الطرف الثالث** في احكام الرصية وفيه مسائل
الاولى اذا اوصى برصية ثم حطبها بمضادة لها عمل بالخير ولو لم تضادها عمل
 بالجميع فان قصر الثلث يد اعياء الاول فالاول حتى يستوفي الثلث **الثانية** تثبت الرصية
 بالمال بشهادة رجلين وبشهادة اربع نسوة وبشهادة الواحدة في الربيع وفي ثوبها
 شاهد ويمين تردد اما لولاية فلوقت شهادة رجلين **الثالثة** لو شهد عدينان
 له على ان يحمل الملوكة منه ثم درهما غير الحرف عتقا فشهدا الحكم بالنبوة مع وحكم
 له ويكره له ملكها **الرابعة** لا يقبل شهادة الرصية فيما هو وصي فيه ولا يقبل شهادته

للموصي في ذلك الخاصة اذا وصى بعقبة عبد لا او علقته عند الوفاة وليس
 له سواء انفق ثلثته ولو اوصى بثلثه عند الوفاة وله مال اعلى الباقي من ثلثه ولو اعلق
 مما ليك عند الوفاة او اوصى بغيرهم ولا مال سواهم اعلى ثلثهم بالقرعة ولو اوصى بغير
 الاول فلا دل على استيفاء الثلث وبطل ما زاد السادسة اذا وصى بعقبة اربعة اخرا
 المذكور والانشى والصغير والكبير ولو قال مومنة لزم فان لم يجد اعلى من لا يعرف
 بنصيب ولو ظنها مومنة علقها بما كانت بخلافها اخراات السابعة اذا وصى بعقبة
 رابعة ثمن معين فان لم يجد توقم المكنة وان وجد باقى علقها ودفع اليه الغاضل ^{المعقود} ^{المعقود}
 تصرفات المريض كانت مشروطة بالوفاء ففى من الثلث وان كانت متعجرة وكان فيها محابا
 او عطيته صحفة فتولان بنسبهما انهما من الثلث اما لا قر ابر للاجنبيين فان كان متهما
 على اربعة ففوق من الثلث ولا يفوق من الاصل وللوارث من الثلث على التقديرين ومنهم
 من سقوى بين القسمين الثلثا سبعة ابرش الجراح ودية النفس يعلق بها الديون
 والوصايا كسائر اموال الميت كتاب الكاحم واقسامه ثلثة الاول
 في الدائم وهو يستندى فضولا **الاول** في صيغة العقد والحكامه وادابها
 الصيغة فلايجاب والقبول ويشترط النطق بالحد والافاظ الثلثة نزوحك و
 المحقق ومشتك والقبول هو الرضا بالايجاب وهل يشترط وقوع تلك الاقفا
 لفظا لما عني الا حوطنهم لانه صريح في الاستاء ولو ادى لفظ الامر لقوله لولى زوجه
 فانه وجب قبل يصح كما في قضية سهل الساعدي ولو ادى لفظ المستقبل لقوله ^{تزوجك}

تزويجك فيدعيه فخير بان عن الصادق عليه السلام في الحق تزويجك فاذا قامت
 نعم فمضى امرئك ولو قال تزوجت بفتك من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت منه لانه
 يتضمن اعادة السؤل ولا يشترط تقديم الايجاب ولا يخفى الترجمة مع العقد رة
 على المنطق ويخفى مع التعذر كالا عجم وكذا الاشارة للزوجين واما احكامه
فمسائل الاولى لا حكم لغيره العصى ولا المجنون ولا السكران وفي رواية اذا
 تزوجت السكرى فنفها ثم افاقت فرضيت او دخل بها فافاقت واقرته كان ما ضا التا
 لا يشترط حضور شاهدين ولا ولي اذا كانت الزوجة بالغة رشيدة على الاصح
الثالثة لو ادعى زوجية امرأه فادعت احتقاراً وجبته فالحكم ببيتة الا ان يكون
 مع المرأة ترجيم من دخول او تقدم تار يخبر ولو عقد على امرأه فادعى اخراجها لم يلق
 المدعى الا مع البتة **الرابعة** لو كان لرجل عدة بنت فزوج واحدة ولم يسمها
 ثم اختلفا في المهر فاقول قول الاب وعليه ان يسلم عليه التي قصد حاق في العقد انكا
 الزوج را من العقد باطل واما **الاداب** **فثمان الاول** اداب العقد
 ويستحب له ان يتخير من النساء اليك العففة الكريمة الاصل وان تصيد السنة لا الجمال
 والمال فربما خرمهما ويصلي ركعتين ويسأل الله تعالى ان يرزقه من النساء عفتين واحفظ
 فرجا واسمعن رزقا واعظم من برأكه ويستحب الاستهاد والاعلان والخطبة امام
 العقد وايضا ليلة ليلة والفر في العقب وان يتزوج العقيم **القسم الثاني**
 آداب الخلوة يستحب صلوة ركعتين اذا اراد الدخول عليها والحدعاء وان يامرها

بمثل ذلك عند الاستقبال وان يجعل يده على يافته او يكرها على ظهره ويقول اللهم على
 كتابك تروحيها الى آخر الدعاء وان يكون المدخل ليلا ويسمى عند الجماع ويسأل الله
 تعالى ان يرزقه ولذا ذكرنا ويكره الجماع ليلة الخميس ويوم الكسوف وعند الزوال
 وعند الغروب حتى يطلع الشفق وفي الحاق وبعد الفجر حتى تظلم الشمس وفي اول ليلة
 شهر الا شهر رمضان وفي ليلة النصف من كل شهر وفي السفر اذا لم يكن معه ماء للغسل في
 عند النزلة والريح الصفراء والسوداء ومسقبل القبلة ومستديرها وفي السفينة
 وعاريا وعقب الاحلام قبل الغسل والوضوء والجماع وعند من ينظر اليه والنظر
 اليه والنظر الى فرج المرأة والكلام عند المدخل نفيذ كراهية مسألك الاولى
 يجوز النظر الى وجه المرأة ثم ينكحها وكيفية ذرية الى شعرها ومحاسنها و
 وكذلك الى امة ثم يد شراؤها الى اهل الذمة لا تفن بمنزلة الاماء عالم يكن
 لمنهذ وينظر الى حبله وجهه باطنا وظاهرا والى محارمه ما خلا العورات
 الثانية الوطى في المديرة وفيه روايات اشهرها الجواز على كراهية الثالثة
 الرجل عن المرأة بغير اذنها قبل تحريم ويجب به دية النطفة عشرة دنانير وقيل
 كروية وهو شبهه ورفض في الاماء الراية لا يدخل المرأة حتى يمضي بها ثم
 سين ولو دخل قبل ذلك لم تحرم على الاصح الخامسة لا يجوز للرجل ترك وطى
 المرأة اكثر من اربعة اشهر السادسة يكره للمسافر ان يطرق اهله ليلا
 السابعة اذا دخل بصية لم تبلغ تسعاف فضاهاجرم عليه وطئها ولم يخرج

لم يخرج من جباله ولولم يفتا لهم تحريم على الاصح **الفضل الثاني** في اولياء
العقد لا ولاية في المكاح غير الاب والجدة للاب وان علا والوصى والمولى و
الحاكم ولاية الاب والجدة ثابتة على الصغيرة ولو ذهبت بكاهن بها نزع او غيره
ولا يشترط في ولاية الجد بقاء الاب وقيل يشترط وفي المستند ضعف ولا حيا
للصبي مع البلوغ وفي الصبي قولان اظهر انه كذلك ولو زوجهما بالعقد السابق
فان اقر بان ثبت عقد الجد وثبت ولايتها على البائع مع فساد عقده ذكر او ان
ولا حيا له لو افاق والشيخ تزوج نفسها ولا ولاية عليها الاب ولا الصبي ولو
زوجهما من غير اذنها وقف على اجزئها ايا المالك لبا لعة المستند
فانها بيد ها ولو كان ابوها حيا قبل لها الا نفراد بالعقد دائما كان او متقطعا
وقيل العقد مشترك بينهما وبين الاب فلا ينفرد احد هما به وقيل امرها لـ
الاب وليس لها معه امر ومن الاحتجاب من اذن لها في المتعة دون المدايم
ومنهم من عكس والاول اولى ولوعضها الولى سقط اعتبار رضاها اجماعا
ولو تزوج الصغيرة غير الاب والجدة وقف على رضاها عند البلوغ وكذا الصبي
والمولى ان تزوج المملوكة صغيرة وكبيرة بكرا وشبها عاقلة ومجنونة ولا حية لها
وكذا العبد ولا ينزج الوصى الا من يقيم فساد العقل مع اعتبار المصلحة وكذا
الحاكم يلحق بهذا الباب مسائل الاولى الوكيل في المكاح لا ينزجها
من نفسه وراذنت في ذلك والاشبه الجواز وقيل لا وهي رواية عامر الثانية

النكاح يقف على الإجازة في الجمع والعيد ويكفي على الإجازة سكوت البكر ويعتبر
 في النكاح الثالث لا تنكح الأمة إلا بإذن المولى ^{ولو كان} أو امرأته وفي رواية سيف
 يجوز نكاح الأمارة من غير إذنها متعة وهي منافية للأصل المربعة إذا تزوج
 بالابوان الصغيرين هم وتوارثا ولا خيار لأحد مما عند البلوغ ولوزن وجهها غير الأولى
 وقت على إجازة فمطلوفاً أدامات أحد مما بطل العقد وسقط المهر والكرث ولو بلغ
 أحد مما أبجازه ثم مات غرض من تركته نصيب الباقي فماذا بلغ أحلف أنه لم يجزه للوصية
 وأعطى نصيبه **الخامسة** إذا تزوجها الإخوان برجلين فإن تبرعوا اختاروا
 أيهما شاعرا وإذا كانا وكيلين وسبق أحدهما فلعقد له ولو دخلت بالأخير لم يثبت
 الولد أعيدت إلى الأول بعد انقضاء العدة ولها المهر بالشبهة وإن اتفقا بطلا
 وقيل العقد عقد الكبر **السادسة** لا ولاية للأم فلو تزوجت الولد فجازهم ولو
 بكر بطل وقيل يلزمها المهر ويمكن حمل على حوى الوكالة عنه وليقب المرأة أن تستاذن
 أباهما بكراً أو ثقباً وإن توكلت لخاصها إذا لم يكن أب ولا جد وإن تقول على الأكبر وإن تخار
 خيرة من الأئمة **الفصل الثالث** في أسباب التبريم وهي سبعة
الأول النسب ويحرم به سبع الأم وإن علقت ألفت وإن سفلت فلاخت وبناتها
 وإن منطلق والعمة وإن ارتفعت وكذلك الخالة وبنات الأخت وإن هبطن **الثانية**
 الرضاع ويحرم منه ما يحرم من النسب **وشر وطعم** أربعة **الأول** أن
 يكون اللبن عن نكاح فلو دنا أو كان عن ثديها لم ينشأ **الثاني** الكمية وهي ما أنبت اللحم

اللحم وشد العظم او رضاع يعظم وليلة ولا حكم بلا دون العشر وفي العشر روايتان
 اشهرهما انهما لا ينشرون ورضع خمس عشرة رضعة نشرون ويعتبر في الرضعات قيود ثلثة
 كمال الرضعة وامقاصها من الثدي وان يفصل بين الرضعات برضاع غير الرضعة
 الثالث ان يكون في الحولين وهو يرعى في الم يقضم دون ولد الرضعة على الاصح
 الرابع ان يكون لبنين فيحلب واحد فيحرم الصبيان برضعتان بلبن واحد ولحم
 اخلف الرضعتان ولا يحرم لورضع كل واحد من لبنين وان اخذت الرضعة ويستحب
 ان يتخير لارضاع المسئلة الرضعة العقيمة العاملة ولو اضطر الى الكافرة استرضع
 الذمية فيمنعها من شرب الخمر واكل لحم الخنزير ويكره تملكيتها من حمل الولد الى منزلها
 ويكره استرضاع الجوسية ومن لبنها عن زنا وفي رواية اذا احلها مولا لا طاب لبنها
 وهذا مسائل **الاول** اذا اكملت الشرايط صارت الرضعة اما وصفا
 اللبن ابا واختها حالة ونبتها الحتا ويحرم بولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعا على
 الم يقضم واولاد الرضعة ولادة لا رضاعا **الثانية** لا ينكم اب الم يقضم في
 اولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعا لا يقضم في حكم ولده وهما ينكم اولاده الذين
 لم يرضعوا في اولاد هذه الفحل قال الشيم ^{في الحول} لا والوجه الجواز **الثالثة** لو تزوج
 رضية فارضعتها امرأته حر ما كان دخل بالرضعة حسب ولو كان له زوجتان
 فارضعتها واحدة ارضعتها الاخرى فقولان اشبههما انهما تحرم ايضا ولو
 تزوج رضعتين فارضعتها امرأته حر من كلهن ان كان دخل بالرضعة و

الآخر مت المنجقة السبب الثالث المصاهرة والنظر في الوطى
 والنظر واللمس اما الاول فربط امرأة بالعقد او الملك حرمت عليه
 ام الموطوعة وان علت وبناها وان سفلن سواء كون قبل الوطى او بعد ^{مت} وحرمت
 الموطوعة على اب الواطى وان حلاو على اولاده وان نزلوا ولو بغير العقد عن
 الوطى حرمت امها عليه عينا على الاصم وبناتها جميعا لا عينا لمنوارق الام حلت
 البنت ولا تحرم مملوكة الابن على الاب بالملك وتحرم بالوطى وكذا مملوكة الاب
 ولا يجوز لاحد مما ان يطاع مملوكة الاخر طالما لم يكن له عقد او تحليل نعم يجوز ان
 يقوم الاب مملوكة ابنة الصغير على نفسه ثم يطأها ومن ثواب هذا
 الفصل تحريم اخت الزوجة جميعا لا عينا وكذا بنت اخت الزوجة ^{فان اذنت} فان اذنت
 احد لهما صم ولا كذا لو ادخل العمة والحالة على بنت الاخر او الاخت ولو عند ^{كان} العمة
 والحالة فبادر بالعقد على بنت الاخر او الاخت كان العقد باطلا وقيل يتخير
 العمة والحالة بين الفسخ والامضاء او منم عقد مما وفي تحريم المصاهرة بوطى
 الشبهة تردد اشبهه ان لا يحرم واعا الزنا فلا تحرم الزانية ولا الزوجة وان
 اصرحت على الانشهر وهل ينشهر ^{حقا} المصاهرة قبل نعم ان كان سابقا ولا ينشهر
 والوجه ان لا ينشهر ولو تزنى بالعمة حرمت عليه بناتها وامها باللمس والنظر بما لا يجوز
 لغير الملك ففهم من ينشهر به الحرمة على باب الملامس ولما ظهر وولده ومنهم من
 خص التحريم بنظرية الاب والوجه الكراهية في ذلك ^{بما} ولا يتعدى التحريم الى

الى ام الممومة والمطومة ولايتهما ويلحق بهذا الفصل مسائل
 الاولى لو طلق اثنان فوطي واحدة حُرمت عليه الاخرى ولو طوي الثانية ثم
 ولا تحرم الاولى واضطربت الروايات فحق بعضها تحريم الاولى حتى يخرج الثانية
 عن طه لا للعود وفي اخرى ان كان جاهلا لم تحرم وان كان عالما حرم عليه الثانية
 لكونه ان يقعد الحرة على الاية وقيل يحرم الا ان يعدم الطول ويختل العت الثالثة
 لا يجوز للعبد ان يتزوج الكثر من حريمين او من امرأة واحدة وامام الرأى لا يجوز
 الحكم الامة على الحرة الا باذنها ولو باذرها كان العقد باطلا وقيل كان للحره الميرة بين الجاهل
 وفهم في رواية لها ان تقسم عقد نفسها في الرأى ضعف ولو دخل الحرة على الامتصاص
 الخيار ان لم تعلم ولو جمع بينهما في عقد ثم عقد الحرة دون الامة الخامسة لا يحل
 على ذات البعل فلا تحرم به نعم لو تزني بها حُرمت وكذلك في العدة السادسة
 من تزوج امرأة في عهد جاهلا فاعقد فامس ولو دخل حُرمت ولحق به الولد ولها
 المهر بوطي الشبهة وتم العدة للاول وتسايف اخرى للثاني وقيل تجزى عدة واحدة
 ولو كان طاهرا حُرمت بالعقد ولو تزوج محرما عالما حُرمت عليه وان لم يدخل بها ولو كان
 جاهلا فامس ولم تحرم ولو دخل السابعة من لا طيقا لم فاقب حُرمت عليه ام الغلام
 واخته وبنته السبب الرابع استيفاء العدة اذا استكمل الحرة اربعيا لعقد حُرمت
 ويحرم عليه من الاماء ما زاد على اثنين واذا استكمل العبد الحرتين او امرأتين من الاطراف فخطب حُرمت عليه
 ولكل منهما ان يضيف الى ذلك بالعقد المقطوع وملك اليمين وانما اطلق واحد

من الأبرام حرم عليه ما زاد غبطة حتى يخرج من العدة أو تكون المطلقة بآيته وكذا الو
 طلق المرأة وإرادتكام احتها ولو تزوجها في عقد واحد بطل وقيل بتحريم أيها شاء
 والرواية به مقطوعة ولو كان معه ثلث فتزوج اثنين في عقد فان سبق باحد بهما
 دون اللاحقة وان قرن بينهما بطل فيها وقيل بتحريم أيها شاء وفي آية جميل ولو تزوج
 خمسا في عقد بتحريم اربع أو بخلي باقية وإذا استكمل المرأة طلقات ثلث حرم متشكرا وجائز
 ولو كانت تحت عيدا وإذا استكملت الأمة طلقتين حرم متشكرا وجائز ولو كانت تحت
 حرم والمطلقة تسع العدة تحرم على المطلق ابدا **السبب الخامس اللعان** وثبت
 به التحريم المبريد وكذا الوقت الزوج امرأة الصاع أو الحر ساعا **السبب**
السادس الكفر ولا يجوز للمسلم أن يتكلم غير الكفاية إجماعا وفي الكفاية قولان ظاهرهما
 أنه لا يجوز غبطة ويجوز معة وبالملك في اليهودية والنصرانية وفي المجوسية قولان أشهرهما
 الجواز ولو ارتد أحد الزوجين قبل الدخول وقم الفسقم في الحال ولو كان بعد الدخول وقف
 على انقضاء العدة إلا أن يكون الزوج مولودا على الفطرة فإنه لا يقبل عودة وتقدر زوجه
 حدة الوفاة وإذا أسلم زوجه الكفاية فهو على كنفه سواء كان قبل الدخول أو بعده ولو
 أسلمت زوجته كونه الفسقم في الحال المكان قبل الدخول وقف على انقضاء العدة المكان
 بعده وقيل إن كان بشرط الذمة كان كنفه باقيا ولا يحق من الدخول عليها لميلا ولا
 من الخلوة بها فإنها لا غير الكفاية يمين يقف على انقضاء العدة بإسلام أيها اتفق ولو أسلم
 الذم وعنده الأبرام فادون لم يتخير ولو كان عنه أكثر من الأبرام تخير اربع أو خمس

عامر بن عبد الله عليه السلام ان ابا القاسم بن عتبة الكوفي قد اذعان وجع والزوج
 في العدة فهو احق بها وان خرجت من العدة فلا سبيل له عليها وفي الرواية ضعف هذا
سبع الاو في التناهي في الاصل شرط في صحة العقد وهل يشترط المساواة في الايمان
 الاظهر لا لكنه يستحب ويتأكد في المومة نعم لا يحتمل كالحام الناصب ولا الناصبة المعلن
 العدة ولا لاهل البيت ولا يشترط تمكن الزوج من النفقة ولا تغيير الزوجة لو تجددها
 عن الاتفاق ويجوز كالحام المدة بالبعد والمهاتمة غير الهاشمية والعربية البهي وبالعكس
 واذا خطب المومن القادر على النفقة وجب ايجابته وان كان اخفض نسيان منه الولي
 كان عاصيا ويكره ان تزوج المومة الفاسق ويتأكد في شارب الخمر وان تزوج المومة
 المخالف ولا باس بالمستضعف والمستضعف من لا يعرف بغداد **الثانية** اذا انشأ
 قبيلة وبيان من غير هاتفي رواية الحلبي تفهم الكتاب **الثالثة** اذا تزوج امرأة ثم علم
 انها كانت زنت فليس له القسم ولا الذم على المولى بالظهر وفي رواية لها الصدق ان
 بما استحل من فرجها ويرجع به على المولى وان شاء تركها المراجعة لا يجوز التعريض بالخطبة
 لذات العدة الرجعية ويجوز في غيرهما يحرم التعريض في المالحين الخامسة اذا خطب
 فاجابت كره لغيره خطبتها ولا تحرم السادسة كالحام الشغار باطل وهو ان تزوج
 امرأتان برجلين على ان مهر كل واحدة كالحام الاخرى **السابعة** يكره العقد على القابلة
 المربية وبقها وان تزوج امه بنت زوجته اذا ولدتها بعد مفارقة لها ولا باس بمن ولدتها
 قبل ذلك وان تزوج بل كانت خرة لا مهر مع غيرها يكره الزانية فلو ان ثوب القسم

الثاني في النكاح المتقطع والنظر في اركانته واحكامه و
اركانه اربعة الاول الصيغة وهي تتخذ باحد الالفاظ
 الثلاثة خاصة وقال علم الهدى تتخذ في الالفاظ بلفظ الايلحة والتحليل
الثاني في العروجة ويشترط كونها مسلمة او كتابية ولا تصح بالمشركة
 والناصبية ويجب اختيار المومنة العفيفة وان يسألها عن جاهلها
 مع المهرمة وليس شرط ذكره بالمرأية وليس شرط وان يستمتع ببكر
 ليس لها اب وان يدخل فلا يقضها وليس معها ما لا يحصر في عدد دهن
 ويحرم ان يستمتع امه على حرمة الاباذنها وان يدخل على المرأة
 بنت اخيهما واختها ما لم تاذن **الثالث** المهر وذكره شرط
 ويكفي فيه المشاهدة ويتقدر بالتراضي ولو يكف من مهر ولو لم
 يدخل ودونها المدونة فلها النصف ويرجع بالنصف لو كانت
 دفع المهر واذا دخل انصهر المهر ولو اخلت بشيء من المدونة
 قامها ولو بان فساد العقد فلا مهر ان لم يدخل ولو دخل فلها
 ما اخذت ويمنع ما بقي والوجه انها تتوفيه مع جهلها
 ويستعاد منها مع علمها ولو قيل بمهر المثل مع الدخول وجهلها
 كان حتما **الرابع** الاجل وهو شرط في العقد ويتقضى
 بتراضيهما كالיום والليلة والسن والشهر ولا يبد من تعيينه

من تقينه ولا تقم بذكر المرأة والمرات مجردة عن زمان
 مقدرا وفيه رواية بالجواز فيها ضعف وأما الأحكام
فمسائل الأول الإخلال بذكر المهر مع
 ذكر الأجل يبطل العقد وذكر المهر دون الأجل يقبله دأئما
الثانية لأحكام الشرط قبل العقد وتلزم لو ذكرت
 فيه **الثالثة** يجوز اشتراط أيتها الميلا أو نهارا أو
 أن لا يطأها في الفرج ولو فرضت به بعد العقد جاز و
 الغزل من دون أدنها ويلحق به الولد وإن غزل لكن لو نفاه
 لم يحتم إلى اللعان **الرابعة** لا يقع بالمتعة طلاق إجماعا
 ولا لعان على الأظهر ويقع الظهار على تردد الخامسة
 لا يشبث بالمتعة ميراث وقال المرتضى يشبث ما لم يشترط
 السقوط نعم لو شرط الميراث لزم **السادسة** إذا
 انقضى أجلها فالعدة خفيفة إن على الأشهر وكانت من تحق
 ولم تحض فحنه وأربعون يوما ولومات عنفا في العدة
 روايتان أشبههما لربع شهر وعشرة أيام
السابعة لا يصح تجديد العقد قبل انقضاء
 الأصل ولو أراداه وجهها ما بقى واستأنف القسم

الثالث في نكاح الاماء والنظر اما في العقد واما في الملاك

اما العقد فليس العبد ولا الامه ان يعقد الانفسهما نكاحا مالم ياذن المولى ولو
 باءرا احدهما ففي وقوفه على الاجازة قولان ووقوفه على الاجازة اشبه وان اذن
 المولى ثبت في ذمته مولى العبد المهر والنفقة ويثبت لمولى الامه المهر ولم ياذن
 فالولد لهما وان اذن احدهما كان الولد للاخر وولد المملوكين رق لمولاها ولو كانتا
 برتنتين فالولد بينهما بالسوية مالم يشترطه احد هما وان كان احد الابوين حرًا فالولد
 الا ان يشترط المولى رقية على تردده ولو تزوج الحرة من غير اذن مالكها فان وطأها
 قبل الاجازة علما فهو ان فالولد رق للمولى وعليه الحد والمهر ويسقط الحد لو كان
 جاهلا ومن المهر والبيعة الولد وعليه قيمته يوم سقط حيا وكذا لو ادعت الحرية فتمت زواجه
 على ذلك وفي رواية يلزمه بالوطى عشرة الفضة كانت بكر او نصف العشر كانت ثيبا
 ولو اولدها فكمه بالبيعة ولو عجز سعى في قيمته ولو ابى عن التسعة قيل يفديهم الامام
 وفي المستند ضعف ولو لم يدخل بها فلا مهر ولو تزوجت الحرة عيدا مع العلم فلا
 مهر لها وولد هراق ومع الجهل يكون الولد حرا اولا يلزمها قيمته ويلزم العبد مهرها
 ان لم يكن مازونا ويقيم به اذا اشهر ولو تسامح المملوك فلا مهر والولد رق لمولى الامه
 وكذا الوزر نسي بها الحر ولو اشترى الحر نصيب احد الشريكين من بر وجهه بطل العقد
 ولو امضى الشريك العقد لم يحل وبات التحليل رواية فيها ضعف وكذا لو كان بعضها
 حرا ولرعاها مولاها على الزمان ففي جواز العقد عليها متعة في نكاحها ترد

شرودا شبه المم ولا يشترط لزوم عبدة امة ان يعطيهما شيئا ولو مات المولى
 كان لورثة الخيار في الاجارة والفسخ ولا خيار للامة ثم الطواهي ثلثة العتق
 والبيع والطلاق اما العتق فاذا اعتقت امة تخيرت في فسخ نكاحها ولو كان الزوج
 حرا على الاظهر ولا خيرة للعبد لو اعتق ولا الزوجة ولو كانت حرة وكذا تخير الامة
 لو كانا مالك فاعتقا واعتقت ويحوز ان يتزوجها ويجعل العتق صد اهل ونسبه
 تقديم الزوج في العقد وقيل يشترط تقديم العتق وام الولد ورق وان كان ولدها باية
 ولو مات جاز بيعها وتعلق بموت المولى من نصيب ولدها ولو عجز المصيب سعت في
 المختلف ولا يلزم الولد المسمى على الاشبه وبيع مع وجود الولد في ثمن رقبته اذ
 لم يكن غيرها ولو اشترى الامة نسبه فاعتقها وتزوجها وجعل حقهها مهرها فحله
 ثم مات ولم يترك ما يقوم بثمنها فالاشبه ان العتق لا يبطل ولا يرق الولد وقيل
 ببيع في ثمنها ويكون جلالا كحديثها لرواية هشام بن سالم واما البيع فباعت
 البعل تخير المشتري في الاجارة والفسخ تخيرا على الفور وكذا البيع العبد وتحت
 امة وكذا قيل لو كان تحت حرة لرواية يدها ضعف ولو كانا مالك فباعهما لا شتر
 فكل منهما الخيار وكذا الوبايع احد هاهم ثبت العقد عالم يرض كل واحد منهما
 ويملك المولى المهر بالعقد فان دخل الزوج استقر المهر ولا يسقط لو باع احو
 باع قبل الدخول سقط فان لجاز المشتري كان له المهر لان الاجارة كالعقد
 واما الطلاق فاذا كانت زوجة العبد حرة وامة لعين مولاه فالطلاق

بيد ولا وليس لمولاة اجبارا ولو كانت امه لمولاة كان القربى الى الميراث ولا يشترط
 لفظ الطلاق **النظر الثاني في الملك وهو نوعان الاول**
 ملك الرقية ولا حصر في النكاح به واذا تزوج امته حرمت عليه وطيا ولها ونظر الشبهة
 ما دامت في العقد وليس للمولى استزاعها ولوباها تحتيز المشتري دونه ولا يحل
 لاحد الشريكين وطى المشترك ويجوز ابتياع ذوات الانثى واح من اهل الحرب ابتائهم
 وبنائهم ولو ملك الامه فاعقها حل له وطئها بالعقد وان لم يستبرأ بها ولا تحل لعينه
 حتى تعتق كالحره وبملك الاب موطوعة ابنة وان حرم عليه وطئها وكذا الابن
النوع الثاني ملك المنقعة وصيغته ان يقول احللت لك وطئها او جعلتك
 في حل من وطئها ولم يلقها هما الشيم والستيم الاخر ون تلفظ الا باحة ومنع لفظ
 العارية وهذا باحة او عقد قاله علم الهدى وهو عقد منقعه وفي تحليل امه
 لمملوكه تردد ومساواته بالاجنبي ابنة ولو ملك بعض الامه فاحلته نفسها لم يحرم
 وتحليل الشريك تردد والوجه المنع وليستبتم ما قبلها وله اللفظ فلواحل التليل انقهر
 عليه وكذا اللبس لكن لو احل الوطى حل له ما دونه ولو احل الخدمه لم يتعرض للوطى وكذا
 لا تبقيم الخدمه بتحليل الرطى وولد المحللة حر فان شرط الحرية في العقد فلا سبيل
 على الاب وان لم يشترط ففي الزامه قيمة الولد وايان اشبهها ان لا تلزم ولا باس
 ان يطأ الامه وفي البس غيرا وان ينام بين امتين ويكره في الحرائر وكذا اكره وطى
 الفاجرة ومن ولدت من الزنا ويلحق بالنكاح النظر في امور خمسة

خمسة الاول في العيوب بالبحث في احكامها واقسامها عيوب الرجل اربعة
 الجنون والخصاء والعفن والجرب وعيوب المرأة سبعة الجنون والمجنون ام والبهرص و
 القرن ولا فضا والمعي ولا تقاد وفي المتيقن تر حد اشبه بقوة عيبا لانه يمنع الوطى ولا
 تردد بالعمور ولا بالزنا ولو حدث فيه ولا بالعرج على الاشياء **واما الاحكام**
فمسائل الاولى لا يفسخ النكاح بالعيوب المتجدد بعد الدخول وفي المتجدد
 بعد العقد ثم رد عد العفن وقيل تقسم المرأة بمجنون الرجل المستغرق لا وقات
 الصلوة وان تجدد **الثانية** الخيارات فيه على الفهر وكذا في التديس **الثالثة**
 الفسوخ فيه ليس طلاقا فلا يطرده معه تنصيف المهر **الرابعة** لا يفتقر الفسخ بالعيوب
 الى الحاكم ويقتصر في العفن لفرب الاجل **الخامسة** اذا فسخ الزوج قبل الدخول
 فلا مهر ولو فسخ بعد ذلك فلها المسمى ويرجع به الزوج على المدلس واذا فسخت الزوجة
 قبل الدخول فلا مهر الا في ^{العنف} ولو كان بعد ذلك فلها المسمى واذا فسخت في الخصاء ثبت لها
 المهر مع الخلوة ويعتبر **السادسة** لو ادعت عتة فانكروا لقول قوله مع
 عتية ومنه بقوة يثبت لها الخيار ولو كان متجدا اذا عجز عن وطئها قبل او دبرها
 وعن وطئ غيره ها لو ادعى الوطى فانكروا لقول قوله مع عتية **السابعة** ان فسخت
 مع العفن فلا يبحث وان رقت امرها الى الحاكم **اختلفت** من حين الترافع فان
 عجز عنها وعن غيرهما فلها الفسخ ونصف المهر تقم لو تزوج على انها حرة لا
 فباتت امه فله الفسخ ولا مهر لولم يدخل ولو دخل فلها المهر على الاشياء ويرجع

به على المدلس ويقل موافقاً العشرة أو نصف العشر لو لم يكن له لسوا ذلك انفسهم
 هي لبيان ثمة وجها مملوكا ولا مهر قبل الدخول ولها المهر بعدة ولو اشترط كونهما بنت
 صبيحة فبانت بنت امه فله النصف ولا مهر ويثبت لو دخل ولو تزوج بنت المهرية
 دخلت عليه بنت الامه ردها ولها المهر مع الوطى بالشبهة ويرجع به على من
 ساقها اليه ولذو جهة ولو تزوج اثنان فدخلت امرأة كل واحد منهما على الآخر
 كان لكل مرطوعة مهر المثل على الواطى للشبهة وعليها العدة وقاعد على وجها
 وعليه مهرها الاصلى ولو تزوجها بكرة فوجد هاتيكاً فلا راد وفي رواية يتقضى
 مهرها **النظر الثاني** في المهور وفيه اطراف **الاول** كل ما يملكه المسلم
 يكون مهر عينا كان اودنيا او منقعة كعقلم الصنعة والسورة ويستوى فيه
 الزوج والا جنى بالوجعت المهر استيجارة مدة فحولان اشبههما الجاني ولا نقد
 للمهر في القلة ولا في الكثرة على الاشبه بل يقدر بالتراضي ولا بد من تعيينه بالوصف
 او الاشارة وتكفي المشاهدة عن كيله ووزنه ولو تزوجها على خادم ولم يعين
 فلها وسط وكذا الوفاة على دار او بيت ولو قال على السنة كان جنسها سنة درهم
 ولو مسمى لها مهر ولا يبيها شيئا سقط مسمى له ولو عقد الذميان على خمر او خنزير
 هم ولو اسلم او اسلم احد هما قبل القبض فلها القيمة عينا كان او مضمونا
 ولا يجزى عقد المسلم على الخمر ولو عقد هم ولها مهر ^{المهر} الذمي ^{المهر} وقيل يبطل العقد
الطرف الثاني التقويض ولا يشترط في الصحة ذكر المهر فلو اقبله او شرط

او شرط الا مهر فالحق صحيح ولو طلق فله المنة قبل الدخول وبعد لها
 مهر المثل ويعتبر في مهر المثل حالها في الشرف وفي المنة حاله كالغني يقتسم بالتزويج
 الحر ثلث او عشرة دنانير وفانريد والفقير بالخاصة والدرهم والمتوسط بينهما ولو جعل
 الحاكم لاحد هاتين في تقدير المهر حكم ويحكم الزوج بانشاء وان قل وان حكمت المرأة
 لم يقبلا ومهر المستد ولو طلق الحاكم قبل الدخول فله من مهرها المنة **الطرف**
الثالث في الاحكام وهي عشرة الاول تلك المرأة المهر بالعقد ينصف
 بالطلاق ولا يستقر بالدخول وهو الوطى قبل او دبرا ولا يسقط بالطلاق معه لم
 يقبض ولا يستقر بمجرد الخلوة علم الا سهر **الثاني** قبل اذ لم يسم لها مهر او قدم لها
 شيئا قبل الدخول كان ذلك مهر ما لم يتغير غيره **الثالث** اذا طلق قبل الدخول
 رجع بالنصف ان كان اقبضا وطالب بالنصف ان لم يكن اقبض ولا يستعيد الزوج
 ما يتجدد من النماء بين العقد والطلاق متصلا كان كالسمن او منفصلا كالولد و
 لو كان النماء موجودا وقت العقد رجع بنصفه كالحمل ولو كان المهر ثلثا فمعه او علم
 فغلها رجع بنصف اجرتها ولو ابرأته من الصداق رجع بنصفه **الرابع** لو ا مهرها
 من ميرة ثم طلق صارت بينهما نصفين وقيل يبطل المقدس ويجعلها مهر او هو شبه
الخامس لو اعطاها عوض المهر مشاعا او عيدا او بقا وشيئا ثم طلق رجع بنصف
 المسمى دون العوض **السادس** اذا شرط في العقد ما يخالف المشرع فسد
 الشرط دون العقد والمهر كما لو شرطت ان لا يتزوج او لا يتسمى وكذا لو شرطت تسليم

المهر فاجل فان ماخره تدا عقد اما لو شرطت الا يقبضها علمت ان المهر قد
 جاز ومنهم من خص جواز الشرط بالمصلحة المتباعدة لا يخرجها من قبيل
 ولو شرط لها مائة ان خرجت معه وخمسين ان لم يخرج فان اخرجها الى بلد المهرت فلا مهر
 له ولو لم يمتد المائة وان ارادها الى بلد الاسلام فله الشرط التام لو اختلفا في اصل
 المهر فالحق قول الزوج مع ميمته ولو كان بعد الدخول وكذا لو خلا بها فادعت المراقبة
 التام نعم يقضي الاب مهر ولده الصغير ان لم يكن له مال وقت العقد ولو كان له مال
 كان على الولد العاشق للمراة ان تمت حتى يقبض مهرها وهل لها ذلك بعد الدخول
 فيه فكلان استبهما انه ليس كذلك **النظر الثالث** في القسم والنشور والشقاق
اما القسم فله زوجة الواحدة ليلة ولاشتين ليلتان وثلاثة ثلث والفاصل من
 الاربع له ان يضيعة حيث شاء ولو كن اربا فكل واحد ليلة ولا يجوز الاخلال الا بمع
 العذر او الاذن والولي المصاحبة لا المراقبة وتحقق الزوج بالليل وفي رواية الكرخ
 انها عليه ان يكون عند هان في ليلة ونظرا عند هان في صبيحة فان اجمعت مع الحرة امة
 بالعقد فللمرة ليلتان وثلاثة ليلة والكفاية كالامة ولا قسمه للموطوعة بالملك وتحقق
 اليك عند الدخول بنت الى سبع والثيب بنتك ويستحب التسوية بين الزوجات في
 الاتفاق واطلاق الرجة والجماع وان يكون في صبيحة كل ليلة عند صاحبها **اما النشور**
 فهو ارتفاع احد الزوجين عن طاعة صاحبه فيما يجب له فمضى ظهر من المراة امانة العصيان
 وعظما فان لم تنجم هجره في المضيعة وصورتها ان يوليها ظهره في الفراق فان لم تنجم هجرها

فقصر بها مقتصر على ما قبل معه طاعتها ما لم يكن به رجاء ولو كان المشتري منه علما بالبطالة
 بخبرها ولو تركت بعض ما يجب عليه أو كله استماله جائز في القول ^{أو} الشقاق
 فهو ان يكمره كل منهما صاحبة فاختفى الاستمرار بعيت كل منهما حكما من اهله ولو امتنع
 الزوجان بعينها الحاكم ويجوز ان يكونا اجنيين وبعينهما حكيم لا توكل فيصالحان ان اتفقا
 ولا يفترقان الا مع اذن الزوج في الطلاق والمهر ^{أو} في الميزل ولو اختلف الحكمان لم يعض
 لهما حكم **النظر الرابع** في احكام الاولاد فلهذا الزوجة المأتمة يلحق به مع المدخل ^{منه}
 ستة اشهر من حين الوطى بها وصعولة الحمل واقل وهي ستة اشهر من حين ^{الوطى}
 وقيل عشرة اشهر وهو حسن وقيل سنة وهو متروك فلو اعترفتها او غاب عنها عشرة اشهر
 فولدت بعدة لم يلحق به ولو انكر المدخل **فالقول** قوله مع ميمه ولو اعترفت به ثم انكر
 الولد ثم ينق عنه الاب اللعان ولو اتفقا بالقبول او شاهد نأها لم يجز له نفيه ولحق به
 ولو نكاه لم ينق عنه الاب اللعان وكذا لو اختلفا في مدة الولادة ولو نفي بامارة فجلها ^{يجز}
 الحاقه به وان شربها وكذا الواجب ايمه غيره بزمانه ملكها ولو طلقها رجعت فاعدت وتزوجت
 واستولد له من مئة اشهر فهو لاوله ولو كان لمئة اشهر فصاعدا فهو للاخير ولو لم تزوج
 فهو لاول عالم يتجاوز اقصى الحمل وكذا الحكم في الامه لو باعها بعد الوطى وولد الموطوعة ^{للها} بها
 يلحق بالمولى ويلزمه الاقرار به لكن لو نكاهه انتفى ظاهره ولا يثبت بينهما اللعان ولو اعترفت
 به بعد النفي حتى به وفي حكمه ولد المئعة وكل من اقر بولده ثم نقاه لم يقبل نفيه ولو طلقها المولى
 واجتنب حكمه للمولى فان حصل فيه اماره يغلب معه الطعن انطلس منه لم يجز له الحاقه ^{نفيه} ولا

بل يشبهه ان يوصى له بشيء ولا يورثه ميراث الاولاد ولو وطئها البائث والمشتري
 فالتولد للمشتري الا ان يقصر الزمان عشرين سنة اشهر ولو وطئها المشتري كون فولدت و
 قد اعوه اقرب بينهم والحق بمن يخرج اسمه ويغرم حصص الباقين من قيمته وقيمتة امه
 ولا يجوز نفق الولد لمكان العز ولا مع المتهمة بالزنا والمطوعة بالشبهة يلحق ولده بها
 بالوطي ولو تزوج امرأة لظنة خلوها فيانت محضنة ^{الاول} ت على بعد الاعتدال من الثاني
 وكان الاولاد للوطي مع الشرائط ويلحق بذلك احكام الولادة وسننها
 استبداد النساء بالمرأة وجوب الامم عدمهن ولا باس بالزوج وان وجدن ويستحب
 غسل المولود هذا الا ان في اذنه اليمنى والاقامة في السيرة وتحنيكه بقرية الحسين عليه
 السلام وجماعة الفرات ومم حد منه جماعة عذب فم لم يوجد الاماء علم خلط بالصل
 او القم وقيمتها باسماء المستحقة وان يكنه ويكره ان يملكه محمد يابى القاسم وان
 يسمى حكيم او خالد او حارثا او فاككا او ضرا او سيقب خلق راسه يوم السابع
 مقدما على الحقيقة والصدق بوزن شعرة ذهبيا او فضة ويكره القنارح ويستحب
 نقب اذنه ونقانه فيه ولو اخرجاز ولو بلغ وجب عليه الاختتان وخفض الجارية
 مستحب وان يعق عنه فيه ايضا ولا يخرجى الصدقة بثمنها ولو عجزت وقع الملكة و
 يستحب فيها شروط الاختمية وان يخص القابلة بالورك والرجل ولو كانت ذمية
 اعطيت ثمن المربع ولو لم يكن قابلة تصدقت به الام ولو لم يعق الولد استحب للمولود
 اذا بلغ ولو مات الصبي في السابع قبل الزوال اسقطت ولو مات بعد الزوال لم ^{سقط}

لم يسقط الاستحياء وكبره ان ياكل منها الرأب وان يكسر شيئ من عظامها بل يقبل
 مما صلب الاعضاء ومن التواضع الرضاع والحضانة وافضل
 ما رضع لبن امه ولا يجبر الحره على ^{الرضاع} ولدها ويجبر الامة مولاهما والحره الاجرة
 على الاب ان احتاربت الرضاع وكذا الوارضة حادتها ولو كان الاب ميتا فمن
 حال الرضع ومدة الرضاع حولان ويجوز الاقتصار على احد وعشرين شهرا الا
 اقل والزيادة شهرين ومثلهن لا اكثر ولا يلزم الوالد اجرة ما نراد عن جولين و
 الام احق بارضاعه اذا تقوت او قفت بما يطلب غيرها ولو طلبت زيادة عما تقم
 غيرها فلا لاب نزع واسترضاع غيرها واما الحضانة فالام احق بالولد
 مدة الرضاع اذا كانت حرة مسلمة واذا افضل فالحره احق بالبت المقيم سنين
 وقيل الى التسع والاب احق بالابن فلوتر وجت الام سقطت خصانتها ولومات الابي فالام
 احق به من الوصي وكذا لو كان الاب مملوكا او كافرا كانت الام الحره احق به ولوتر وجت
 فان اعتن بالحضانة له ^{الاب} النظر الخامس في النفقات واسبابها ثلثة الزوجية والقرابة
 والملك اما الزوجية في وجوب نفقتها شرطان العقد الدائم فلا نفقة للمستقيم بها
 والمكين الكامل فلا نفقة للناشرة ولو امتعت لعذر شرعي لم تسقط كالمرض والحيف
 وفعل الواجب اما المندوب فان منعها منه فستمرت سقطت نفقتها وتحت
 الزوجية المفقدة ولو كانت ذمية او امة وكذا المستعنة المطلقة الرجعية دون البائن
 والمتوفى عنها زوجها الا ان تكون حاملا فتلبث نفقتها في الطلاق على الزوج حتى تضع

وفي الوفاة في نصيب المولى على أحد الوبايتين ونفقة الزوجة مقدمية على نفقة الإناث
ويقضى لوفات وأما القرابة فانفقة على الابوين والأولاد اللازمة وفيمن على
من الأبناء والأعمام ثم دأبوا في الزوم ولا يجب على غيرهم من الأقارب بل يستحب
ديناك في الوارث ويشترط في الوجوب الفقر والعجز عن الاكتساب ولا تقدر النفقة
بل يجب بذل الكفاية من الطعام والكسوة والسكن ونفقة الولد على الأب ومنه
أو فقره فعلى الأب وإن على مربياء مع عدم توجب على الأم وأما الأقارب لا فقر
ولا يقضى نفقة الأقارب لوفات وأما المملوك فنفقة واجبة على مولاه وكذا
الامة ويرحم في قدر النفقة إلى عاقبة ماله امتثال المولى ويجوز فخارجة المملوك
على من ينجى فافضل يكون له فان كفاه والا ثم المولى ويجب النفقة على اليها المملوك فان
اجتمع ملاكها اجبر على بيعها أو خيها الكفاية مقصودة بالذي يحكم كتاب الطلاق
والنظر في اركانه واقسامه ولولاه الركن الأول في المطلق ويعتبر فيه البلوغ
والعقل والاختيار والعقد فلا اعتبار بطلاق الصبي وفيمن يلزم عشرة رواية بالخيار
فيها ضعف وظن عنه الرولى لم يقيم الا ان يبلغ فاسد العقل ولا يصح طلاق المجنون و
لا السكران ولا الكراهة ولا الغضب مع ارضاق القصد الركن الثاني
في المصلحة ويشترط فيها الزوجية والدوام والطهارة من الحيض والنفا من اذا كانت
مدخولا بها ومن وجب حاضر معها ولو كان غائبا صح وفي قدر الغيبة اضطراب
محصله اتفاقا من ظهر الى آخره ولو خرج في ظهر لم يقر بها فيه صح طلاقها من غير

بعد الطلاق المحقة وقين برؤية الحاكم **الثالث** وان لم يقص بمعدن تقاسبت
 وعشرون يوماً ولخطان **والثبت** الآخر من العدة بدلالة على طرح **الثالث**
 في المستترية وهي التي لا تحيض وفي سقم من تحيض وعد ثلثة اشهر وهذه شرعية
 المستور والحيف وقد باسبقتها المرات في الثالث حجة وباعت الثانية او
 الثالثة صيرت تسعة اشهر لاحتمال الخط ثم اعتدت بثلاثة اشهر وفي رواية
 ثمانية اشهر ثم تعد بثلاثة اشهر ولا حد في الصغيرة ولا اليائسة على الاشهر وفي
 حد الياسر وايان اشهرها خمسة اشهر ولو كانت المطلقة للحيف مرة ثم بلغت
 الياسر كملت العدة في شهرين ولو كانت لا تحيض الا في خمسة اشهر او ستة اعتدت
 بالاشهر المربع في الحامر وعد ثمانية اطلاق الوضع ولو بعد الطلاق بالخط ولم يكن
 قائماً بمحققة حمل ولو طلقها فادعت الحمل ترى بها أقصى الحمل ولو وضعت ثمرها بان
 به على تردد ولم تنكح حتى تضع الاخر ولو طلقها رجعياً ثم مات استأنف عدة الوفاة
 ولو كانت بلائياً انقضت على علم عدة الطلاق **الخامس** في عدة الوفاة تعد
 الحرة بأربعة اشهر وعشراً اذا كانت حاملاً صغيرة كانت اوكبيرة دخل بها ولم يدخل
 وما بعد الاجلين كانت حاملاً ولم يولد لها وهو ترك الزينة ون المطلقة ولا ^{حد}
 على الامة **السادس** في المفقود لا خيار له رجعية ان تعرف جرمه او كان له ولي يتفق
 عليها ثم ان فقد الامر ان ورافت امرها الى الحاكم اجلها اربع سنين فان وجد له ولا
 امرها بعد الوفاة ثم اباحتها **السابع** فان ساء في العدة فهو اهلك بها وان خرجت وتزوجت

فلا يسبيل له وان خرجت ولم تنزح فحق ان اظهرها انه لا يسبيل له عليها السابع
 وعدة الاماء والاستبراء وعدة الامة في الطلاق مع الدخول قران وهما اظهران على
 الاستبراء ولو كانت مستبراة خمسة واربعون يوما تحت عبد كانت او تحت حر ولو اعتقت
 ثم طلقها لمها عدة الحرة وكذا لو طلقها رجبيا ثم اعتقت في العدة اكلت عدة الحرة و
 لو طلقها بانثاء اعتدت عدة الامة وعدة الذمية كالحرة في الطلاق والفرق على الاستبراء بعد
 الامة من الوفاة بشهرين وخمسة ايام ولو كانت حائلا اعتدت مع ذلك بالنسبة واما
 ام الولد فتعد من وفات الزوج كالحرة ولو طلقها الزوج رجبيا ثم طلقها وهي في العدة
 استأنفت عدة الحرة ولو لم تكن ام ولد استأنفت عدة الامة للوفات ولو مات الزوج
 الامة ثم اعتقت اتمت عدة الحرة فاعلم الجانب الحرة ولو وطئ الولي امته ثم اعتقها اعتدت
 بثلاثة اشهر ولو كانت زوجه الحرامه فاتباعها بطل نكاحها وله وطئها من غير استبراء
 ثممة لا يجوز لمن طلق رجبيا ان يجزى الزوج من بنية الا ان تأتي بها حصة وهو طاهر
 به الحد وقيل اصابه ان تزوي اهلك ولا تحريم هي فان اضطربت خرجت بعد انصاف
 اللين وعادت قبل العجز ولا يلزم ذلك في الميائين ولا المتوفى عنها بل يثبت كل منهما حيث
 شاعت وتعد المطلقة من حين الطلاق حاضرا كان المطلق او غائبا اذا عمرت الوقت
 وفي الوفاة من حين يبلغها الخبر **كتاب الخلع والمباراة والكلام في العقد**
 والشرايط والموافق وصيغة الخلع ان يقول خلتك او فلانة متخلعة على كذا وكذا بكذا قال
 علم العقد نعم وقال الشافعي لا حتى يتبع بالطلاق ولو تزوج كان طلاقا عند المراقبي وضيقا

غير ترضى ولو اتفق في الخوض والجور من تروجه كالتأيب ويشترط انهم وهما من عقل
 ظهر لم يجامعا فيه وفيه قضا اعتبارا في الصغيرة والياثة والحاصل اما المسترابة
 فان تأخرت الحقة صيرت ثلثة اشهر ولا يقع طلاقها قبله وفي اشهر اربعين
 المطلقة تردد **الركن الثالث** في الصغيرة ونقص على طلق تحصيل الموضع
 الاتفاق ولا يقع بخلية ولا برية وكذا لو قال اعتدى ويقع لوقاهل طلق فلا
 تحل نعم ويشترط تحريمه عن الشرط والصقة ولو نشر الطقة باثنين او ثلث صحت
 واحدة وبطل التفسير ويؤيد بطل الطلاق ولو كان المطلق يتعد الثلث لزمه
الركن الرابع في الاشهاد ولا بد من شاهدين يسمعا ولا يشترط
 استدعائهما الى السماع ويعتبر فيهما العدالة ونقص الامحاب يكفي بالاسلام
 ولو طلق ولم يشهد ثم شهد كان الاول نفوا ولا يقبل فيه شهادة النساء **النظر**
الثاني في اقسامه وينقسم الى بدعي وسنة فالبدعي طلاق الحائض الحائض
 مع الدخول وحضور الزوج او غيبته دون البلدة المسترفة وفي طهر تدعى بها فيه
 وطلاق الثلاث المرسله وكله لا يقع وطلاق السنه ثلاث بائن ورجعي وللعدي
 فابائن فالا يصح معه الرجعة وهو طلاق الياسه على الاظهر ومن لم يدخل بها والصغير
 والمحلقه والمباراة عالم بترجوا في البدر والمطلقة ثلاثا بينها رجبان والرجعي ماتهم
 معه الرجعة ولو لم يرجع وطلاق العدة ما يرجع فيه ويواقع ثم قلده تحرم في التاسعة
 ثم يامر بدواعداها تحرم في كل ثالثة حتى تنكح رجلا خيرا وهمها مساك

الاول لا يقع استيفاء المدة تحريم انثنته الثانية يوم طلاق الحامل
 لثنته كما يقع المدة على الاشبه **الثالثة** يوم ان يطلق ثانية في الظهر الذي طلق فيه
 وراجم فيه وان لم يطأه لكن لا يقع المدة **الرابعة** لو طلق غائبا ثم حضر ودخل بها
 ثم ادعى الطلاق لم يقبل دعواه ولا ثنية ولو ادعى ما لم يقبل **الخامسة** اذا طلق
 الغائب واراى العقد على احدها او على خامسة تريض تسعة اشهر احتياطا للمظن
الثالث في النواحي وفيه مقاصد يكره الطلاق لمريض ويقع لو طلق ويرث نرجته
 في العدة الرجعية وتترتب هي لو كانت الطلاق بائنا المسنة ما لم تزوج او لم يبرء من مرضه
المقصد الثاني في المخلو ويعتبر فيه البلوغ والوطى في القيد
 بالعقد الصحيح المدام وهذا يهدد طلاق الثلاث فيه روايان اشهرهما انه يهدم
 ولو ادعت انها تزوجت ودخل بطلق فلهما والقبول اذا كانت ثنية **المقصد**
الثالث في الرجعة تقع نظفا لقوله راجعت وفلا كالوطى والقبلة واللمس بالشفق
 ولو انكروا الطلاق وكان بهجة ولا يجب في الرجعة الاشهاد بل يستحب ورجعة الانكسار
 بالاشارة وفي رواية بلخذ القناع ولو ادعت انقضاء العدة في الزمان المحقق قبله
المقصد الرابع في العدة و **فصل الاول** لاعدة على
 من لم يلد خل بها عد المتوفى عنها زوجها ونحو النكاح الوطى قبل او دبر ولا يجب
 بالخلوة **الثاني** في المستقيمة الحيض وهي تعد بثلاثة اطوار على الاشهر اذا
 كانت حرة وان كانت تحت عيد وتحسب بالظهر الذي طفقها فيه ولو خاضت بعد

مرفوعاً عند الشيخ لم يقل بوجهها وادعوا اليهم ان يكون فدية في الحال ولا نقد
 فيه بل يجوز ان يلخذ مقارناً اعم وصل اليها منه ولا بد من تعيين الفدية وصفاً
 او اشارته واما الشرائط فثلاثة في الحاق المبلوغ وكمال العقل والاختيار والعقد وفي
 المختلقة مع الدخول الطهر الذي لم يجبا معناه اذا كان زوجها حاضراً وكان مثلاً
 تحقق وان يكون الكراهية منها خاصة صريحاً ولا يجب لوقالت لا دخل عليك من
 تكراهي بل يستجب ويصح خلع الحامل مع الدم ولو قيل انفاً تحققت ويصح في العقد خلعها
 فهاهنا من عدلين وتجريد عن الشرط ولا بأس بشرط يققض العقد كما في الشرط
 الرجوع ان رجعت واما الواحق فمسائل الاولى لو خلعها و
 الاخلاق ملية لم يصح ولم يملك الفدية الثانية لا رجعة للحالم فصح بوجه
 في البذل رجوع ان شاء بشرط رجوعها في العدة ثم لا رجوع الثالثة لو اراد
 مراجعتها ولم ترجع في البذل افقر الى عقد جديد في العدة او بعد ها الرابعة
 لا توارث بين المختلئين ولو مات احد هما في العدة لا تقطع العصمة بينهما
 والمباصرة وهو ان يقول بارئك على ذلك وهي تزوجت على كراهية الزوجين
 كل منهما صاحبه وبشرط اتياعها بالطلاق على قول الأكثر والشرائط المعبرة في
 الحالم والمختلقة مشترطة ههنا لا رجوع للزوج الا ان ترجع في البذل واذا اخرجت
 من العدة فلا رجوع لهما ويجوز ان يقاد بها بقدر وصل اليها منه فادون ولا يحل
 له ما زاد عنه كتاب الطهار و ينقد بقول انت على كراهي ان اختلفت

حر وقت الصلوة وكذا يقع لو شبهها بغيرها ^{بحكم} نسيانها أو رضاها ولو قال كسفر أحي أو يدخل
 لم يقع وقيل يقع بهما وإشقيهما نصف ويشترط أن يسعم نقطة ومشاهد
 أعد له وفي صحة مع الشرائط وإتيان أشهرهما الصحة ولا يقع في عيب ولا إضرار
 ولا غضب ولا سكر ويعتبر في المظاهر البلوغ وكال عقل والاختيار والبصيرة والمظاهر
 ظهر الذي لم يجامعها إذا كان زوجها حاضرا ومثلها من تخيف وفي اشتراط الدخول تردد
 والمروى لا يشترط وفي وقوعه بالمعتم بها قولان استيهما الوقوع وكذا الموطوعة بالماء
 والمروى أنها كالحرة وهما مسائل **الأولى** الكفارة تجب بالعود وهو إرادة
 الوطى والأقرب أن لا يستقر لوجوبها **الثانية** لوطعها وراجع في العدة لم تحق
 يكفر ولو خرجت فاستأنف الكاس فيه وإتيان أشهرهما أنه ككفارة **الثالثة** لوطعها
 من أربع بلفظ واحد لزمه أربع كفارات وفي رواية كفارة واحدة وكذا المجت لو كرر
 ظهور الواحد **الرابعة** تحرم الوطى قبل التكفير ولو وطى حامل الزمة كفارتان ولو
 كرر لزمه بكل وطى كفارة **الخامسة** إذا طلق الظاهر مت حتى يكفر ولو طقه بشرط
 لم تحرم حتى يحصل الشرط وقال بعض الأصحاب أدبوا قم وهو بعيد ويقرب إذا كان الو^ط
 هو الشرط **السادسة** إذا عجز عن الكفارة قبل يحرم وطئها حتى يكفر وقيل تجزى
 بالاستعفار وهو شبه **السابعة** مدة التوبى ثلثة أشهر من حين المرافعة و
 عند أقضاها يضيئ عليه حتى يغفر أو يطلق **كتاب الأيلاء** ولا ينعقد إلا
 بإسم الله سبحانه فلو حلف بالطلاق أو العاق لم يصح ولا ينعقد إلا في إضرار ولو حلف

الحلف لصالح لم ينقذ كما لو حلف لاستقر أو لها بالوحي أو صلاح اللبن ولا شيء
 يكون مطلقاً أو يزيد من أربعة أشهر ويعتبر في المولى البلوغ وكما العقل و
 الاختيار والعقد وفي المرأة الزوجية والدخول وفي وقوعه بالمهتمة بها قول
 المروى أنه لا يقع وإذا رافعة انظر إلى الم أربعة أشهر فإن أصر على الإمتناع
 ثم رافعة بعد المدة خيرة الحاكم بين الفسقة والطلاق فإن امتنع حبسه وضيق
 عليه في المطعم والمشرب حتى يكثر ويفى ويطلق وإذا طلق وقهر رجياً وعليها العاقبة
 من يوم طلقها ولو ادعى الفسقة فكرت في القول فتمت عليه وهو يشترط في
 ضرب المدعى المرافعة قال الشافعي نعم والروايات مطلقة ولتتبع ذلك بذكر الكفارة
 وفيه مقصد الأول في حصرها وتنقسم إلى رتبة وخيرة وما يجتمع فيه الأمران
 وكفارة الجمع كالمرتبة كفارة الظاهر وهي عتق رتبة فإن لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ومثلها كفارة قتل الخطاء وكفارة
 من أفطر يوماً من قضاء شهر رمضان بعد الزوال عامداً إطعام عشرة مساكين
 فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات والخيرة كفارة شهر رمضان وهي عتق
 رتبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا ومثلها كفارة يوماً من أفطر
 منه وإحدى العتقين وكفارة الحلف على شيء إذا كفارة الحلف النذر
 فنية ~~وهي~~ شهرها أنها صفيوة وما يجتمع فيه الأمران كفارة اليمين وهي عتق رتبة
 أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم فإن لم يجد صام ثلثة أيام متتابعات وكفارة

الجوع كقولهم من هذا صديقا وهي حق رتبة وصيام شهرين متتابعين وا طعام
 ستين مسكينا **مسائل ثلث الاولى** قيل مر جلف بالبراعة ثم كفارة
 ظهار ومن وطئ في المحيض عاملا الزمة حيا في احواله ونصف في وسطه وربع في آخره
 ومن تزوج امرأته في عدتها فارتقا وكفر بخمسة اصواع من دقيق ومن نام صلبوة
 النساء ^{ونصف} فحجها ثم نصف الليل اصبح صائما والا استحباب في الكل شبه الثأر
 في جز المرأة شهر واسمها في المصاب كفارة شهر رمضان وقيل كفارة مرتبة وفي نكح
 في المصاب كفارة يمين وكذا في خلع ش وجهها وكذا في ش رجل ثوبه بموت والده
 او زوجته **الثالثة** في نذر انوب يوم فحجر عنه تصدق باطعام مسكين مد من
 من طعام فان حجر تصدق بما استطاع فان حجر استغفر الله **المقصد الثاني**
 في خلا المكافرة وهي العتق والا طعام والكسوة والصيام **اما العتق** فيعتق
 الواحد في المرتبة فيحقق ذلك بملك الوقية او الثمن مع امكان الا ببيع ولا بد من
 كونه مومنا او مسلمة وان تكون سليمة عن العيوب التي تعلق بها وهل يجزئ المدين
 قال في النهاية لا في غير هاب الجواز وهو شبه ويجزئ الا في عالم يعلم موته وام الولد
اما الصيام فيعتق مع الفجر عن العتق في المرتبة ولا يباع ثياب المدين ولا
 المسكن في المكافرة اذا كان قدرا الكفاية ولا الخادم ويلزم الحر في كفارة قتل الخطاء و
 الظهار صوم شهرين متتابعين وللملوك صوم شهر فاذا صام الحر شهر او من الثاني
 شيئا ادريوفا اتم ولو انظر قبل ذلك احوالا لا تحذر كالحيض والنكاح والاعطاء وال

والمرض والمجنون واما الاطعام فيعتق في الحرثبة مع الفجر من الصيام ويجب
 اطعام العبد وكل واحد من من الطعام وقيل هل ان مع القدرة ولا يجزى اعطائه لما
 دون العبد ولا يجزى التكرار من الكفاية الواحدة مع العلق ويجوز مع المقدور ويصم
 ما يغلب على قوته ويستحب ان يصم الجسد او اعضاء اللحم او وسط الخلق واما ما لا اللحم ولا يجزى
 اطعام الصغار مقدرين ويجزى منقذين ولو انفقوا انصحب الانسان بواحد مما
الاولى كسوة الفقير ثوبان مع القدرة وفي رواية يجزى الثوب الواحد وهو
 اشبه وكهاتم الايلاء مثل كهاتم الصين الثالثة من حجر عتق قد قبل في الصيام ثم تمكن
 من العتق لم يلزمه العود وان كان افضل الثالثة على من وجب عليه صوم شهرين عتقا
 فحجر صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر بصدق عن كل يوم بعد من طعام فاق لم يستقم
 الله تعالى سبحانه الرابعة بشرط في المكفر البلوغ وكما لا العقل والايمان وثمة المقررة
 واليقين كتاب اللعان والعنف في امر **اربعة الاول** المسبب وهو
 امران قد الزوجه بالزنا مع ادعاء المشاهدة وعدم البينة ولا يثبت لو قد نفيا
 في حد وبائة ويثبت لو قد نفيا في جهة **الثاني** الكا من ولله امر اشبه لسته اشهر
 فصاعدا من جهة موطوعة بالحد الذي أم طليحا وادنى اقصى الجوارك والموك ولله بعض
 فراقها ولم تزوج اذ بعد ان تزوجت ولدت لاف من ستة اشهر منذ دخل الثاني الثاني
 والشه ائط ويصبر في الملا عن البلوغ وكما لا العقل واللعان الكافر تولا ان اشبهها الجوار
 وكذا المملوك وفي الملا عن البلوغ كما لا العقل والسلامة من الصوم والحرس ولو قد نفيا

مع احدهما بما يوجب اللعان حرمت عليه وان يكون عقد هادئاً وفي اعتبار الدخول
 قولان المروى انه لا يقع قبله وقال ثالث بثبوتها للذوق دون نفى الولد وثبت بين الحر
 والمملوك وفي رواية بالنكاح وقول ثالث بالفرق ويعلم ان الحاص لك لا يقع عليها الحد
 حقنضم الثالث الكيفية وهو ان يشهد الرجل اربعاً بالله يانه لمن الصادقين فيما
 اراه اياه ثم يقولان لعنة الله عليه اكان من الكاذبين ثم تشهد المرأة اربعة اياه انه
 لمن الكاذبين فيما رآه اياه ثم تقولان لعنة الله عليه اكان من الصادقين والواجب
 فيه المنطق بالشهادة وان يبدع الرجل باللفظ على الترتيب المذكور وان يعينها
 بالذكر او الاشارة وان يطق باللفظ العربي ^{مع تعينه} والمستحب ان يجلس الحالم مستديراً القبلة
 وان يقف الزوج من يمينه والمرأة عن يساره وان يحضر من يسمع ووعظ الرجل بعد
 الشهادة قبل اللعن وكذا المرأة قبل ذكر الغضب **الرابع في الاحكام وهي**
اربعة الاول يتعلق بالذوق وجوب الحد على الترويح وبلغانه سقوط
 ثبوت الرحم على المرأة ان اعترفت او نكلت ومع عدمها سقوطه عنها وانقضاء الولد
 عن الرجل وتكررها عليه موبداً ولو نكل عن اللعان واعترفت بالكذب حد للذوق
الثاني لو اعترفت بالولد في انكار اللعان لحق به ونواصراً وعليه الحد ولو كان بعد
 اللعان لحق به وورثته الاولاد ولم يرثه الاب ولا من يقرب به وورثته الام ومن يقرب
 بهادراً سقوط شهادتها وبيان اشهرها المسفوف ولو اعترفت المرأة بعد اللعان لم
 يثبت الحد الا ان تقر اربعاً على تردد الثالث ^{المطلوب} دعوت المحل منه فلو كان

فان اقامت بيته انه ارغى عليه المستر لا عفا وبانت منه وجليه المهر كمل وهي رواية
 علي بن جعفر عن اخيه وفي النهاية ان لم يقيم بيته لزمه نصف المهر وصريت ثأته سوط
 وفي ايجاب الجلد اشكال الرابع اراقد مقامات قبل اللعان فله الميراث وعليه الحد
 للوارث وفي رواية ان يصرح ان قام رجل من اهلها فلا عنه فلا ميراث له وقيل لا يسقط
 الاثر لا استقراره بالموت وهو حسن كتاب العتق والنظر في الرق واسباب
 الازالة اما الرق فيقتص باهل الحرب دون اهل الذمة ولو اختلفوا ثبتت ابطالها
 بجائز ظلم ومن امره على نفسه بالرقية فختار في صحته من رايه حكم برقية واذا بيع في
 الاسواق ثم ادعى الحرية لم يقبل منه كالبينة ولا يملك الرجل ولا المرأة احد الا بدين
 ان سفلوا وكذا لا يملك الرجل خاصة بحدات الرحم من النساء المحرمات كالثالثة والرابعة
 والاخت وبنتها وبنت الاخ وبنته هو لا عبد الملك ويملك غيره من الرجال والنساء
 على الكراهية وبنا كذا الكراهية فيمن يرضه وهو يفتق عليه بالرضا من يفتق بالنسب فيه
 روايتان اشهرهما انه يفتق ولا يفتق على المرأة سوى العمودين واذا طلق احد
 الزوجين صاحبه اهل العقد بيتهما ويثبت لهما اما اثر الة الرق فاسبابها
 اربعة المالك وابنا شربة السراية والعوارض وقد سلف المالك واما المباشرة
 فاعتق والكتابة والتدبير
 وفي اقية العتق شرود ولا اعبار بغير ذلك من الكتابات وان قصد بها العتق ولا
 تأمى ابنتا لا الكتابة مع العتق على العتق ولا يصح جعله مجتبا ولا بد من برائة

عن شرط متوقع وجعته ويجوز ان يشترط مع العتق شيئا ولو شرط اعادته في العتق ان
 خالف فعولان المروى الملزوم ويشترط في المقتضى جواز العتق ولا اختيار والقصد
 والقرينة وفي عتق الصبي اذا يلزم حشره رواية بلجواز حسنة ولا يلزم عتق السكران وفي وقوع
 عن الكافر تردد ويعقب في المقتضى ان يكون مملوكا حال العتق مسلما ولا يلزم لو كان كافرا و
 يكره لو كان مخالفا ولو نذر عتق لحد هما المزم ولو شرط المولى على العتق الحد منه نرا مانا
 معينا مع ولو اتي ولو مات المولى فوجد بعد الموت ففعل للموتبة استحقاقه المروى لا
 واذا اطلب المملوك البيع لم يجب اجابته ويكره التفريق بين الولد وامه وقيل يحرم واذا
 اتى على المملوك المومن بسبع سنين استحب عتقه وكذا الوضرب مملوكه ما هو وحد و
ههنا مسائل الاولى لو نذر تحرير اول مملوك يملكه فذلك جماعة يخرج في احد
 وقيل يفرج بينهم وقال ثالث لا يلزمه عتق الثانية لو نذر عتق اول مائتة فولدت
 ثلثين عتقا **الثالثة** لو اعتق بعض ما يملكه فقتل له هل اعتقت مما يملك فقال نعم
 لم ينصق الا من سبق عتقه **الرابعة** لو نذر عتق امه ان وطئها فخرجت عن ملكه
 اغتلت اليمن وان طاعت اليه ملك مستانفعا **الخامسة** لو نذر عتق كل عبيد قد يم
 في ملكه اعتق من كان في ملكه مدة ستة اشهر فصاعدا **السادسة** مال المعتق
 لمولاة وان لم يشترطه وقيل ان لم يعلم به فهو له وان علم ولم يستثنه فهو للعبد **السابعة**
 اذا اعتق ثلث عبيد استغفرهم الثلث بالقرعة واما السرارية فمن اعتق شقفا
 من عبيد عتق كله ولو كان له شريك قوم عليه نصيبه ان كان موسرا وسمى العبد في

فإن ياتيه الكان المعلق مفسراً وقد انقضت الأضار فله الكان موصراً وبطل العاقبة
 الكان مفسراً وإن قصد القرية لم يلزم فله وسعى العبد في حصته الشريك على حصته و
 إذا علق الحامل يتحرر والحمل ولو استثنى راقمه له واية السكوني وفيه مع ضعف المستند
 اشكال فمشاء عدم القصد الى عتقه واما العوارض فالعقود والجنون والمجنون
 وتشكيل المولى بعيداً والحق الاحكام بالاقاد فحق حصول احد هذه الاسباب فيه
 العتق وكذا اذا اسلم العبد في دار الحرب سابقاً على المولاة وكان دار ثالا وارثه غير
 دفعت يقيقه الى مولاة كتاب التدبير والمكايمة والاستيلاء اما التدبير
 فلفظه الصريح ان حر بعد وفاتي ولا بد فيه من النية ولا حكم لعبارة الصبي والمجنون
 ولا السكران والخارج الذي لا قصد له وفي اشتراط القرية تردد ولو حملت المدبرة بعد
 التدبير بين فولد مدبراً كخيسها ولو رجم المولى في تدبيرها لم يعصم رجوعه في تدبيرها ولا
 وفيه قول آخر ضعيف ولو ولد المدبر من مملوكة كان ولده مدبرين ولو مات الاب قبل
 المولى لم يبطل تدبير الاولاد وعقوبه بعد موت المولى من ثلثة ولو قصر الثلث سواها
 بقي منهم ولو تدبر الجلي لم يسر الى ولدها وفي رواية ان علم بحملها فاقبطنها بمنزلة
 ويعتبر في المدبر جوارح التصرف والاختيار والقصد وفي صحة من الكافر تردد اشبه
 الجواز والتدبير وصية يرجم فيه المولى متى شاء فلو رجم قوله لا حكم قطعاً اطلاقاً
 او هبة فقولان احد هما يبطل التدبير وهذا الاشبه والاخر لا يبطل ويمضي البيع في
 خدته وكذا الهبة والمدبر رقيق ويترجم بموت المولى من ثلثة والمدبرين مقدم على التدبير

فإن اشتراط اشتراط مالك الشريك

من مولاة لا يبطل تدبيرها وحق في ثلثة من الثلث ولو حملت

سواء كان سابقا على الدين براء أو متأخرا عنه وفيه رواية بالفضل متروكة ويظهر التخيير
بابان المديرو ولو ولد له في حال اباقة كان اولاده رفا ولو جعل خدمة عبدا
لغيره ثم قال هو حر بعد وفات المخدم معهم على الرواية ولو اتي لم يطل تدبيره وصا
سخر ابا الوفا ولا سبيل عليه **والمكاتب** تبعة فسد على بيان امر كافوا واحكامها والاك
امر بعة العقد والملك والمكاتب والعوض **والكاتب** مستقيمة مع الدنيا
وامكان الاكساب ويؤكد بسوا الملوك ويستحب مع القاسم ولو كان عاجزا
وهي قيمان فان انصرف على العقد ففي مطلقه وان اشترط عود رفا مع العجز
مشرطة وفي الاطلاق يتخير بقدر ما ادى في المشروطه يرد رفا مع العجز وحده
ان يوترق العجز عن محله وفي رواية ان يتجأ الى بنم وكذا الوعلم منه وقت العجز ويستحب
المولى الصبر او عجز وكما اشترطه المولى على المكاتب لانهم عالم بخالف المشروع ويعتبر في
المالك جواز المقر والاختيار والقصد وفي اعتبار الاسلام ترد اشهر انه
لا يعتبر في الملوك التكليف وفي كتابة الكافر ترد اظهر المنع ويعتبر في العوض
كونه دينيا من جلا معلوم الهدى والوصف مما يصح تملكه للمولى ولاحد لاكثر لكن يكره
ان يتجاوز قيمة ولود نعم ما عليه قبل الاجل للمولى في قبضة بالخيار ولو عجز المطلق
عن الاداء فله الاله من سهم الرقاب وجوابا **واما الاحكام فمسائل**
الاولى اذا مات المشرط بطلت الكتابة وكان ماله واولاده لمولاه وان مات
المطلق بقدرته يتخير منه بقدره وكان ماله من ماله بنية ما بقى من رتبة

رقية ولورثة بنسبة الحرية الكفاية أما الأصل فلا يتم منهم بقدر ما تمتر
 منه وأما ما بقي من مال الكتابة فإذا ادّوا لا يتمتر وأدلم يكن لهم مال سوا ما فيها
 بقي منهم وفي رواية يودون ما بقي من مال الكتابة وما فضل لهم والمطلق إذا وصى أو
 وصى له صم في نصيب الحرية وبطل في الزائد وكذا لو وجب عليه حد قيم عليه من حد
 الأحرار بنسبة ما فيه من الحرية ومن حد العبيد بنسبة ما فيه من الرقية ولو في
 المولى بمكاتبه المطلقة سقط عنه من الحد بقدر نصيبه منها وحده بما تمتر منها
 الثانية ليس المكاتب التصرف في ماله بنية ولا علق ولا إقراض إلا بإذنه
 وليس للمولى التصرف في ماله لغيره لا استيفاء ولا تحلل وطى الكتابة بالمالك ولا بالعقد
 ولو وطنها طرفة الزمة مهرها ولا تبرؤح إلا بإذنه ولو حله - الكتابة كان حكم
 ولده حكمها إذا لم يكونوا أحرار الثالثة يجب على المولى إعانة من الزكاة ولو لم يكن
 استحب تبرعاً وأما الاستيلاء فهو يتحقق بملوك أمته منه في ملكه
 وهي مملوكة لكن لا يجوز بيعها ما دام ولدها إلا في شئ رقيقها إذا كان ديناً على المولى
 ولا وجه لقضائه خير ولومات الولد جاز بيعها وتبرؤت المولى من نصيب ولدها
 ولو لم يخلف الميت صواها علق منها نصيب ولدها وسعت فيما بقي وفي رواية تقوم
 على ولدها النكاح موصراً وفي رواية محمد بن قيس عن أبي جعفر ع في ولادة نصرانية
 أسلمت وولدت من مولاهما غلاماً مات فاعتقت وتزوجت نصرانياً وتفرغت وولدت
 نقارصاً ولدها لا ينهها من سيدها وتجلس حتى تضع وتقبل وفي النهاية يفعل بها ما يفعل

بالمقدمة والمراد بتشاذر كتاب الاقرار والنظر في الامكان والملاحقة

الامر كان اربعة الاول الاقرار وهو اخبار الانسان بحق لانهم له

ولا يختص فقط ويقوم مقامه الاشارة ولو قال لي عليك وكذا فقال نعم او اجل فهو اقرار

وكذا الوقال ليس لي عليك كذا فقال بلى ولو قال نعم قال الشك لا يكون اقرار وفيه تردد

ولو قال انا مقرر لم يلزمه الا ان يقول به ولو قال بعينه او عينه فهو اقرار ولو قال عليك

لي كذا فقال اقرن او انتقد لم يكن شيئا وكذا الوقال اقرن بها او انتقد هاها الوقال اخطبني

بها او قضيتكها فقد اقر وانقلب مدعيها الثاني المقر ولا بد من كونه مكلفا غير مختارا

جائزا القصر فلا يقبل اقرار الصغير ولا المجنون ولا العبد بما لا يملك ولا اجابية ولو

قصا ما الثالث في المقر له ويشترط فيه اهلية العقل وقبول اقرار العمل تنزيلا على

الا حقا وان يعيد وكذا الوقرار بعد ويكون للمولى الراعي في امره فلو قال له علي مال

قبول تفسيره بما يملك وان قل ولو قال شيئا فلا بد من تفسيره بما يشئت في الذمة ولو قال

الف ودرهم رجم في تفسيره الالف اليه ولو قال مائة وعشرون درهما فليكن درهم

وكذا كناية عن الشيء فلو قال كذا درهم فلا قرار به درهم يقال الشك لوقا كذا درهم

لم يقبل تفسيره بما قل من احد عشر درهم ولو قال كذا وكذا درهم لم يقبل باقل من ابد

وعشرين والا قرب الرجوع في تفسيره الى المقر ولا يقبل اقل من درهم ولو اقر بشي

موجب فانكر الغريم الاجل لزمه حاكما وعلى الغريم الامين واللواحق ثلاثة

الاول في الاستثناء ومن شروط الاتصال العادي ولا يشترط الجنس ولا نقصا

على اربع اقسام

ولا نقصان للمستثنى عن المستثنى منه فلو قال له على عشرة الا ستة لزومه اربعة
ولو قال ينقص منه لم يقبل ولو قال له على عشرة الا خمسة الاثنية لزومه ثمانية ولو
قال له على عشرة الاثنية الاثنية كان اقرارا باربعة ولو قال له درهمان درهم درهمان
ولو قال له على عشرة الا ثوبا سقط من العشرة قيمة الثوب ويرجع اليه تفسير الحقيقة
فلم يستغرق العشر **الثاني** في تعقيب الاقرار بما يافيه ولو قال هذا المثلون ^{فلو}
فهو لا دل ولا يغير القيمة للثاني ولو قال له على مال من ثمن خم لزومه المال ولو قال
انبت نخيل واكر الباتم الخيار في البيع دون الخيار وكذا الوقال من ثمن
بيع لم اقبه **الثالث** الاقرار بالنصب ويشترط في الاقرار بالولد الصغير
ان كان النوة وجهالة نسب الصغير وعدم المنازع ولا يشترط التصديق لعظم
الاحلية ولو بلغ فانكلم يقبل ولا بد في الكبير من التصديق وكذا في غيره من الا^{قسام}
للتصادقات وانما يثبتها ولا يقدى المتصادقين ولو كان المقر ورثة مشهورين
لم يقبل في النسب ولو تصادقا فاذا اقرار الوارث باخر وكان اولى منه دفع اليه
ما في يد الا فان كان مشاركا دفع اليه بنسبة نصيبه من الاصل ولو اقرار باثنين فشارك
لم يلقت المشاركة ولو اقرار باولى منه ثم بنى هو اولى من المقر فان صدق الا^{ول}
دفع الى الثاني وان الكدية ضمن المقر ما كان نصيبه ولو اقرار عساؤه مشاركا
ثم اقرار بنحو اولى منهما فان صدق المساوى دفعا اليه فامعها وان اكر غيرهم
للثاني ما كان في يده ولو اقر للميتة بزوجه دفع اليه ما في يده بنسبة نصيبه

ولو اقر باقر لم يقبل الا ان يكذب نفسه فيقر له ان المو الاول وكذا الحكم في الزوجات
 اذا اقر بجائسة ولو اقر اثنان من البرائة هم النسب وقسم الوارث ولو لم يكونا
 مرضيين لم يقب النسب ودفع اليه ما في ايديهما بنسبة نصيبه من التركة كما
الايمان والنظر في امور ثلثة الاول ما به يفقد ولا
 يفقد الا بالله وباسمائه الخاصة وما ينصرف اطلاقه اليه كالحائض والبارئ
 دون ما لا ينصرف اطلاقه اليه كالموجود ولا يفقد لوقا القسم او لحلف حتى يعقل
 بالله ولو قال لعمر الله كان عينا ولا كذا لوقا وحق الله ولا يفقد الحلف بالاطلاق
 والصاق والظهار ولا بالحرم ولا بالكعبة ولا بالمصحف ويفقد لوقا يحلف برب
 المصحف ولو قال هو يهودي ونفاني او حلف بالبراءة من الله او رسول
 الائمة طيهم السلام لم يكن عينا والاستثناء بالمشية في اليمين بمنعها
 الانقضاء اذا اتصل بما جرت العادة ولو تراخي عن ذلك من غير عذر تزلت
 اليمين ونسقط الاستثناء وفيه رواية بجواز الاستثناء الى اربعين يوما و
 هي متروكة **الثاني** في الحلف ويعتبر فيه التكليف والاختيار والعقد
 فلو حلف من غير نية كانت لغوا ولو كان اللفظ صريحا ولا يمين للسكران ولا
 المكره ولا الغضبان الا ان يكون لاحد هم قصد الى اليمين ويعيم اليمين من الكمال
 وفي الخلاف لا تقم ولا يفقد عيني الولد مع والده الا باذنه ولو باذنه كان الموالد
 حها ان لم يكن فواجب اموالهم وكذا التروية من زوجها والملوك هم مولاة

مولا **الثالث** في سئل اليمين ولا يمين الا وهم العلم ولا يجب بالنفوس
كفارته وشغل الحلف على فعل واجب او مندوب او على ترك محرم او مكره او على
حلف على مباح وكان الادلى مخالفة ذنبه او دنياه فليات بما هو خير له ولا
ولا كفارة فاذا تساوى فعل ما تعلقت به اليمين وتركه وجب العمل بمقتضى اليمين
ولو حلف تروجه الا يتزوج الا لا يتسرى لم يتقيد بيمينه وكذا لو حلف على الا يتزوج
بعد ذلك لو حلف الا يخرج منه ولا يتقيد لوقوع الغيرة والله تعالى يفعل
ما يريد ها وكذا لو حلف لغريمه على الاقامة بالبلد وحشي مع الاقامة الضرر وكذا
لو حلف ليضرب بن عبد الله لعفو افضل ولا اثم ولا كفارة ولو حلف على ما لم يتقيد
الغجر انحلت اليمين ولو حلف على تخليص مومن او دفع اذية لم ياتهم لو كان كاذبا
واحسن التوراة وتري ومن هذا الوجه له ما لا يكتب له لقيام وقض من عقابته
الوراث على تسليم الثمن حلف ولا اثم ويؤمر ما يخرج من الكذب وكذا لو حلف
ان حاله احرار وقصد التخلص من الظالم لم ياتهم ولم يتغير ردا ويكره الحلف على
القليل وان كان صادقا **الاول** روى ابن عطية في حلف
لا يشرب من لبن مصر ولا ياكل من لحمها انه يحرم عليه لبنها ولبن اولادها
ولحمهم لانهم منها وفي الرواية ضعف وقال في النهاية ان شرط الحاقبة لم يكن عليه شيء
والمستحق حسن **الثانية** روى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في
رجل اعجبته جارية عمة فحلف الا اثم فحلف بالايمان ان لا يمسه ابدا فوفرت الجارية

ولا يشغل الحلف على ترك واجب ومندوب او على فعل محرم او مكره او على حلف على مباح

أعليه جناح ان يطأ فقال انما حلف على الحرام ولعل الله رحمه فوره اياها لا علم من عقبة

كتاب النذور والعهود والنظر في امور اربعة

الاول النذور ويعتبر فيه التكليف والاسلام والعقد ويشترط في نذر المرأة

اذن الزوج وكذا ان يبرأ من احد ما كان للزوج والمالك فنه طلم يكن

فعل واجب او ترك محرم ولا يصح في شكر يرفع العقد ولا غضب كذا

الثاني الصيغة وهي تكون شكر ابرأ كقوله ان رزقت ولدا فله على كذا او استغاثا

كقوله ان يرى المريض فله على كذا او زجر كقوله ان فعلت كذا من المحرمات وان لم افعل

كذا من الطاعات فله على كذا او تبرعا كقوله لله على كذا او لا يرب في انعقاد مع الشتر

وفي انعقاد التبرع قولان اشبههما الانعقاد ويشترط النطق بلفظ الجلال فلو قال على

كذا لم يلزم ولو اعتقد انه الكان كذا فله على كذا ولم يلفظ بالجلالة فهو لان اشبههما

انه لا ينعقد والكان الايمان به افضل وصيغة العهد ان يقول عاهدت الله بمضي

كان كذا فعلى كذا او ينعقد نطقا وفي انعقاد اعتقاد قولان اشبههما انه لا ينعقد و

يشترط فيه العقد كالنذر **الثالث** في معلق النذر وضابطه ما كان طلعة

لله مقدورا للنذر فلا ينعقد مع العجز ويسقط لو تجدد العجز والسبب اذا كان

طاعة وكان النذر شكر الزم ولو كان زجرا لم يلزم وبالعكس لو كان السبب معصية

ولا ينعقد لو قال لله على نذري واقصر وينعقد لو قال اقربه ويعبر الفعل القربة ولو

صوم يوم او صلوة ركعتين فلو نذر صوم حين كان ستة اشهر ولو قال نذرانا

ثم ما كان صام خمسة اشهر وليست في قصد جبال كغيره كان قائم في هذا ولونته
 حتى كل عياله قد يم الحقة من له في تلك ستة اشهر فصاعدا هذا اذا لم ينشأ في
 ومن غدا في سبيل الله صرفه في البرع ولونته الصدقة بما عليك لزم فان شق قومه
 فخرجهم شيئا فشيئا حتى يوفي الرابع في الواحق وهي مسائل الاولى
 لو نذر يوما معيناً فالتفق له السفر انظر وقضاه وكذا الومرض او حاضت المرأة
 او نفست ولو شرط صوم سفر او حضر صام وان اتفق في السفر ولو اتفق يوم عيد
 وفي القضاء تردد ولو خرج عن صومه اصلاً فيرسل يسط وفي رواية يقصد عنه عيد
 الثانية ما لم يبين بوقت يلزم المذمة مطلقاً وما قيد بوقت يلزم فيه ولو اخل
 لزمه الكفارة وما علقه بشرط ولم يقرنه بزمان فقولا ان احدهما يتحقق فعليه عند
 الشرط والاخر لا يتحقق وهو شبه الثالثة من نذر الصدقة فيمكن معين
 او الصوم او الصلوة او في وقت معين لزم ولو فعل ذلك في غير اعادة الواحدة
 لو نذر ان يخرج من ريفه او قدم مسافراً فبان البرع والقدوم قبل المذمة لم يلزم
 ولو كان بعده لزم الخامسة من نذر ان رزق ولد اجم به او حج عنه ثم
 مات حج به او عنه من اصل تركته السادسة من جعل وابتهل وجارته هديا
 لبنت الله ببيع ذلك وصرف ثمنه فمغرة الحاج والذبايرين السابعة روى
 اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم موسى ع في رجل قال ان تزوجت قبل ان اجم فعلاحي
 حراً فبديع الخامس ففقر والغلام وفيه اشكال الا ان يكون نذراً الثامنة روى

رفاعه عن ابي سعيد الله عليه السلام ^{عليه السلام} حينئذ بالجم ولم يكن له مال فخرج عن غيره الى الجب
 من ثمره وكله فنه فيه اشكال الا ان يقصد ذلك بالذبح ^{الذبح} التامسة قبل من
 نذر ان لا يصيد ما ابد الرزمة الوفاء وان احتاج الى غنة وهو استناد الى ما
 مرسله ^{المرسله} العود كاليمين يلزم حيث يلزم ولو يتلق بما لا عود مخالفة ديناً
 او ديناً مخالف ان شاء ولا كفارة **كتاب الصيد والذباح**
 يوكل من الصيد ما قتله للسيف والرمح والسهم والمعايض اذا شتق ولو اصاب
 السهم صفة ما طلق كان فيه حديد ولو خلا منها الا ان يكون حاداً ^{لو كان} ففترق
 وكذا ما قتله الكلب المعلم دون غيره من الجوارح ولا يوكل ما قتله الفهد وغيره من
 جوارح البهائم ولا يحرق ما قتله العقاب وغيره من جوارح الطير الا ان يذبح ^{او ذبح}
 ذكاته بان يجده ويحمله من ركه او عينه نظرف وصابط حركته الحيوة ويشترط في
 الكلب ان يكون معلماً ليسهل اذا اغرم ويترجم اذا زجر وان لا يصاد اكل صيده
 ولا خبثه بالندبة ^{الندبة} ولا يصر في المرسى ان يكون مسلماً او بحكة فاصداً بار ساله
 الصيد مسلماً عند الارسل فلورثك عند الم يوكل صيده ويوكل لونه اذا لا اعتقه
 الوجوب ولو ارسل وسمى خبره لم يوكل صيده الا ان يذكيه ويتبين ان لا يصب عنه
 فلو غاب وجبته مستقره ثم وجد مقتولا او ميتاً لم يوكل وكذا السهم مالم يعلم انه قتل
 ويجوز الاصطياد بالشرك والجمالة وغيرهما من الالة وبالجوارح لكن لا يحل منه الا ما
 ذكي ^{ذكي} الصيد ما كان مسلماً فلو قتل بالسهم فزاع او قتل الكلب طفلاً غير متم لم يحل ولو

أشهى طائر أو شئ من طيور حلال الطير و قد فرقة من خبايا من أحكام
الصيد الأولى لوقاطعة الكلاب قبل ادراكها حوال الثانية

لوراء ما ليسهم فتروى من جبل او وقع في ماء فقات لم يحل ويغني هنا اشتراط استقرار

الحيوة الثالثة لوقاطعة البع ياشين فلم يفر كاحلا ولم تحرك احد منها فهو حلال

اكان حياته مستقرة لكن بعد التذكية ولم يكن حلالا في رواية يوكل الاكبر دون الاكابر

وهي شاذة ولو اخذت الجلالة منه قطعة فهو ميتة الرابعة اذا ادرك الصيد

وفي حيوة مستقرة ولا الله ليقين كيد لم يحل حتى ولو رايت جمل يدع الكلب حتى يقتله

الخامسة لو ارسل مسلم كلبه فاصاب كلبه فقتل كلبه فقتل اوصيد او مسلم لم يسم او من لم يقصد

الصيد لم يحل السادسة لو رمى صيدا فاصاب غيره وحل ولو رمى كلبا للصيد لم يحل

فقتل صيد لم يحل السابعة اذا كان الطير ملكا جالسا فهو لصا يده الا ان يعرف

ماله فيرده اليه ولو كان مقصودا لم يخذ لان له مالكا ويكره ان يرمى الصيد

بما هو اكبر منه ولو اتفق قيل حرم كالا شيا للكرهية وكذا لكره اخذ الفرائض من اعشاشها

والصيد بكل علم مجوس وصيد السمك يوم الجمعة قبل الصلوة وصيد الوحش و

الطير بالليل والذبايح تستدعي بيان فصول الاول

الذبايح ويشترط فيه الاسلام وركبه ولو كان انشى وفي الكفاي روايتان اشهرهما

المنع وفي رواية ثالثة اذا سمعت تسميته فكل والا فضل ان يلبس المؤمن نعم لا يحل ذبا

المعادى لا هل الميت عليهم السلام الثاني الا لا يعصم الا بالجد يد مع القدر

ويجوز بغيره مما يفرى الا وادام عند الضرورة ولو مراً اولية او رجا حتى
 الظفر والمن مع الضرورة تهرد **الثالث الكيفية** وهي قطع الاعضاء الاربعة
 للمرى والودجان والخلقوم وفي رواية اذا قطع الخلقوم وخرج الدم فلا باس وكفى
 في النخ الطنف والفتحة ويستمر استقبال القبلة كان تاسيا حلقا ويستمر طنخ الابن فيم
 ماعداها فلو نخر المذبوح او ذبح المخور لم يحل ولا يجزى يتحرك بعد الذبكية حركة
 الحي واداناه ان يتحرك الذنب او تظرن العين وخرج الدم المعتدل وقيل يكفي
 الحركة وقيل يكفي احد هما وهما شبه وفي امانة الراس بالذبح قولان المروى انها
 تحرم ولو سبق السكين فبانته لم تحرم الذبيحة ويستحب في النعم وبط يدي المذبوح
 واحد ^{١٠٢} سان حذوة او شعرة حتى يرد وفي البقر عظم يديه ورجليه
 واطلاق ذنبه وفي الابل ^{١٠٣} بط الحافة الى ابيه وفي الطير امرسالة وتكسر الذبابة
 ليلاد ونخ الذبيحة وقلب السكين في الذبح وان يديه حيوان وانما ينظر اليه وات
 ينحيد لا مارتا لا من النعم ويحرم مسلم الذبيحة قبل بردها وقيل بكراهة وهو
 شبه ويلحق به **احكام الاول** ما يباح في اسواق المسلمين يجوز
 ابتياعه من غير قص **الثاني** ما يقدر ان يذبح او يخرجه من الحيوان كالمستقي
 والمتردى في بئر يجوز عقره بالسيف وغيره مما يخرجه اذا احتشيت له **الثالث**
 نكوه السكك اخراجه من الماء حيا ولا يقتل في الخرج الاسلام ولا القسوة ولو شرب
 او نصب عنه الماء فخنق حيا حلق وقيل يكفي ادراكه بان يضرب ولو صيد فاعيد في الماء

بالذبح في الامكان والشمية في اكلها من غير ما حلق ولو

في الماء فبات لم يحل وان كان في الالة وكذا الجراد زكوة اخذوه ميا ولا يشترط الاكل
 بالاجزاء ولا تسقية ولا يحل ما يموت قبل اخذه وكذا الولعة قبل اخذه ولا يحل منه
 ما لم يستقل بالطيران **الرابع** زكوة الجنين زكوة امه اذا تمت خلقته وقيل
 يشترط مع اشعاره ان لا يلجج الروح وقيل بعد ولو خرج حيال لم يحل الا بالذكاة
كتاب الاطعمه والاشربة والنفقة في سيدى اقسامها **الاول**
 في حيوان البحر ولا يوكله الا سمك له فلس ولو زال عنه كاللغة ويوكله ريشا ولا يربا
 والظفر والطير اقل والا بلامى ولا يوكله السلحفاة ولا الضفادع ولا السرطان
 وفي الجري رايان اشهرهما القريم وفي الزمار والمارهاى والزهري رايان و
 الوجه الكراهية ولو وجد في جوف سمكة سمكة اخرى حلت الكائن مما لو قد فتحت
 سمكة تضرب ففي حلال ان لم تنسج فلو سها ولا يوكله الطافي وهو الذي يموت في الماء
 وان كان شبكة او خيطه ولو اخذت الحى فيها باليت حل والا بقتاب اعوط ولا يوكله جلا
 السمك حتى يطعم علفا طاهرا يؤاؤفله ويبيض السمك المحرم مثله ولو اشبه اكل منه
 الحشن لا الامس **الثاني** في البهائم ويوكله من الانسية النعم
 ويكره الخنزير والحيرة البقر اشد ويحرم الجلال منها على الاصح وهو ما
 عذره الانسان محض ويحل مع الاستبراء ان يربط ويعطى العلف ويكسبه احتلاف
 حصله استبراء المائة ياربعتين والبقرة بعشرين والشاء بعشرة ويوكله من الو
 البقر والكلاب الجلية والحمر والغزلان والحيامير يحرم كله طاله ناب وضابطه

ما يفرس كالأسد والقطب ويحرم الأرنيب والضب واليربوع والخشاش كالقمل
والقنقن والحيتة والخنافس والصراصير والبنات وروان والقمل **الثالث** في الطير
والحرام منه ما كان سيعا كالبنزى والرخمة وفي الغراب هو أيتان والوجه الكراهية
وتياكدة لا يقع ويحرم من الطير ما كان صفيقه أكثر من دفيقه وما ليس له قنصة
ولا حوصلة ولا بصية ويحرم الخفافش والطاووس وفي الخفافش تردد والكراهية
أشبه الهدد والهرد والصوام والمشتراق ولو كان أصله مخلقة جلا لا يحرم ^{مقتضى}
ليست عرفا لبطه واشبهها بحية أيام والمداخلة بثلاثة أيام ويحرم الزواجر والذباب
والبنق وبيضه ولا يؤكل لحمه ولو اشتبه بكل منه ما احتلف طرفه وترى ما اتفق
مسئلتان الأولى إذا شرب المخلولين الخنزيرة ذكره وإن أشد به حرمة
لحمه ولحم نسله **الثانية** لو شرب خمرهم يحرم بل يقبل ولا يؤكل خوفه ولو شرب
بؤلام يحرم وغسوا في نجاسة **الرابع** في الجامد وهو نجاسة **الأول**
الميتات ولا تنقاع بها حرم ويحل منها ما كان طاهرا في الخبوة وهو عشرة الصوف
والشعر والوبر والریش والقرن والعظم والسن والظلف والبيض إذا نسي القشر الأعلى
والأفحة وفي اللبن روايتان والأشبه بالتحريم **الثاني** ما يحرم من الذبابة وهو نجاسة
الضبيب ولا ميتان والطحال والغرف والدم وفي الميتة والمرارة تردد أشبهه لحم
للاستحيات وفي الفرج والعباءة والنفث وذات الأساجع والغدد وخز الدما
والحدق خلاف ولا شبه الكراهية ويكره الكلى وإذا القلب والعروق وإذا

وتنزه القنطرة والقنطرة والقنطرة والقنطرة

وإذا شوى الطحال منقوباً فماتت حرام ولا فوطال **الثالث** الأحيان
 النجسة كالعدرات وما بين منجى والحيين إذا عجن بالماء النجس وفيه رواية
 بالجواز بعد خبزه لأن النار قد طهرته **الرابع** الطين حرام الأطين قبر
 الحسين عليه السلام فلا يستشفاء ولا يتجاوز قدر الحصة **الخامس**
 السموم القاتل قليلها وكثيرها وما قبل كثيره في الحرم منه ما بلغ ذلك **القسم**
الخامس في المائعات والحرم منها خمسة الأول الخمر
 وكل مسكر والعصير إذا علا **الثاني** الدم وكذا العلقة ولو في البقرة وفي
 نجاستها تردد أشبهه النجاسة ولو نفع قليل دم فقدر وهو يغلى لم يحرم المرق
 ولا ما فيه إذا ذهب بالطين ومن الأصحاب من منع من المائعات وأوجب غسل التوابل
 وهو حسن كما لو وقع خيرة من النجاسة **الثالث** كل ما لم لاقة نجاسة فقد نجس
 كالخمر والدم والميتة والكافر الحر وفي الذي رواه إسان أشهرهما النجاسة وفي رواية
 إذا اضطر للمواكلة فغسل يديه وهو منسوك ولو كان فاقعت فيه النجاسة
 جامداً لم يكتف النجاسة وحل ماعداه ولو كان المائعات حراماً جاز بنيه للاستصحاب
 به تحت السماء لا تحت الأظلة ولا يحل ما يقطع من أليات الغنم ولا يستعجم ما يدا
 منها وما يموت فيه جملة نفس سائلة من المائعات نجس دون ما لا نفس له **الرابع**
 البول ولا يؤكل لحمه وهل يحرم بول ما يؤكل لحمه قبل نفعه إلا ببول الأبل والغنم أشبه
الخامس البيان الحيون المحرم كاللثة والذئبة والحرة ويكره ما كان

لهم مكرها كالآلئ حلية وبسطة القسم السادس في اللواحق و
هي سبعة الأولى شعر المختبر يربح من سواخذ من حيث أوميت على
 الأظفار فان اضطر استعمل بالادسم فيه وغسل يده ويجوز الاستقاء به ويجلو بالمية
 ولا يصلي بها **الثانية** إذا وجد الحما شتبه التي في المناقر فان التقبض فهو ذكي
 وان انبسط فهو ميتة ولو اتخلط الذكي بالميتة اجتبأ وفي رواية الحلبي يباع من
 يستعمل الميتة **الثالثة** لا يأكل الانسان من مال غيره إلا بإذنه وقد رخص مع
 عدم الاذن في الأكل من ميتة من تقضمه الآية إذا لم تعلم الكراهية وكذا ما يمر به
 الانسان ثمرة الفحل وفي ثمرة الزرع والشجر تردد ولا يقصد ولا يحل الراية
 من شرب خمر أو شيا نجسا بفساقه ظاهر لم يكن متغيرا بالنجاسة **الخامسة**
 إذا باع دمي خمر أتم اسلم فقبض منها **السادسة** الخمر يحل يطهر خلأ ولو كان
 بملاجم ولا يحل لو التي فيها خل استهلكها وقيل لو التي في الخل خمر من أبا فيه خمر لم يحل
 حتى يصير ذلك الخمر خلأ وهو متروك **السابعة** تحرم الحبوب اب ولا الاشتهار
 وان شتم منهارا بجمعة السكر ويكفر الاسلاف في العصور وان يستان على طين من
 يستعمله والاستشفاء بجماء الجبال الحارة التي يشتم منها راحة الكبريت **كتاب**
الغضب والنظر في امور الأول الغضب هو الاستقلال
 بأبواب اليد على مال الغير عد وانا ولا يضمن لو منع المالك من اسباب الدابة للسرقة
 وكذا لو منعه من القصور على سبيله ويحكم غضب العقار كالمقول ويضمن بالاستقلال

بالاستقلال ولو سكن الدار قهرها مع صلاحها ففي النقص قولان ولو قلنا بالنقصان
 ضمن النقص ونقص من جهة الداية لو غصبها وكذا الآلة ولو تعاقبت الأيدي على
 المغيصوب فالنقصان على الكل ويتميز المالك والحرم لا يضمن ولو كان صغيرا لكن
 لو أصابه تلف بسبب الغاصب فحده ولو كان لا يسببه كالموت ولدغ الحية فقولا
 ولو جنى صانعاه يضمن أجرته ولو انقضى به ضمن أجرته الانقضاء ولا يضمن الحرم لو
 غصبه من مسلم ويضمنه الغاصب ما من دفعه وكذا المختار ولو قتلتم بابا على حال فسرته
 ضمن السارق دونه ولو انزال القيد عن غريمي فشره او عن عبد مجنون فاني
 ولا يضمن لو انزاله عن عاقل **الثاني في الأحكام يجب راد المغيصوب وان**
كالخسبة في البعارة واللواحق في السفينة ولو عاب ضمن الأرش ولو تلف أو تعذر التعويض
ضمن مثله ان كان متساوي الأجزاء وقيمة يوم الغصب ان كان مختلفا وقيل على القيمة
 من حين الغصب المحضين التلف وفيه وجه آخر ومع الرخ لا يرد زيادة القيمة
 السوقية وترد الزيادة لزيادة في العين أو الصفقة ولو كان المغيصوب دابة غريبة
 ردها مع الأرش ويقاسى بهيمة الغاصبي والشوك ولو كان عبدا وكان الغاصب
 هو الجاني لردده ودية الحياة ان كانت مقدرة وفيه قول آخر ولو مزج الزيت بمثل
 رده العين وكذا لو كان باجود منه ولو كان يادون ضمن المثل ولو ارادت قيمة المغيصوب
 فهو ملاك ما لو كانت الزيادة لأصناف العين كالصبي والآلة في الإبنية أخذ ردا ^{العين} ^{صل}
 ويضمن الأرش ان نقص **الثالث في الواجبات وهي ست الأولى** فوايد

العضوب المالك متصلة كانت كالولد او متصلة كالصوت والسمن او منفقة كالجرة
 السكنى وراكوب الدابة ولا يضمن من الزيادة المتصلة ما لم ترد به القية كما لو سمن
 العضوب وقيمة واحدة **الثانية** لا يملك المتشوي ما يقيضه بالبيع العايدية
 وقيضه وما يحدث من منافعة وما يزداد في قيمته لزيادة صفقة فيه **الثالثة**
 اذا اشتراء عالماً بالعضوب فهو كالعاصب ولا يرجع بها يضمن ولو كان جاهلاً
 دفع العين الى المالك او يرجع بالنقص على البايع ويجتمع ما غرمه مما لم يحصل له في
 مقابلة عوض كقيمة الولد وفي الرجوع بما يضمن من المثلانم كعوض الثور والجره ^{السكنى}
 تردد المراجعة اذا غضب جفاً ^{او يقيضه} فخرقت او خمر فخلها فلكل للمغضوب
 منه **الحامسة** لو غضب امرؤ فزرع عفافاً لزرع لصاحبه وعليه اجرة الارض
 ولو صلحها انزله الغرس والخراج بطعم الحفر والاراش ان قصت ولو نزل
 صاحب الارض قيمة الغرس لم يجب اجابته **السادسة** لو تلف العضوب
 واختلقت في القية فاقول قول القائل قيل القول قول المغضوب منه **كتاب الشفعة**
 الشفعة استحقاق حصه الشريك لا مقابلة بالبيع والنظر فيه سيدنى امور **الاول**
 ما ثبت فيه في الارضين والمساكن اجماعاً وهل ثبت فيما ينقل كالكتاب والامتنعة
 فيه قولان والاشبه لاقتصار على موضع الاجماع وثبت في الشجر والفول والابنية تبعاً
 للارض وفي تبريق الخيل قولان المروى انهما ثبتت ومن قطعاً سماً من اثبتها
 في العبد دون غيره ولا ثبت فيما لا يقسم كالعصائد والحمامات والنقر والطيروق

والطريق المضيئ على الاشبه ويستترط اتقائه بالبيع فلا تثبت لو استقر بهيمة او مسلم
او صدوق او صدقة او تركة ولو كان الوقف مشاعا مع طلق فباع صاحب الطلق
لم تثبت الموقوف عليه وقال المرنقي تثبت وهو الاشبه **الثاني** في الشقص وهو كل
شريك بحصة مشاعة فاحد على ^{الاشبه} الثمن الذي على مسلم ولا بالجواز لا العلي عن الثمن ولا
فيما قيم وميزا لا بالشاركة في الطريق والنهر اذ يبيع احدهما او هما مع الشقص وتثبت
بين الشريكين ولا تثبت لما مراد على اشهر الروايتين ولو ادعى غيبة الثمن اجل ثلثة
ايام فان لم يخبره بطلت ولو قال في بلد آخر اجل يقدر وصوله وثلثة عالم يقصر
المشتري وتثبت للعائيب والسفيه والمجنون والصبي وياخذهم الرضى مع القبضة و
لو ترك الرضى لم يصح الصبي واذا كان المجنون فله **الثالث** في كيفية الاخذ وياخذ
بمثل الثمن الذي وقع عليه العقد ولو لم يكن الثمن مثليا كالرقيق والجوهر اخذ بهقيقة
وقيل تسقط الشفعة استنادا الى رواية فيها احتمال للشقص المطالبة في الحال ولو اخر
لا لعذر بطلت شفعة وفيه قول آخر ولو كان لعذر لم يتطل وكذا لو توهم زيادة ثمن
او حبسا من الثمن بغيره وياخذ الشقص من المشتري وورثه عليه ولو انهدم المسكن
او عاب بغير فعل المشتري اخذ الشقص بالثمن او ترك ولو كان بفعل المشتري اخذ بحصة
من الثمن ولو اشترى بغير موجب قيل هو بالخيار بين الاخذ عاجلا والتأخير واخذه
بالثمن في صحله وقال الشيخ في النهاية ياخذ الشقص ويكون الثمن موجلا ويلزم كقيل
ان لم يكن مليا وهو اشبه ولو دفع الشقص الثمن قبل حلوله لم يلزم للبايع اخذه ولو ترك

الشفيع قبل البيع لم يطل ما لو شهد على البايع أو بآمره المشتري أو بآمره في البيع
 ففيه تردد والسقوط أشبه **ومن اللواحق مسئلتان الأولى**
 قال الشيخ الشفيع لا تورث وقال المقيد وعلم الهدى تورث ولا أشبه ولو عفى أحد
 الوارث على نصيبه أخذ الباقي ولم تسقط **الثانية** لو اختلف المشتري والشفيع
 في الثمن فالقول قول المشتري مع يمينه لأنه يقر بالشئ **مقدمة كتاب**
أحياء الموات وأما ملك لا يراب لا يجوز التصرف فيه إلا بأذنه وكذا
 ما به صلاح العام كالطريق والشرب والمراح والموات فلا ينتفع به لمصلحة مما لا يجوز
 عليه ملك أو ملك ويأده له فيقول الإمام فلا يجوز أحياء إلا بأذنه ومع أذنه ملك بالأحياء
 ولو كان الإمام خائباً في سبق الأحياء كان احتياجه ومع وجوده لم ير فيه ضرورة ويشترط
 في التمليك بالأحياء أن لا يكون في يد مسلم ولا حرّاً ولا جاهلاً ولا مشركاً للعبادة كعرفته
 ومقتضى لا مقطوع ولا محرّر ^{أهدى} أو لا محجّر أو لا مكره ولا ملكاً مشركاً ينتصب عليها من زوايا الأحياء
 للشهر فيه ويرجم فيه في كنفه إلى العادة **ويلحق بهذا الباب مسائل**
الأولى الطريق المبتكر في المباح إذا انتاح أهله فخذة خمس أذرع وفي رواية
 سبع أذرع **الثانية** حرّم برء المعطين أربعون ذراعاً والناضم ستون والعين
 ألف ذراع وفي الصلبة خمسمائة **الثالثة** من باع غلّاً واشتق واحدة كان له
 المدخل إليها والمخرج ومدى جزائدها **الرابعة** إذا انتاح أهل الوادي في
 مائة جبهه الأعلى للمخلى إلى الكعب والمزراع إلى الشتران ثم ليسرّحه إلى الذي يليه

يليه الخامسة يجوز لافسان ان يحكي المرحى في ملكه خاصة ولا عام مطلقا
 السادسة لكان ربحي على غني لغيره لم يجوز له ان يعيد بالماء عنها
 الا يرضى صاحبها السابعة من اشترى دارا فيها زيادة من الطريق
 ففي رواية ان كان ذلك يباع اشترى فلا بأس وفي النهاية ان لم يقبل لم يكن عليه
 شيء وان تمزج بزيادة ويرجع على المبيع بالدرك والرواية ضعيفة وتفصيل النهاية
 في موضع المذموم والوجه المطلق وعلى تقدير الاستيثار تقسم ان شاء عالم يعلم
 الثامنة من له نصيب في ثمن او فخر جائز له بيعه بما شاء التاسعة من
 استحق برهنا عن عبد صالح من رجل في يد غيره لم يزل في يد ويد آبائه
 وقد علم انها ليست لهم ولا يفتن في بيعها فلا حاجة ان يبيع ما ليس له ويجوز
 ان يبيع مكانه والرواية مرسله وطريقها الحسن ساطعة وهو واقفي وفي النهاية
 يبيع تصرفه فيها ولا يبيع اصلها ويحكم بتحويله على ارض موات عاقله اياها خاثير
 المالك باذنه واليحيى النصف والاصل للمالك كتاب اللقطة واقسامه
 ثلثة الاول في اللقطة وهو كل صبي ضايع لا كافله ويشترط في اللقطة
 التكليف وفي اشتراط الاسلام تردد ولا يلحق المملوك الا باذنه مولا واحدة
 اللقطة مستحب والمفقطة في دار الاسلام وفي دار الشرك راق واذا المفقول
 احد افعاله ووارثه الاكام اذ لم يكن له وارث ويقبل امراره على نفسه بالرقبة
 مع بلوغه ورأسده واذا وجد المفقط ويرجع عليه اذ هو في الرجوع ولو تبرع

سلطانا يحكم في بيعه في دار الاسلام في دار الشرك راق واذا المفقول

لم يرجع القسم الثاني في الضوال وهي كل حيوان مملوك ضائع ^{أو} أخذ
 في صغر الجواز وكوره ومع تحقق التلف مستحب فالبيع لا يؤخذ ولو أخذ
 ضمه لاخذ وكذا الحكم الدابة والبقرة ويؤخذ لو تركه صاحبه من جهيد
 في غير كلاء ولا ماء وعياله الاخذ والثالث ان وجدت في الفلاة اخذ
 الواجد لا يملك الا تستمع من صغير البساع وضمها وفي رواية ضعيفة بحبسها
 عندة ثلثة ايام فان جاع صاحبها والا تصدق بضمها وينق الواجد
 على الضالة ان لم ينفق سلطان ينفق من بيت المال وهل يرجع على المالك
 الا شبه نعم ولو كان للضالة كظهور ^{نعم} اللين قال في النهاية كان بازاء ما
 ما انفق والواضع القاص القسم الثالث وفيه ثلثة فصول
الاول اللقطة كل مال ضائع اخذ ولا يد عليه فادون الدرهم ينفع
 به بغير تعريف وفي قدر الدرهم رايان وما كان ازيد فان وجد
 في الحرم كره اخذه وقيل يحرم ولا يحل اخذه الا مع نية التعريف ويعرف
 حولا فان جاع صاحبه والا تصدق عنه به او استبقاه امانة ولا يملك ولو
 تصدق عنه به بعد الحول فله المالك لم يضمن الملقط على الا شهر وان وجد
 في غير الحرم يعرف حلا ثم الملقط بالخيار بين المالك والصدقته وابعاءها امانة
 ولو تصدق بها وكره المالك ضمن الملقط ولو كانت مما لا يبقى كالطعام توهمها
 عند الواجدان وضمها وانفق بها وان شاء دفعها الى الحاكم ولا ضمان وليكره

أحد الأديان والمحتم والمغلق والسطاط والعصا والود والحبل والعقال
 واشباهه مسائل الأولى ما يوجد في خريته أو قلاية أو تحت الأرض
 فهو لولجدة ولو وجد في أرض لها مالك ولو مد فودا غرقه المالك أو البائع
 فإن غرقه ولا كان للواجد ولكن أما يجد في جوف واية ولو وجد في جوف سمكة
 قال الشيخ إن كان في القرفي الثانية ما وجد في صدق وقته أو داره فهو له ولو
 تشارك في القرفي غيره كان كاللقطة إذا أكره المالك لا يملك اللقطة
 يحول الحول وإن عرفه فقام بين المالك وقيل عليك بمعنى الحول الثاني
 الملقط الصبي والمجنون جاز ويتولى الولي التعريف وفي المملوك تردد إشبه الجوار
 وكذا المكاتب وللدبر وأم الولد الثالث في الأحكام وهي ثلثة
 الأولى لا تدفع الملقطة إلا بالبيسة ولا يلقى الوصف وقيل يلقى في الأموال
 الباطنة كالذهب والفضة وهو حسن الثاني لا بأس بحبل الإيق فان عينة
 لمزم بالرد وإن لم يعين ففي رد العبد من البصر دينار ومن خارج البلد أربعة
 دنانير على رواية ضعيفة تؤيدها الشهرة والحق الشك في البعير ويقاعد أهما
 اجرة المثل الثالث لا يضمن الملقط في الحول لقطة ولا لقطا ولا ضالة كتاب
 البواريت والنظر في المقدمات والمقاصد والمواحق والمقدمات
 ثلثة الأولى في موجبات الإرث وهي نسب وسبب فالنسب ثلاث مراتب
 الأولاد والولادة وإن نزل والإجداد وإن علوا والإخوة وأولادهم وإن تروا

والاعمام والاختوال والتبسيطان تروحية ولاء والولاء تلك مراتب ولاء الحق ثم ولاء
 الثانية في مراتب الامرت وهي ثلثة الكفر والحق والحق اما الكفر فانه يمنع
 من طر الوارث فلا يرث الكافر مسلماً حتى يتأكد ان الكافر او ذمياً او مرتد او يورث
 المسلم الكافر اصلياً ومرتداً فيورث المسلم الوارث المسلم ان افقر وبالغيب او شارك
 الكافر او كان اقرب حتى لو كان ضامن جريرة مع ولد كافر فاليراث للضامن ولو لم يكن
 وارث مسلم فيورثه للامام والكافر يرثه المسلم ان اتفق ولا يرثه الكافر الا اذا لم
 يكن وارث مسلم ولو كان وارث مسلم كان احق بالامرت وان بعد وقرب الكافر
 واذا اسلم الكافر على ميراث مسلم قبل مقتله شارك ان كان مساوياً في الغيب وحاً
 الميراث ان كان اولى سواه كان الميراث مسلماً او كافراً ولو كان الوارث للمسلم ^{حظاً}
 ثم ميراث الكافر وان اسلم لانه لا يتحقق هاتفتة مسائل الاولى
 الزوج المسلم اثنى جميعات تروحية وروى قرايسها الكفار كافرته كانت او مسلمة
 له المصنف بالزوجة والباقي بالتمرد وللزوجة المسلمة الرابع مع الميراث الكفار
 والباقي للامام عليه السلام ولو اسلموا او اسلموا هم قلة الشيمير وعليهم ما فضل
 من معهم الزوجة وفيه تردة **الثانية** مروى طالك ابن ابي عمير عن علي بن جعفر
 في نضر الى مات له ابن اخ وابن اخت مسلمان واولاد صغار لابن الاخ ثم للثلاثان
 وابن الاخ اخت الثلث ويقتان على الاولاد بالنسبة فان اسلم الصغار وقع المال الى
 الامام فان بلغوا على الاسلام دفعه الامام اليهم فان لم يتموا دفع الى ابن الاخ

ابن الاخ المقتن والى ابن اخنت الثلث **الثالثة** اذا كان احدي ابوي
 الصغير مسلماً الحق به فلو بلغ اجبر على الاسلام ولو كان ابني كان المرتد **الرابعة**
 المسلمون يتوارثون وان اختلف اراؤهم وكذا الكفار وان اختلفت طوائفهم **الخامسة**
 المرتد عن فطرة يقتل ولا يستأب وتقتل امرأته حدة الوفاة وتقسم
 امواله ومن ليس عن فطرة يستأب فان تاب والا قتل وتقتل زوجته حدة
 الطلاق مع الحيوة وحدة الوفاة لا معها والمراة لا تقتل بل تجلس وتضرب
 اوقات الصلوة حتى تتوب ولو كانت عن فطرة **السادسة** لو مات المرتد
 كان ميراثه لوارثه المسلم ولو لم يكن له وارث الا كافر كان ميراثه للامام
 على الاظهر **واما القتل** فيمنع الوارث من الارث اذا كان عداً ظاهراً ولا
 يمنع لو كان خطاء وقال الشيخان يمنع من الدية حسب ولو اجتمع القاتل وغيره ^{الميراث} فله
 فقير القاتل وان بعد سواه تقرب بالقاتل او غيره ولو لم يكن شوي القاتل
 فالارث للامام **وههنا مسائل الاولى** الدية
 كمال الميت بقضى منها ديوتة وتنفذ وصاياه وان قتل عدا اذا اخذت
 الدية وهل للديان من الوارث من القصاص الرجل لا وفي رواية لهم المنع
 حتى يضمن الوارث الدين **الثانية** يرث الدية من يقترب بالاب ذكر انا
 وانا ما الزوج والزوجة ولا يرث من يقترب بالام وقيل يرثها من يرث
 المال **الثالثة** اذا لم يكن للمقتول عدا وارث سوى الامام فله القدر والدية

هم المتراضين وليس لها القيمة. وقيل له **وأما الرق** فيمنع للوارث والميراث
 ولو اجتمع مع الحر فاليراث للمردونة ولو بعيد وقرب المملوك ولو اعتق على
 ميراث قبل قيمته شارك المكان مساويا وجزاء الأثر المكان اولى ولو كان
 الوارث واحداً انا حلق الرق لم يرث والمكان اقرب لانه لا قيمة ولو لم يكن وارث
 سوى المملوك اجبر مولاة على اخذ قيمته وينتفعن ليجوز الأثر ولو قصر المال عن قيمته
 لم يقبل وقيل يقبل ويسعى في باقية ويكفي ^{بذلك} لا دلا ولا دون غيرهما وقيل يقبل
 خوالق راية وبه رواية ضعيفة وفي الزوج والزوجة تردد ولا يرث المدبر ولا
 ام الولد ولا المكاتب المشروط ومن تحرر بعبودية يرث ويورث بحافيه من الحرية
 ويمنع بحافيه من الرقة **المقدمة الثالثة في السهام وهي**
سبعة النصف والثلث والرابع والثلثان والثلث والسدس والنصف
 للزوج مع عدم الولد وان نزل وللفت والاخت للاب والام ^{او لأخت} والزوج
 للزوج مع الولد وان نزل وللزوجة مع عدمه **والثمن** للزوجة مع
 الولد وان نزل **والثلثان** للبتين فصاعداً وللأختين فصاعداً
 للاب والام وللأب **والثلث** للام مع عدم من يحجبها من الولد
 وان نزل أو لأختين فصاعداً من ولد الام **والسدس**
 لكل واحد من الأباوين مع الولد وان نزل وللأم مع من يحجبها عن
 الزائد وللواحد من كلاله الام ذكر اكان اوانثى **والنصف**

والنصف يحتمل مثلثه ومع الربع والثمن ومع الثلث والسدس

ولا يحتمل الربع والثمن ويحتمل الربع مع الثلثين والسدس ويحتمل الثمن

مع الثلثين والسدس ولا يحتمل مع الثلث ولا الثلث مع السدس

تسمية مسئلتان الأولى التعصيب باطل وفاضل الشريعة على

ذوي السهام عد الزوج والزوجة والام مع وجود من يحجبها على

باني الثانية لا حول في الفرائض لاستحالة ان يرض الله سبحانه وتعالى

قال ما بقي به بل يدخل الثمن على الاب او من يتقرب به وسيا في بيان

والمقاصد فثلاثة الاولى في الانساب وما يتبعها

ثلاث الاولى الآباء والأولاد فالاب يرثه المان اذا انفرد

وللام الثلث والباقي بالرد ولو اجتمعا فلام الثلث وللأب الباقي ولو كان

له اخوة كان لها السدس ولو شار كعمان زوج او زوجة فلزوج المصفا

وللزوجة الربع وللام ثلث الاصل اذا لم يكن حاجب والباقي للأب ولو كان

حاجب كان لها السدس ولو انفرد الابن فالام له ولو كانوا أكثر اشتر

بالسوية ولو كانوا ذكر انا او انا مثل ذلك سهمان وللانثى سهم ولو اجتمع

معهم الابوان فلها السدسان والباقي للأولاد ذكر انا كانوا و

انا ثا ولو كانت بنت فلها النصف وللأبوين السدسان والباقي

يراد اخا سا ولو كان من محجب الام مراد على الاب والبنات امر باعاً

فصل في

ولو كان نبتان فصاعداً للأبوين السدسان والنبتين أو البنات الثلثان
بالسوية ولو كان معهما أو معهن أحد الأبوين كان له السدس ولهما أو
لهن الثلثان والباقي ميرداً خامساً ولو كان مع البنت والأبوين زوج
أو زوجة كان للزوج الربع وللزوجة الثمن وللأبوين السدسان والباقي
للبنات وحيت يفضل عن النصف يرد المذائد عليها وعلى الأبوين خامساً
ولو كان من محجب الأم مردناه على البنت والأب أربعاً يلقبهم المساكين
الأولاد الأولاد يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويأخذ كل فرد من
نصيب من يتقرب به ويقسمونه. **الذكر** مثل حظ الأنثيين الأولاد ابن كانوا أو
أولاد بنت على الأبناء جميعاً الأقرب الأبعد ويرد على ولد البنت كما يرد
على أمه ذكر كان أو أنثى ويشتركون الأبوين كما يشتركون الأولاد للصلب على
الأصم **الثانية** تنحى الولد الأكبر شياً بدين الميت وخاتمه وسيفه و
مصحفه إذا حلق للميت غيره ذلك ولو كان الأكبر بنتاً أخذت الأكبر من
الذكور ويقضى عنه ما ترك من صلوة وصيام وشروط بعض الأصحاب أن
لا يكون سيفها ولا فاسد الرأي **الثالثة** لا ميراث مع الأبوين ولا مع
الأولاد جدد ولا جدّة ولا أحد من ذوى القرابة لكن يستحب للأبوان يطعمان
وأما السدس من أصل التركة بالسوية إذا حصل له الثلثان ويطعم الأبواباها أو
النصف يصيبها بالسوية إذا حصل لها الثلث فيها زاد أو حصل لأحد نصفية الأعلى

الأعلى دون الأخير استحب لمطعمه الجيد والجيدة دون صاحبه ولا طعمه لأحد
 الأجداد إلا مع وجود من يقرب به **الرابعة** لا يجب الأخوة للأم إلا بشرط
 أربعة أن يكون آخرين أو أخا أو اختين أو أربعم أخوات فإما إذا لم يكن وأما أولاد
 مع وجود الأب غير كثره ولا رفق وفي القليلة قولان أشبههما عدم المحجب وإن يكونوا
 منفصلين لأجل **المرتبة الثانية** الأخوة والأجداد وإذا لم يكن أحد
 الإلويين ولا ولد وان نزل والميراث للأخوة والأجداد فالأخ الواحد للأب
 والأم ميراث المال وكذا الأخوة والأخت أعانت مرق المصنف بالتسمية والباقي بالرد
 وللأختين فضاء المثلثان والباقي بالرد ولو اجتمع الأخوة والأخوات لهما كان
 المال بينهم كذا سهمان وللأختين سهم وللواحد من ولد الأم السدس خكم كان
 أو أختين وللأختين فضاء الثلث بينهم بالسوية ذكرنا أننا ذكرنا أننا ذكرنا
 وأننا ذكرنا لا يرث مع الأخوة للأب والأم ولا مع أحد منهم أحد من ولد الأب
 لكن يقومون مقامهم عند عد منهم ويكون حكمهم في الآفراد والاجتماع ذلك
 الحكم ولو اجتمع الكلاوات كان للأم السدس إن كان وليدًا والثلث إن كانوا
 أكثر والباقي لولد الأب والأم ويسقط أولاد الأب ولو أبت القرينة فالرد
 على كلالته الأب والأم ولو أبت القرينة مع ولد الأم وولد الأب فقوله
 قولان أحدهما يرد على كلالته الأب لأن النقص يدخل عليهم مثل أخت الأب مع
 واحد أو اثنين فضاء من ولد الأم أو أختين للأب مع واحد من ولد الأم

والآخر يسد على الفريقتين بنسبة مستقيمهما وهو اثنية والحمد المالح اذا انفرد الاب
كان اولام وكذا الجندة ولو اجتمع جدي وحيد فان كانا بالاب فلهما المال للذكر مثل حظ
الانثيين وان كانا بالام فالمال بالسوية واذا اجتمع الاخوة المختلفون فلمن يتقرب
بالام الثلث على الاصح واحدا كان او اكثر ولمن يتقرب بالاب الثلثان ولو كان واحدا
ولو كان معهم نريم او نروجة اخذ النصيب الاعلى ولمن يتقرب بالام ثلث الاصل والباقي
لمن يتقرب بالاب والحمد الا اذا في غنم الا على واذا اجتمع معهم الاخوة فالحمد كالام
والجندة كالاخوة **مسئلتان الاولى** لو اجتمع اربعة اجداد لاب ومثلهم لام
كان لاجداد الام الثلث بينهم اربعة اجداد الاب وحياته الثلثان لا بوى ابيه
ثلث الثلثين اثلاثا ولا بوى امه الثلث اثلاثا ايضا فيصم من مائة وثمانيه **الثانية**
الجدوان على بقاسم الاخوة واولاد الاخوة والاحبات وان تولو يقومون مقام
اياهم عند عدمهم في مقاسمة الاجداد والجدات ويرث كل واحد منهم نصيب
من يتقرب به ثم ان كانوا اولاد اخوة او اخوات لاب اقسموا المال للذكر مثل حظ
الانثيين وان كانوا الام اقسموا المال بالسوية **المرتبة الثالثة** الاعمام
والاخوال للعلم المالح اذا انفرد وكذا اللعين فصاعدا وكذا العمه والعمتان والعمات
والعمومة والعمات للذكر مثل حظ الانثيين ولو كانوا مفرقين فلمن يتقرب بالام
السدس الحاق واحد او ثلث ان كانوا اكثر بالسوية والباقي من يتقرب بالاب
الام للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط معهم من يتقرب للاب ويقومون مقامهم

مقامهم عند عد مهم ولا ييرث الا بعيد مع الاقرب مثل ابن خال مع خال
او عم وابن عم مع خال او عم الا ابن عم لاب وام مع عم لاب فايقن العم اولى
والمخال للمال ولكن الخمين والاختوال والخالة والخالات والمخالات
ولو اجتمعوا فالأول بينهم بالسوية كيف كان ولو كانوا متفرقين فلن يتقرب بالام
المسدس النكاح واحد والثلاث النكاح اكثر والثلاثان لمن يتقرب بالاب والام
وليسقط من يتقرب بالاب معهم والقسمه بينهم للذكور مثل حظ الانثيين و
لو اجتمعوا الاختوال والاعمام فلا اختوال الثلث وللاعمام الثلثان ولو معهم زوج
او زوجة فلهما النصيب الاعلى ولن يتقرب بالام ثلث الاصل والباقي لمن
يتقرب بالاب ولو اجتمع عم الاب وعمته وخاله وخالته وعم الام وعمتها وخالها
وخالتها كان لمن يتقرب بالام الثلث بينهم امرأه او لمن يتقرب بالاب الثلثان
ثلاثة لعمه وعمته ثلثا وثلاثة لخاله وخالته بالسوية على قول مسائل الاو
عمومة الميت وعمامة وخولته وخالته واولادهم وان نزلوا اولى من عمومة
ابيه وخولته وكذا اولاد كل بطن اولى من البطن الا بعيد ويقوم اولاد العم
والعمات والخولته والمخالات مقام ابائهم عند عد مهم وياخذ كل منهم نصيب
من يتقرب به واحد كان او اكثر **الثانية** من اجتمع له سبيان ورث بهما الم
ينعم احد هما الاخر فالاول كابن عم لاب وهو ابن خال لام وزوج هو ابن عم
وعمة لاب هي خالته لام **الثاني** كابن عم هو اخ **الثالثة** حكم اولاد

والخولة مع الزوج والزوجة حكم ابائهم ياخذ من تنقيب بالام ثلث الاصل

والزوج نصيب الاعلى وما يبقى من يتقرب بالاب المقصد

الثاني في ميراث الانساب الزوج مع عدم الولد المصنف والزوجة

الربيع ومع وجوده وان نزل نصف النصيب ولو لم يكن وارث سوى الزوج ردة

عليه الفاضل وفي الزوجة قولان احد هما لها الربيع والباقي للزوج وام والآخر يرد

عليها الفاضل كالزوج وقول ثالث بالرد مع عدم الامام والاول اظهر واذا

كن اكثر من واحدة فهن مشتركات في الربيع او الثمن وتورث الزوجة وان لم يبد

بها الزوج وكذا الزوج وفي الحدة الزوجية خاصة لكن لو طلقها مريضاً ورثت

واكنن باسما لم يخرج السنة ولم يتزوج ولم تنزل الابن الا هنا

في ميراث الزوج من جميع ما تركه المرأة وكذا المرأة عبد العاقرة وتورث من بقية

الاكلات والاولية ومنهم من يطرد الحكم في مرض المزاج والقرى وعلمها

يمنعها العين دون القيمة **مسئلتان الاولى** اذا اطلق واحدة

من اربع وتزوج اخرى فاشتبهت كان للاخيرة ربيع الثمن مع الولد وربع

الربيع مع عدمه والباقي بين الاربع بالسوية **الثانية** نكاح المريض

مشروط بالدخول فان مات قبله فلا مهر لها ولا ميراث **المقصد**

الثالث في الدلاء واقسامه **ثلاثة الاول** دلاء العتق و

يشترط البصر بالعق ولا يثبت من جزيئته فلو كان واجبا كان العتق

الملقق مع وجود مناسيب وان يعيد ويرث مع الزوج والزوجة فذاً انما
 الشرط وطوره انه الملقق كان ولحد واشتر كوفي المال الكاثر والكثر ولو عد الملقق
 فلذا صحاب فيه اقول اظهرها انتقال الولاء الى الاولاد الذكور دون
 الاناث فان لم يكن الذكور فلو كلاء لعصبة ولو كان الملقق امرأة فلي عصبها
 دون اولادها ولو كان نكحاً ولا يرث الولاء من يتقرب بياض الملقق ولا يصح
 نكحه ولا عصبة ويصير جزء من مولى الام المولى الى الابن كان الاولاد موكو
 على الحجة القسم الثاني ولا تضمن الجارية لمن توالي اسنانا تضمن
 حدته ويكون ولاؤه يشبه الميراث ولا يتعدى الضامن ولا تضمن
 الاسابية كالملقق في النكاح والكفارات او من لا وارث له ولا يرث الضامن
 الا مع فقد كل مناسيب ومع فقد الملقق ويرث معه الزوج والزوجة نفسها
 الا على وما بقي له وهو اولى من بيت حال الاطام **القسم الثالث** ولاؤه
 ولا يرث الا مع فقد كل وارث على الزوجة فانها تستاركة على الاصل ومع وجوبه
 في المال له يصنع به ما شاء وكان على عليه السلام يعطيه فقراء بلده بسخاء
 ومع غيبته يقسم في الفقراء ولا يعطى الجائز الا مع الخوف واما اللوحي
فاربعة فصول الاول في ميراث ابن الملاعنة ميراثه لا ميراث
 وولده لا لام السدس والباقي للولد ولو انقرضت كان لها الثلث والباقي
 بالرد ولو انقرض الاولاد فللواحدة النصف وللانثيين فصاعداً الثلثان

في الخلاف حتى يحضره من كل قبيلة مثله اليها وهو اولى في الاحتياط وابعد من
 التجمع على الاموال المعصومة بالاخبار الموهومة **السابعة** وتبرأ من جرائه
 وله ميراثه فحق ميراثه يكون ميراثه لا قرب الى ابيه وفي الميراث نصف
الثاني في ميراث الخنثى من له فرج الرجال والنساء يعطى بالبول فمن ايهما
 سبق ورث عليه فان بدنا منتهما قال الشيخ يورث على الذي ينقطع منه خبير
 وفيه تردد فان تساوى قال في الخلاف يعاونيهما القرعة وقال المصنف وعلم المصنف
 بقدر اضلاعه وقال في المقلية والابحار والمبسوط يعطى نصف ميراث رجل ونصف
 ميراث امرأة وهو أشهر ولو اجتمع مع الخنثى ذكر وانثى قيل ان ذكر اربعة والخنثى ثلثة
 وللانثى سهمان وقيل تقسم القرعة مرتين فيفرض امرأة ذكر او امرأة انثى ويعطى
 نصف النسيبين وهو أظهر مثله خنثى وذكر نفر خطاه كمرين تارة وذكر وانثى
 اخرى وتطلب احوال له نصف ونصف نصف ولثلاث ولثلاثة يقيف فيكون اثنا عشر
 فيحصل الخنثى خمسة ولان كروسيعة ولو كان يدل المذكر انثى حصل الخنثى سبعة ولان
 خمسة ولو شاركهم زوج او زوجة صححت فرقة الخنثى ثم ضربت مخرج نصيب الزوج
 والزوجة بذلك القرعة فما ارتفع منه يصح ومن ليس له فرج النساء والرجال يورث
 بالقرعة ومن له رأسان او يدان على كل واحد يومئذ او يصاحبه فان اتت احداهما
 فما اتان ولا واحد **الثالث** في القرعة والمهد وم عليهم وهذا لا يعرف بعضهم
 ايضا اذا كان لهم او لاحد هم مال وكانوا يتوارثون وباشبه المتقدم في الموت بالمتأخر

في بقية هذا الحكم بغير سبب القرق والهدم تزداد ومع الميثاق بغير ثبوت الاختفاء
 أو لا ثم لا قوى ولا يورث ما ورث منه وفيه قول آخر والمقدم على الاستحياب على
 الأئمة فلو غرق أب وابن ورث الأب أو الأخت ثم ورث الابن من أصل تركته أبيه
 لا معا ورث منه ثم يعطى نصيب كل منهما الوارثة ولو كان لأحدهما وارث أعطى
 ما أحقهم لدى الوارث لهم وما أحقهم للأخر بالإمام ولو لم يكن لهما وارث خيرا ما انتقل
 مال كل واحد منهما إلى الآخر ثم منهما إلى الإمام وإن لم يكن بينهما تفاوت في الاستحقاق
 سقط اعتبار المتقدم كالأخوين فكان لهما مال ولا مشارك لهما انتقل مال كل منهما إلى
 صاحبه ثم منهما إلى الورثة وإن كان لأحدهما مال صار المال لأخيه ومنه إلى ورثته
 ولم يكن للأخر شيء ولو لم يكن لهما وارث انتقل المال إلى الإمام ولو مات أحدهما انتقل
 لم يتغير ثابا وكان ميراث كلهما الورثة **الرابع** في ميراث الجورس وقد اختلف في إيجاب
 فيه فالحنفي عن يوسف بن بكير بن نهم الأصبهاني عن السائب والسائب عن الفضل بن
 شاذان أنه يورثهم بالسبب صحيحته وفاسدته والسبب الصحيح خاصة وبالبطلان
 وقال الشيخ يورثون بالصحيح والفاسد فيها واختيار الفضل أشبه ولو خلف أباها فهو
 لها نصيب الأم دون الزوجة ولو خلف جدته ورثت بها ولا كذلك لو خلف بنتا أو اخت
 لأنه لا ميراث للأخت مع الميت خاصة **في حساب القرائض**
 صحاح الفروع من ستة وثلاثين المخرج أو تعدد ويخرج منه ذلك الجزع صحيحا
 فالنصف من اثنين والرابع من أربعة والثمن من ثمانية والمثلثان والثالث من

وثلاثة والسدس من ستة والفريضة اما بقدر السهام او اقل او اكثر فما كان بقدرها
 ان انقسم من غير كسر ولا فاضرب عدد من الكسر عليهم في اصل الفريضة مثل
 بون وخمس يات تنكسر لاربعة على الخمسة فنضرب خمسة في اصل الفريضة فما اجتمع
 منه الفريضة كانت لا وفق بين نصيبين وعدد هن ولو كان وقفا ضربت الوقت
 من العدد من النصيب في اصل الفريضة مثل ابرين وست يات للبيات اربعة و
 ين نصيبين وهواربعة وعد هن وهوسنة وفق وهو النصيب المصنف فيضرب
 وفق من العدد وهونثلاثة في اصل الفريضة وهوسنة فما اجتمع صحت منه والى نفقت
 فريضة يدخل الزوج والزوجية فلا عول ويدخل النقص على البنت والبيات اولى
 وتقرب بالاب والام والاب خاصة مثل بون وزوج وبنت فللابوين السدس
 للزوج الريم والبيات للبنت وكذا الابوان واحدهما وبنت او بنان وزوج النقص
 يدخل على البنت والبيات واسان من والام والام ولحقان للاب والام والاب مع
 الزوج او زوجة يدخل النقص على من تقرب بالاب والام والاب خاصة ثم ان
 لفريضة على صحة ولا ضربت سهام من الكسر عليهم في اصل الفريضة ولو زادت
 لفريضة كان الرد على ذوى السهام دون غيرهم ولا نصيب ولا يراد على الزوج
 والزوجية ولا على الام مع وجود من يجيبها مثل ابرين وبنت فاذا لم يكن صاحب
 فالرد اخصا وان كان حاجب فالرد ارباعا تضرب مخرج سهام الرد في اصل
 الفريضة فما اجتمع صحت منه الفريضة **ثمة في المناسبات**

ونفق يه انه ميت انسان فلا يقسم تركته ثم ميت احد وارثه ويتعلق الفرض
 بقسمه الفريضة من اصل واحد فان اختلف الوارث او اختلفت اوجهها
 ونقص نصيب الثاني بالقسمة على وراثته والا فاضرب الورق بين الفريضة الثانية
 والفريضة الاولى امكن بين الفريضتين وفق فان لم يكن فاضرب الفريضة الثانية
 في الاولى فما بلغ حقت منه الفريضتان **كتاب القضاء والمظفر في**
الاداب وكيفية الحكم واحكام الدعوى والصفات الستة التكليف
 والايمان والعدالة وطهارة القلب والحلم والذكورة ويدخل في العدد المتأخر
 الامانة والمحافظة على الواجبات ولا يفقد الا لمن له اهلية الفتوى ولا يفقه فتوى
 الصبيان ولا يدان يكون ضابطا لوزن عليه الشيان لم يفقد له القضاء وهل يشتر
 علمنا الكتابة الاشياء لا يضطر الى الحاشية لغير النبي عليه السلام الا بها و
 يفقد للمرأة وفي اعتقاد ولا اعنى توجد والا قرب انه لا يفقد مثل ما ذكرنا
 في الكتابة واشترط الحرية توجد الاشياء لا يشترط ولا يد من ادنى الا
 ولا يفقد منصب العموم لم يقسم لورا ضيا انسان واحد من الرعية فحكم بينه
 لزوم ومع عدم الاحكام يفقد قضاء القصة من فقهاء اهل البيت عليهم السلام
 الجامع للصفات وقبول القضاء عن السلطان العادل مستحب لمن يثق بقبض
 ورثتها وجب النظر الثاني في الاداب وهي مستحبة ومكرهة
 والمستحب اشعار رعية لوصوله ان لم يشتهر خبره والجلوس

في قضايه مسبته مير القيلة وان ياخذ ما في يده المرفول من حج الناس وورد
 والسؤال عن اهل السجون واثبات اسمائهم والبحث عن مروج اعتقادهم ^{الطلي}
 من بحجب اطلاقه وتفرق الشهود عند اقامة فانه اوثق خصوصاً موضع الرية
 عدادوى البصائر لا يتضمن من الخصاصة وان يستخفى من اهل العلم من يخاضه
 في المسائل المشبهة والكروحات الاحتجاب وقت القضاء وان يقضى مع ما ^{تشغل}
 النفس كالغضب والجوع والعطش والغم والفرح والمرض وغلبة النقاس وان
 يرتب قوماً للشهادة وان يشفع للغير في اسقاط او ابطال مسائل **الاولى**
 لاوام ان يقضى بطلان الحقوق مطلقاً وبغيره في حقوق الناس وفي حقوق الله تعالى
الثانية ان عرفت عدالة الشاهدين حكم وان عرف فقها الطهرم وان جهل
 الامرين فالأهم التوقف حتى يثبت عنهما **الثالثة** لتسمع شهادته القديين مطلقاً
 ولا تسمع شهادته لغيره **الرابعة** اذا القى افرام احضار غريبة وجب
 اجابته ولو كان امرأة الكائن بزررة ولو كان مريضاً او لمرأة غير بزررة استتاب
 الحاكم من يحكم بينهما **الخامسة** الرشوة على الحكم حرام وعلى المرتضى اعادة النظر ^{نظر}
الثالث في كيفية الحكم وفيه **الاول** في وظائف الحكم وهي **اربعة**
الاولى التسوية بين الخصوم في السلام والكلام والمكان والنظر والانصاف
 والعدل في الحكم ولو كان احد الخصمين كافراً جاز ان يكون الكافراً عاماً والمسلم ^{عدداً}
 واعلى منزلاً **الثانية** لا يجوز ان يلحق احد الخصمين شيئاً يستظهر به على خصمه

الثالثة اذا سئلنا اسحب ان يقول كلما او ان كتما حضرتهما الشيء فاذا ذكرناه
او ما ناسبه **الرابعة** اذا بدد احد المحضين سمع منه ولو قطع عليه غريمه فعه
حتى ينقضي دعواه وحكومته ولو ابتدأ بالادعوى سمع من الذي على يمينه صا
وان اجتمع خصومك كتب اسماء المدعين واستدعاء من يخرج اسمه **المقصد**
الثاني في جواب المدعى عليه وهو ما اقرار او انكار او سكوت **اما الاقرار**
فانهم اذا كان جائز الامر رجلا كان او امرأة فان التمس المدعى الحكم به حكم له ولا
يكتب على المقر حجة الا بعد المعرفة باسمه ونسبه او يشهد بذلك عدلان الا ان يقع
المدعى بالخفية ولو امتنع المقر من التسليم لم يرضه بل لا يؤمنه ولو التمس حبسه حبس
ولو ادعى الاعتكاف البينة ومع ثبوته ينظر في تسليمه الى القواعد رافية واشهر
منها تخليته منها ولو اتراب بالمقر توقف في الحكم حتى تستبين حاله **واما الانكار**
فمنه ان يقال المدعى بك بينة فان قال نعم لم يخصصه فان حضرت سمعها ولو
قال البينة غايبة أجل عقده انحصارها وفي تقييل المدعى عليه هناك رد ويخرج من
الكفالة عند انقضاء الاصل وان قال بينة عرفه الحاكم ان له اليمين ولا يجوز اخلافه حتى
يتمس المدعى فان تبرع او لحقه الحاكم لم يعتد بها واعيدت مع التماس المدعى ثم المنكر
اعلى يحلف او يرد ويتكفل فان حلف سقطت الدعوى ولا يظهر له المدعى بال لم يجز له
المقاصة ولو عاود المحضومة لم يستمع دعواه ولو اقام بينة لم يستمع وقيل يعي بها ^{شترط} **الم**
الحالف سقوط الحق بها ولو كان بنفسه جاز مطالبة وصل مقاصده ولو راد اليمين

اليمين على المدعى هم كان تحلف استثنى وان امتنع سقطت دعواه ولو كلف
 المنكر عن اليمين واضر قضى عليه بالكل وهو المسمى وقيل به واليمين على
 المدعى فان حلف ثبت حقه وان نكل بطل ولو بطل المنكر اليمين بعد الحكم بالمنكر
 لم يلقث الية ولا يستخلف للمدعى مع بيعة الا والذين على التمسك بخلاف
 على بقاءه في دمه استظهارا ولما السنكوت فان كان لافه اقراره بالاشارة
 او النكارة ولو اقر بالمتزعم لم يقتصر على الواحد ولو كان غاوا وخسبه حتى يوجب
المقصد الثالث في كيفية الاستحلف ولا يخلف احد الا بالله ولو
 كان كافرا لكن ان ادى التحاكم احلاف الذي هو مقتضى
 دينه امر وعيانه ويستحب للمحاكم تقديم العظة ونحوها ان يقول والله
 طاله قبل ذلك او يجزئ تغليظ اليمين بالقول والزمان والمكان ولا تغليظ لما دون
 نصاب العظم ويحلف الاخرس بالاشارة وقيل توضع يده على اسم الله في المصحف
 وقيل يكتب اليمين في لوح وتغسل ويومئ بشربه بعد اعلانه فان شرب كان خالفا
 ولو امتنع الزم الحق ولا يخلف الحاكم احد الا في مجلس قضائه الا معذورا كالمريض
 او امرأة غير برزة ولا يخلف المنكر الا على القسم ويحلف على فعل غيره على نفي العلم
 كما لو ادعى على الوارث فادعى ان وكيله قبض او باع له المثل على ولا شاهد
 له فلا يمين عليه الا مع الرد او مع تكول المنكر على قول ويحلف على الجزم ويكفي مع
 اكثار الحلف على الاستحلف وادعى المنكر لبراءة او لاداء اقلب مدعيها

والمدعى منكراً فيكفية اليمين على إبقاء الحق ولا يتوجه على الوارث بالدعوى على
 من شئ إلا مدعى عليه بموت أو ابتداء وعلم بالحق وأنه ترك في يد مدعى مالا ولا يستقيم
 على دعوى في الحيد ودعوى حرة عن اليمين ولا يتوجه بها يمين على المنكر ولو ادعى الوارث
 لموته مالا لمحضت دعواه سواء كان عليه دين يجتبط بالتركة أو لم يكن ويقضى
 بالشاهد واليمين في الأموال والماليون ولا يقبل في خبره مثل الجلال والحيد ود
 والطلاق والعصا ويشتراط شهادة الشاهد أو لا وقد يله ولو يدعى باليمين
 وقت لا خية وفيقر إلى أصله بقاعدة لا فامة ولا يحلف مع عدم الظن ولا يثبت
 مال غيره **مسئلات الأولى** لا يحكم الحاكم بإجبار حاكم آخر ولا يقيم اليمين
 بثبوت الحكم عند غيره نعم لو حكم بين الخصوم وثبت الحكم واشهد على نفسه فتشهد
 شاهدان ان يحكم عند آخر وجب على المشهود عند اتفاق ذلك الحكم **الثانية**
 القسمة تميز الحقوق ولا يشترط حضور قاسم بل هو احوط واقاعدت السهام
 كفت القرعة في تحقق القسمة وكل ما يتساوى اجزا لا يجبر الممتنع على قسمة كالحظ
 والمشهور ان اولا يتساوى اجزاءه اذا لم يكن في القسمة ضرر كالارض والحب
 مع الضرر لا يجبر الممتنع **النظر الرابع** في الدعوى وهو سيدعى فضلاً
الأول المدعى هو الذي يترك لو ترك الحضرة وقيل الذي يدعى على
 الأصل أو امرأته فيشترط التكليف وله ان يدعى لنفسه أو لغيره ولاية
 المدعى عنه وإرادته مدعى بصيغة الجزم ويكون المدعى مملوكاً ومن كان

ومن كانت دعواه عيناً فله انزاعها ولو كانت ديناً والغريم . صقر يادله
 او مع محجود عليه حتى ولم يستقل المدعى بالانزعاع دون الحاكم ولو كانت احد
 الشهود وحصل الغريم في يد المدعى مال كان له بالقبضه ولو كان من غير جنس
 الحق وفي جماع الدعوى المحبولة تردد اشياء الجواز مسائل **الاولى من**
 انقرض بالمدعى بالالايد عليه قضي له به وهو يجب ان يكون بين جماعة كيشية
 احد هم **الثانية** لو انكسرت سفينة في البحر فخرج البحر ففلا حله والخرج
 بالافوض فهو يخرج به وفي الرواية صنعت **الثالثة** روي عن رجل دفع الى رجل
 درهم بضاعة فخطبها بحاله ويخبر بها فقال ذهبت وكان لغيره معه مال كثير
 فاختد والموالاهم فقال يهرجم عليه بحاله ويهرجم هو على اولئك مما اخذوا وكان
 حمل ذلك على من خطب المال ولم ياذن له صاحبه واذن له الياتون **الرابعة**
 لو وضع المستاجر كالاخرة على يد ايمن فقلقت كان للمستاجر ضامناً الا ان يكون
 الاجير دعاه الى ذلك ففقه حيث وضعه **الخامسة** يقضي على الغائب
 مع قيام البينة ويبيع ماله ويقضي دينه ويكون الغائب على حجة ولا يدقم اليه ^{الماله}
الانكسار الثاني في الاختلاف في الدعوى وفيه مسائل **الاولى**
 لو كان في يد رجل وامرأة جاريتة فادعى انها مملوكة وايدعت المرأة حريتها
 وانها بنت فلان اقام احد هما بينة قضي له ولا تترك الجارية تذهب حيث شاءت
الثانية لو تارة خال في يد هاتفي لها بالسوية والكل منهما انحرف صاحبه

ولو كانت في يد أحدهما ففيها التثبيت والخارج اختلاف ولو كانت في يد الثالث
وصدق أحدهما ففيه ولا يخرج اختلاف ولو صدقتهما ففيها بالسوية وكل
منهما الحلان الآخر وإن كذبها اثبتت في يده **المقالة** إذا ادعى أحدهما ففي
لن اليد المصطد وهي رواية عمر بن شمر عن جابر بن سمير عن مفضل بن عمرو بن حازم
عن أبي عبد الله ع أن عليا عليه السلام نفى بذلك وهي رواية المرومية
إذا ادعى الثالوث عارية بغير ما عاها كلف البينة وكان كغيره من الأنساب وفيه
رأيتما يفرق ضعيفه الحائصة إذا ادعى الزوجان من البيت فله ما للزوج
ولو هما للثلاثة وما صلح لم يقسم بينهما وفي رواية هو طرفة ورط الرجل البينة
وفي المبسوط إذا لم تكن فتدعى ما عليه كان بينهما **الثالث** في تعارض البينات
يقضى مع التعارض الخارج إذا شهد بأب الملك المطلق على الأشياء والمضاج البينة
لواقررت بنية كالساج وقديم الملك وكل الأبياع ولو شاء ياب السب فرأيتان
استنبهما القضاء والخارج ولو كانت يدها عليه ففي كل منهما بما في يده الآخر فلو كان
بينهما نصين ولو كان المدعى به في يد ثالث ففيه بالأعدل ما لا كذب ولا تسديا عدا
وكثرة أقرع بينهما فمن خرج اسمه أحلف ووقى له ولو استم احلف الآخر ولو استغنا
بينهما في المبسوط يقرع بينهما لا تشهد بأب الملك المطلق ويقسم أن شهد بأب الملك
المفيد والاول أمته **كتاب الشهادات والنظر في أمور الأول**
في أربعين الشاهد وهي ستة **الأول** البلوغ فلا تقبل شهادة الصبي

والصحيح ما لم يكن مكفراً وقيل يقبل إذا بلغ عشر رده وشاذ واختلف عبارات الأصحاب
 في قبول شهادة قديم في الجنايات ومحصلها القبول في الجراح مع بلوغ العشر ما لم
 يختلفوا ويؤخذ بآول قولهم بشرط الشك في الخلاف ان لا يفتقر **المالك**
 كمال العقل والنجون لا يقيد ومن يناله ادوارا يقبل في حاله الوثوق باستكمال طئنة
الثالث الايمان فلا يقبل شهادة غير الامامي وقيل شهادة الذمي في الوصية
 خاصة مع عدم المسلم وفي اعتبار الغربة تردد وقيل شهادة احدهم على مسلم
 لا غيره وهذا يقبل على اهل الله فيه من ايتي الجواز ضعيفة ولا يثبت للنعم **الرابع**
 العدالة ولا ريب في زوالها بالكبائر وكذا الصفات مصرها **الشرعية**
 من المصالح فلا يقدح ولا يقدح اتخاذ الحمام للانس وانقاذ الكلب إذا التوجان
 عليها فقادح لانه قمار واللعب بالشطرنج ترد به الشهادة وكذا الضاع وسماحه
 والعويل بالان الله سمعها والدنيا لا في الامك والمغان وليس الحرير في الرجال الا
 في الحرب والمقتسم بالذهب ويحلى به ^{جالب} ولا يقبل شهادة القاذف وقيل لو تاب
 وحسن توبته تكذيب نفسه وفيه قول آخر مكلف **الخامس** امر فقام البقرة
 فلا يقبل شهادة الجار فقام كالشريك فيما هو شريك فيه والوصي فيما له فيه ولا يثبت
 ولا شهادة ذي العلقوة الذنبوية وهو الذي يسر بالساعة ويساع بالمسرة ^{النسب}
 لا يمتنع القبول في قبول شهادة الولد على ابيه بخلاف اظهره المصنف وكذا يقبل شهادة
 الزوج لزوجته وبشرط بعض الاصحاب انقام غيره من اهل الشهادة وكان اثنى

وقيل شهادة ذمي على اهل المل

الروية وبرتبها صحتها الاستدلال والصحة لا تتمم القبول كالضعيف والاجير على
 الاشبه ولا يقبل شهادة السائل بكفة ما يصف به من مهابة النفس فلا يؤمن احد
 وفي قول شهادة المدعى وايان استقر القبول وفي شهادته على المولى قولان اظهرهما
 العلم ولو اعتنى قبلت للمولى وعليه ولو شهد عبده بحجابه عليه الله ولده فغيرهما غير
 المحرور واعتقها الوارث فتشهد المحل قبلت شهادتها ويرجم الارث الى الولد ويكره له
 استرقاقها ولو تحمل الشهادة العبد والكافر والعبد والحكم والفاسق ثم زال الخلق
 وشهد بقبول **السادس** طهارة المولد فلا يقبل شهادة ولد الذمار وقيل يقبل
 في الشبهة الدون وفي رواية نادرة **ويلحق بهذا الباب مننا على**
الاول البورع بلا داع قبل الاستطاق فيمنع القبول لمطهر الشهعة وهو ممنوع في
 حقوق الله فيه ترد الباطنة الا صم يقبل شهادته فيما لا يقصر الى السماع وفي
 رواية يؤخذ باول قوله ولا يقبل شهادة الاعمي فيما لا يقصر الى الرواية **الثالثة**
 لا يقبل شهادة المساء في المحلل والطلاق وفي قولها في الرضا ع ترد اشبه القبول
 ولا يقبل مع الرجال في الرجيم على قصص ياتي وفي الجراح والقيل بان يشهد رجل و
 امرأتان ويجب بشهادتهن الدية لا القود وفي الذين مع الرجال ولو اقررت
 كالمزني مع المين كالاشبه عدم القبول وقيل منقرات في العذرة وعيوب
 المساء الباطنة ويقبل شهادة الغالبة في بيع ميوث المستحل وامرأة واحدة
 في بيع الوصية وكذا الرجل امرأة يثبت شهادتها في البيع حتى يكملان بها ويقبل

في الحدود والقبول

شحها وقوت في الوجبة لجمع كل شيء من باب التمام المذموم في كل شيء
 الصيام الدنية كالحكمة في كل شيء والوفاء بالذات كالزوال والوفاء ولا قوى العباد
 كالحكم والابن في الدنيا في ما يصير به شاهد أو حجة العلم وسند المشاهدة
 أو السماع في شهادة للأفعال كالعصية والقتل والسرقة والفساد والولاية والشهادة
 والوفاء أو السماع في شهادة بالنسب والملك والحق والوجبة وبصير المشاهدة
 مستحالة للمشاهدة كما يليق فيه السماع وإن لم يستدع
 المستدعي عليه وكذا الوكيل لا يشهد فسمع من الغير لا يوجب حكما وكذا الوجبة فقط
 المستدعي عليه وإلا فهي الشهادة لا فائدة ويجب الأمر ضرر وغير مستحق ولا يحل
 إلا امتناع مع العكس ولو دعي للتحقق فقولان المروي الوجوب ووجوبه على الكفاية
 ويتبين مع عدم ثم بالتحقق ولا يشهد الأمر المعرفة أو شهادة ولا يسميها بالاقترار
 من باب لا ولي يدعي في الشهادة بالملك مشاهدته يتصرف فيه وبه
 رواية **الأول** الشهادة بالتصرف لانه دلالة الملك وليس يحك **الثانية**
 يجوز الشهادة على ملك لا يعرفه المشاهد إذا عرفت المباني **الثالثة** لا يجوز
 إقامة الشهادة الأمر الذي كره ولو لم يخطه وفي رواية أن شهد معه آخر جان
 أقامه في الرواية تردد **الرابعة** من حصر حسابا أو سمع شهادة ولم يشهد
 كان بالخيار في إقامة طم يفتش بطلان الحق أن امتنع وفي الرواية تردد وبكرة
 أن يشهد لمخالف إذا خشي استدعائه **الحاكم** يريد شهادة **الثالث**

الشهادة على الشهادته وهو مقبولة في الدين والاعمال والحقوق ولا يقبل في الحدود
 ولا يخرج من الاثنان على شاهد الاصل ويقبل الشهادة على شهادة النساء في الموضع الذي
 يقبل فيه شهادة ذنن على تردد واحتمال الاخطاء ان يقول اشهد على شهادتي اني اشهد
 ولا يقبل شهادة الفرج الا مع تعدد حضور شاهد الاصل بمرض او غيبة الموت ولو
 شهد الفرج فان كان شاهد الاصل فله على العمل باعد العمان تساوي بالجرم الفرج
 وفيه اشكال لان قبول الفرج مشروط بعدم شاهد الاصل ولا يقبل شهادة على
 شهادة على شهادة في شبه **الرابع في الملواحق وفيه مسائل الاولى**
 اذا ارجع الشاهدان قبل القضاء لم يحكم ولو رجعا بعد القضاء لم يقض الحكم وفيه ^{ثلاثة} اشياء
 وفي الرواية الحكاية العينية التي لم يجرها وان كانت تامة ضمن الشهود المتأخرين
 اذا ثبت انها شاهدان ولم يقض الحكم واستندت اليه مع بقائها ومع تلفها او تعدد
 بعض الشهود المتأخرين لو كان المشهود به قتل او رجلا او قطعان ستوفي ثم سرح
 المشهود فان قالوا بعد ما انقض منهم او من بعضهم ويرد البعض ما وجب عليهم ويتم
 الرواية ان سرح عليه شيء ولو قالوا لقطنا بالدم نصيبه من الدية ولم يبق امرارة على غيره
 ولو قالوا تعدت رد عليه الرواية ما يقض ويقض منه ان شاء وفي النهاية يريد المباني
 من شهودنا ثلثة ارباع الدية وقيل والرواية صحيحة السند غير ان فيها انقطاعا
 على اموال المعصومة بقول واحد **الواحدة** لو شهد بطلاق امرأة فزوجت ثم
 سرحها ضمن المهر وردت الى الاول بعد الاعتداد من الثاني وتصح هذه الرواية على ما

لا تفتك بباح الشهادة لاهم حكم الحاكم ولو حكم بقيل الوجع الحامسة وسته
 اثنان على رجل بيرة فبعض ثم كلا وجهنا والمارق عينة اخر مادة الاول علم قبل
 الاخير الميقن من عدم الضبط السادسة يجب ان يشهر شاهد الزور في تزويج
 بما رواه الامام محمد بن الحنفية كتاب الحدود وفيه فصول الاول في
 حد الزنا والمظنة في الموجب والحد والاولى اما الموجب فهو ايلاج الانسان
 في قرح امرأة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ويتحقق بغير شبهة قبل او بعد او
 يشترط في ثبوت الحد للبلوغ والعلم بالقرم ولا اختيار فلو تزوج محرمة كالا
 سقط الحد مع الجهالة بالقرم وشبه مع العلم ولا يكون العقد مجزئة شبهة في سقوط
 غلو شبهة كالجنية بالزوجة فعليه الحد دون واظها وفي رواية يعاقب عليها الحد
 وعليه مزاويها من كذا ولو وطئ المحنق عاقلة ففي وجوب الحد تردد وارجح الثانيان
 ولا حد على الجنونة ويسقط الحد باو ماء الزوجة ويدعى ما يصلح شبهة بالمظنة الى
 المدعى ولا يثبت الاحصان الذي يجب معه الزوج حتى يكون الزاني بالاعتزال المخرج
 مملوك بالعقد المذموم والملك ويعد وعليه ويرحم ويستوى المسلمة والذمية و
 احصان المرأة كاحصان الرجل لكن يراعى فيها العقل اجماعا ولا يخرج المطلقة جرمية
 عن الاحصان وتخرج البائنة وكذا المطلق ولو تزوج متهمة علنا احد مع المدخل
 وكذا المرأة ولو ادعى البهانة او بعد ما قبل على الاصح اذا كان مكانا في حق ولا راجح
 الحالم يترجم عليه الزوج حتى يطاء وكذا العمد لو ائقن والكتاب اذا تقرر وجوب الحد

على الأصح فان ادعى التشبه فعلى ان يشبهها القبول مع الاحتمال وفي المستقبل والمصلحة
 والمصلحة الغير يوثق الزنا بالافرار او الميمنة ولا بد من بلوغ المقر وكما له واختياره
 وحرمته وتكرار الاقرار اربعاً وهل يشترط اختلاف مجالس الاقرار اشبه انه لا يشترط ولو
 اقر بحد ولم ينفذ ضرب حتى ينفذ عن نفسه ولو اقر بما يوجب الرجم ثم انقضت عنه
 ولا يسقط عنه ولو اقر ثم تاب كان كلامه غير في الاقامة رجا كان او غيره ولا يكفي
 في الميمنة اقل من اربعة رجال او ثلاثة وامرأتين ولو شهد رجلان واربع نساء ثبت
 بهم الحد لا الرجم لا يقبل شهادة ست نساء ورجل ولا شهادة النساء منفردات
 ولو شهد ما دون الاسراع لم يثبت وحد والفرقة ولا بد في الشهادة من ذكر المشا
 كالميل في الكلام ولا بد من توابعهم على الفعل الواحد في الزمان الواحد والمكان
 الواحد والوقام الشهادة بعض حد والمير يقب امام الميمنة ويقبل شهادة الاربعة
 على الاثنين فما زاد ولا يسقط الحد بالتوبة بعد قيام الميمنة ويسقط ولو كانت قبلها
 رجا كان او غيره البطل الماشي في الحد يجب القتل على الزاني بالحرمة كالام و
 البت والحق الشيم امرأه الاب وكذا اقبل الذي اذا زنى بمسلمة والزاني مقراً ولا
 يعتبر الاصحان وقبيل في الحر والعبد والمسلم والكافر وفي جلدية قبل القتل ترد
 ويجب الرجم على المحصن اذا زنى ببالعة عاقلة ويحجم المشيم والميمنة بين الحد وبين
 الرجم اجماً وفي الشباب روايان يشبههما الجم ولا يجب الرجم بالزنا بالصغيرة
 والمجنونة ويجب الحد وكذا الزنى بالمحصنة صغيرا ولو زنى بها المحبون لم يسقط

لم يسقط الرجم ويخبر أس اليكوهم الحد ويقرب عن ملية ستة والمكبر من ليس
 مجنونا وقيل الذي أطلق ولم يدخل ولا تقرب على المرأة ولا غيرها والمملوك يجلد
 خمسين ذكرا كان أو أنثى محصنا أو غير محصن ولا يخبر على أحد هما ولا تقرب ولو
 تكبر الزنا كف حد واحد ولوحد مع كل مرة قتل في الثالثة وقيل في الرابعة وهو حوط
 والمملوك إذا أقيم عليه حد الزنا سبعا قتل في الثامنة وقيل في التاسعة وهو أولى
 الحاكم في الذمى بالخيار في إقامة الحد عليه وتسليمته إلى أهل تحته ليقيموا عليه الحد
 على معتقدهم ولا يقيم على المحل حد ولا قصاص حتى تقسم وتخرج من تقاسمها
 وترضع الولد ولو وجد لم كافل جاز ويذهب المريض والمستمينة ولا يجحد أحدهما
 حتى يبرأ ولو برأ الحاكم التجيل ضربه بالنصف المشتمل على العدي ولا يسقط الحد
 باعتراف الجنون ولا يقيم في الحر الشديد ولا البرد الشديد ولا في مرض الحد
 ولا على من اتقى الله ويضيق عليه حتى يخرج للآفة ولو وجدت في الحرم حدية
 وإذا اجتمع الحد والرجم جلد أو لا ويدفن المرحوم المحضوبية والمرأة المصدرة فإن
 قرأ أحد ولو ثبت الموجب بالإقرار لم يعد وقيل إن لم نضب الحجارة أحيى ويبعد
 المشهود بالرجم ولو كان مقرا بحد أو لا قام ويجلد الزاني قاتما مجرما وقيل إن وجد
 بثيابه جلد بها أشد الضرب وقيل متوسطا ويفرق على جسدته ويتقى وجهه
 وفرجه وتقرب المرأة جالسة وترابط بثيابه ولا يضمن دية لو قتل الحد ويدفن
 المرحوم علجا ويسقط اعلام الناس ليتوفروا ويجب أن يحضره طائفة وقيل يسقط

وأقلها واحد ولا يخرج من الله قبله حد وقيل يكون النظر الثالث في المراسم
 مسائل الأولى إذا شهد أربعة بالزنا قبل فتشهد أربعة بنسابة البكر
 وفي حد الشهود قولان الثامنة إذا كان الزوج أحد الأربعة فيه رايان
 والوجه السقوط ان سبقي منه القذف الثالثة يقع المحاكم حد ود الله أفاضل
 الناس فيقف على المطالبة الواقعة من انتص بكذا باصبعه فعليه مهرها ولو كان
 أمة فعليه عشرة قيمتها الخامسة من نكاح امة ثم وطئها فعليه الحد السادس
 من قرأ الله في بغي أمة فعليه مع تكرار الاقرار احدى الف مرة فعليه حد القذف
 وكذا المرأة ومنها ترد السابعة من تزوج أمة على حرمة مسلمة فوطئها قبل
 الاذن فعليه ثمن حد الزاني الثامنة من زنى في زمان شريف او مكان شريف
 عوقب زيادة على الحد **الفصل الثاني في اللواط والسمي والقيادة و**
 اللواط ثبت بالاقرار اربعة اوقات دون ذلك ونشرط في المقر التكليف والاختيار
 والحرية فاعلا كان او صغورا ولو شهد أربعة ثبت الحد ولو كانا دون ذلك
 غير ولو يقل المرقب ولو لاط صغير او مجنون ويادب الصغير ولو كانا بالعين
 قتلا وكذا اللواط بعيدة ولو ادعى احد الأربعة دسرى عنه الحد ولو لاط الذي
 عيسلم قتل وان لم يوق ولو لاط بمثله فلا مام الاقامة او دفعه الى اهل ملته ليقيموا
 عليه حد هم وموجب الايقاب القتل للفاعل والمفعول اذا كان بالغا قاتلا
 ويستوى فيه كل موقب ولا يحيد المجنون ولو كان فاعلا على الاصم والا مام بخير

مخير والموقب بين قتله ورجحه والقائه من جداره واحراقه ويجوز ان يقم الاحراق
 الى غيره من الاخر ومن لم يوقب فقد واثمة على الاصم ويستوى فيه الحر والعبد
 ولو تكرر مع الحد قبل في الرابعة على الاشبه وبغير والمجتمعان تحت ازار ومجردين ولا
 رجم بينهما والحد من ثلثين سوطا الى تسعة وتسعين ولو تكرر مع تلك النقرة يحد
 في الثالثة وقد ايفر من فصل خلافا لثبوتها وتثبت السحق بما ثبت به اللواط و
 الحد فيه فانه جلدة مشرقة كانت او امة محصنة او غير محصنة للفاصلة والمفعولة وفي
 النهاية ترجيم مع الاحصان وتقتل المساحقة في الرابعة مع تكرار الحد ثلثا ويسقط الحد
 بالثوبة قبل البينة كاللواط ولا يسقط بعد البينة وبغير والمجتمعان تحت ازار وواحد
 مجردين ولو تكرر مرتين مع النقرة يراقم عليهما الحد في الثالثة ولو علما فان في الراب
 قتا مسألتان **الاولى** ان كان له فسخ ولا تاخير الا النذر ولا شفاعة
 في اسقاطه **الثاني** لو عصى ورجعه فساقت بكذا فحلت من مائة فالولد له وعلى
 امر ورجعه اليه والمهر وعلى الصبي الجلاء و**اما الميادرة** فهي الجمع بين الرجال
 والذراء للزنا والمهر جاز والعبدان اللواط وتثبت بشاهد والاقرار مرتين والحد
 فيه خمس وسبعون جلدة وقيل يحلق برأسه ويسهر ويستوى فيه الحر والعبد
 والمسلم والنافر وينفي باول مرة وكذا المصيد في الثانية والاول سرك ولا نفى على
 المرأة ولا خبر **الفصل الثالث** في حد القذف وعاصده **اربعة**
الاول في الموجب وهو الرمي بالزنا او اللواط وكذا الزنا بقاء كونه في دبره

بآي لغة أفق إذا كانت مفيدة القذف في عرق القائل ولا يحد مع جهالة
 في مدتها وكذا الوقار لمن أقر بنبوته لم يست ولدى ولو قال نرى بك ابوك فالقذف
 لا يبيد ولو قال نرى بك أمك فالقذف لا يبيد ولو قال يا ابن الزانية فالقذف
 طاهر ويثبت الحد إذا كانا مسلمين ولو كان المواجه كافرا ولو قال للمسلم يا ابن الزانية
 وأمه كاذبة فلا شبهة التعزير وفي النهاية يحد ولو قال يا نرجس الزانية فالحد لها
 ولو قال يا ابنة الزانية فالحد ^{أو بالزانية} للمخسوبة إلى الزنا دون المواجه ولو قال نرى بنت بفلانة
 فقلوبهم حد وفي نبوة المرأة تردد والتعزير يوجب التعزير وكذا الوقار لا يحد
 لم يجدت عذرها وقال غيره ما يوجب اذى كالتحسين والوضيع وكذا الوقار يافق
 أو يشارب الحرم لم يكن متظاهرا ويثبت القذف بالانذار مرتين من المكلف الحر
 المختار وبشهادة عدلين ويستلزم في القاذف البلوغ والعقل فالصبي لا يحد بالقذف
 وغيره وكذا المجنون **الثاني** للقذف ويستلزم فيه البلوغ وكما في العقل والحرية و
 الإسلام والمستتر من قذف صبي أو مجنون أو صبي أو كافرا أو متظاهرا بالزنا
 لم يحد بل يعزر وكذا الأكاب لو قذف ولده ويحد الولد لو قذفه وكذا الأكابر
الثالث في الأحكام فلو قذف جماعة بلفظ واحد فعليه جلدان جاعرا ولتعمين
 وإن افترقوا فكل واحد حد واحد والقذف يورث كذا يورث المال ولا يرث الزنا
 ولا الزوجية ولو قال أبيتك زان أو بنتك زانية فالحد لها وقال في النهاية له مطالبة
 والعفو ولو ورث الحد جماعة فعفى أحدهم كان لم يبق الاستيفاء على التمام

حقيقته القاذف في الرابعة اذا اُخذ ثلثا وقتل في الثالثة والحد ثمانون جلدة حرأ
 كان القاذف او عبداً او يجلد بنيه ولا يجر ويضرب متوسطا ولا يفر الكافر
 مع المنابر الرابع في الموات وهو مسائل الأولى يقتل من سب النبي
 عليه السلام وحل دم كل سابع اذا امن الثانية يقتل من رجع في النبوة و
 كذا من قال لا ادرى صادق لم لا اذا كان على ظاهر الاسلام الثالثة يقتل
 اذا سلمه اذا كان كافراً الرابعة يكره ان يرد في نأديب الصبي من عشرة اسواط
 وكذا العبد ولو فعل استجب عقبة الخامسة يفر من قذف عبده او امته
 كل من فعل عراً او ترك واجباً ما دون الحد الفصل الرابع في حد المسكورة والسكر في الامور
 الأولى في الخمر وهو تناول المسكورة او الفقأ اختياراً مع العلم بالخير وشربها بالعلم والعقوبة
 يعصم الشارب والمستقل في الادوية ولا عذية وتعلق الحكم ولو بالقطرة وكذا العصية
 اذا اخطأ لم يذنب ثلثاً وكل ملصقة فيه الشدة المسكورة ويسقط الحد عن جهل
 المشروب والمقهر وثبت بشهادة عدلين او الاقرار مرتين من مكلف خمر ممتلئة
 الثاني الحد وهو ثمانون جلدة وليستوى فيه الحر والعبد والكافر مع الظاهر و
 يضرب الشارب عرياناً على ظهره وكفيه وتبقى وجهه وفرجه ولا يحس حتى يفتق
 واذا حد مرتين قتل في الثالثة وهو المروي وقوله في الخلاف في الرابعة ولو شرب
 مراراً ولم يجد كفى حد واحد الثالث في الاحكام وفيه مسائل الأولى
 لو شهد واحد يشربها واخر يقيها حد الثانية من شربها مستحلاً يستتبع

في قوله
 يقتل من سب النبي
 عليه السلام

بالاحكام

فان تاب اقيم عليه الحد ولا قتل وقيل حكم المرتد وهو قولى ولا يقتل مستحل
 غير الخمر بل يحبس مستحلاً وصحها **الثالثة** من باع الخمر مستحلاً واستيب فان
 تاب ولا قتل وفيما سواها يغير **الرابعة** لو تاب قبل قيام البينة سقط الحد
 ولا يسقط لو تاب بعد البينة وبعد الاقرار يتخير الا مام في الاقامة ومنهم
 من جثم الحد **الفصل الخامس** في حد السرقة وهو يعقد فصولاً
الاول في السارق ويشترط التكليف وارتفاع الشبهة وان لا يكون والدًا
 من ولد له فان يهتك الخرز ويخرج المئاع بنفسه ويأخذ سراقاً لقيود اذن بئته
 فلا يحيد الطفل ولا المحبون لكن يهرزان وفي النهاية يعفى عن الطفل اذ لا فان عاد
 اذ بان عاذاً اناط ^{حكمت} حتى تدعى فان عاد قطعت اناطه فان عاد قطع كما يعظم البالغ
 ولو سرق الشريك ما يظنه نصيباً لم يقطع وفي سرقة احد العائنين من القيمة وما كان
 احد يتكلم لا يقطع والاخرى يقطع لو اراد نصيبه عن قدر المضاب ولو هتك الخرز غيره
 واخرج هو لم يقطع والخز والعبد والمسلم والكافر والذكر والانثى سواء ولا يقطع عبدة
 الانسان بسرقته ماله ولا عبدة القيمة بالسرقة منها ويقطع الاجير اذا هتك الخرز لئال من
 دونه على الاشهر والزوج والزوجة وكذا الضيف وفي رواية لا يقطع وعلى السارق
 اعادة المال ولو قطع **الثاني** في السرقة ونصاب القطع ربع دينار ذهباً
 خالصاً مضروباً بامثلة للعاطلة او ما قيمة ذلك ولا يد من كونه محرراً تعقل او علق او
 دقن وقيل كل موضع ليس لغير مالك دخوله الا يا ذنه فهو حرز ولا يقطع من سرق

سرق من المواضع المأذون في حياضها كالحمامات والمساجد وقيل إذا كان في مكان
 من أحياء المال كان محرراً ولا يقطع من سرق من حبيب إنسان أو كلبه الطاهرين ويقطع
 لو كان باطنين ولا تقطع في الشجر على الشجر ويقطع سارقة بعد إحصائه ولكن لا يقطع
 في سرقة ما كولي عام سنة ويقطع من سرق مملوكاً ولو كان حرّاً باعاه قطع لنفسه
 لأحد أو يقطع سارق الكفن ويشترط بلوغه المصائب وقيل لا يشترط كونه ليس حرّاً
 للسرقة بل لحمل الجرة ولو نبتش ولم يأخذ خرواً ولو تكررت السلطان جاز مثله
 بر دكا **الثالث** يثبت الموجب بالآثار مرتين أو بشهادة عدلين ولو أقر مرة
 أغرم ولم يقطع ويشترط في المقر التكليف والحرية والاختيار ولو أقر بالمضرب لم يقطع نعم
 لو ردا السرقة بعينها قطع وقيل لا يقطع لمطرق الاحتمال وهو شبه ولو أقر مرتين يحتم
 القطع ولو أقر **الرابع** في الحد وهو قطع الأصابع الأربعة من يدي اليمنى وتترك
 الراحة ولا يهام ولو سرق بعد ذلك قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم و
 يترك العقب ولو سرق ثالثة حبس حياً ولو سرق في السجن قبل ولو تكررت السرقة
 من غير حد كفاه حد واحد ولا يقطع اليسار مع وجود اليمنى بل يقطع اليمنى ولو كان
 مثلاً وكذا لو كانت اليسار مثلاً ولو لم يكن اليسار قطعت اليمنى وفي الرواية لا يقطع
 وفي آخر النهاية ولو لم يكن يسار قطعت رجله اليسرى ولو لم يكن له رجل لم يكن عليه أكثر
 من الحبس وفي كل تردد ويسقط الحد بالقوة قبل البينة فلا بعد هاو يتخير الإمام
 مع ما بعد الأقرار في الأقامة على رواية وفيها ضعف ولا شبهة تحتم الحد ولا يفتن

سرية الحق الجاهل في الواقع وفيه مسائل **الأولى** إذا شرب انسان
 نضاباً في النهاية يقطعان وفي الخلاف اشترط ان يبلوغ نضيب كل واحد نضاباً
 الثانية لو قامت الحجة بالسراقة ثم امسكت ليقطع ثم شهدت عليه بالخرق قال
 في النهاية قطعت يده بالأولى ورجله بالآخرى وبه رواية والأولى التمسك بجمعة
 الدم الا في موضع اليقين **الثالثة** قطع المسارق موقوف على ضارعة المسروق
 منه فلو لم يرافقه لم يرفعه الا قام ولو رافقه لم يسقط الحد ولو وهبه **الفصل**
السادس في المحارب وهو كل يجرّ دسلاً في بحر او يربللاً او نهاراً لا خلافاً
 السابله وان لم يكن من اهلها على الا شبه ويثبت ذلك بالآمر ولو مرة او شهادة
 عدلين ولو شهد بعض المصوص على بعض لم يقبل وكذا لو شهد بعض الماخوذين
 لبعض وحده القتل او الصلب او القطم فخالفاً او النفي ولا صحاب اختلاف قال
 المفيد بالخير وهو الوجه وما لا يشتم بالترتيب يقتل او يقتل ولو عفى ولى الدم قتل جليماً
 ولو قتل واحد المال استبيد منه وقطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ثم قتل وصلبان اخذ
 المال ولم يقتل وقطع فخالفاً ونفى ولو جرح ولم يأخذ المال اتقى منه ونفى ولو شتم السلاح
 مخيفاً نفى لا غير ولو تاب قبل القدر رخص عليه سقطت العقوبة ولم يسقط حقوق الناس
 ولو تاب بعد ذلك لم يسقط ويصلب المحارب حياً على القول بالخير ومقتولاً على القول
 الاخر ولا يترن على الحشبة اكثر من ثلثة ايام ويتول ويقتل على القول البصلي حياً
 ويكفن ويصلى عليه ويدفن وينبغي المحارب عن يبلده ويكتب بالمعنى موأكلته و

مواكفته ومجانسته ومعاطة حتى يلقب فاللص محارب ولا لسان دفعه اذا طلب
 السلامة ولا ضمان على الدافع ويذهب دم المدفوع هدرًا وكذا لو كان برأيه
 على نفسه او غلامه قد تم فادى ^{الثلث} المثلثة او دخل دارا فخرج ولم يخرج فادى النجس
 والدافع المثلثة او ذهب بعض اعضائه ولو ظن العطب سلم المال ولا يقطع ^{المستحب}
 ولا المحلوس ولا المحال ولا البقيع ولا من سقى غيره مرقة ابل ستيما ومنهم ^ن والخذل
 بما روى **الفصل السابع** في اتيان البهائم ووطي الاموات وتبعية اذا وطى
 البائنة العاقل بجمية ماله الله كالمثاق والبقرة حرم لحمها وحرم تسلها ولو ^{شبهت}
 في قطع قسم نصفين واقترع وهكذا حتى يبقى واحد قد نجح وتخرق ويغرم قيمتها ان
 لم تكن له ولو كان منهم ظهرها كالبعول والحمار والداية اعزم ثمها ان لم تكن له وفخرت
^ط في عين يده وبيعت وفي الصدقة ثمها فلو ان ولا شيء انه يعاد عليه ويغرم والداية
 على البقرتين ويثبت هذا الحكم بشهادة عدلين او الاقرار ولو مرة ولا يثبت بشهادته
 النساء منفردات ولو منصفات ولو تكدر للوطي علم لتعزير ^{شك} ثلثات في المراجعة
 ووطي الميتة كوطي الحي في الحد واعتبار الاحصان ويعلمها ولو كانت نرجسة فلا ^{حد}
 ويغرم ولا يثبت الا باربعة شهود وفي رواية يكتفي اثنان لانها شهادة على واحد
 ومن لا طبعيت لكن لا طبعي ويغرم زيادة على الحد ومن استحق بيده غمرا مجاونا
 الا عام ويثبت بشهادة عدلين او الاقرار مرتين ولو قيل يكتفي المرة كان حسنا كساب
القصاص وهو اما في النفس واما في الطرف والقود هو جبهه قصد البائنة ^{على}

ارحاق النفس المعصومة المكافئة عند اعداؤها واثباتها وتحقيق العهد بالقصد الى القتل
 بما يقتل ولو باحد او القتل بما يقتل غالباً وان لم يقصد القتل فالتقاضي لا يشترط ان يكون
 كالضرب بالمصاصة والعود الخفيف او الرطب بالجر العائم والسهم المحكم فانه يجب القود
 لو قتل وكذا الوالقاء في النار وضربه بمصاعك او ما لا يحيطه مثله فمات او القاء الى الحوت
 فابتلعه او الى الاسد فاقترسه لانه كاللance عادية ولو امسك واحد وقتل اخر ونظر
 ثالث فاقترعه على القاتل ويجوز المسك ايده او قطع عينه ولو اكره على القتل فالتقصا
 على القاتل لا المكره وكذا الواسر به بالقتل فالتقصا على المباشرة ويجوز الاثر ايده ولو كان
 لما هو جديده فتقولان اشبهها الله كغيره والمراد انه يقتل به السيد وفي الخلاف ان
 العبد صبيته او مجنوناً سقط القود وجبت الدية على المولى ولو حرج جان فنهت الجاني
 دخل قصاص الطرف في النفس ما اوجزه وقوله فتقولان لحدهما لا يدخل قصاص
 الطرف والاخر يدخل وفي النهاية ان فرقة لم يدخل ومشد هما رواية محمد بن قيس و
 يدخل دية الطرف فدية النفس اجزاء مساوية من الاشتراك الاولي والاشتر
 جماعة في قتل حرم مسلم للولي قتل الجميع ويرد على كل واحد ما فضل من دية حرم
 خبايته وله قتل البعض ويرد الاخرون قدر جانيهم فان فضل للمقتولين فضل تام به
 الولي وان فضل منهم كاله الثانيه نقص من الجماعة في الاطراف كما ينقص في
 النفس فلو قطع يد جماعة كان له القتل في قطع الجميع ويرد ما فضل الدية وله قطع
 البعض ويرد عليهم الاخرون الثالثه لو اشترك في قتل امرأتين قتلوا كل واحد

في قتل ما لا يقتل غالباً ولم يقصد القتل

ولا مرد اذا قتل لغيره ولو كان العتق في العاص ان قتلته وان قتل بجوارحه او العتق
 الاخر ولو اشترك رجل وامرأة فلولي قتلها ونقص الرجل بالرد والمصد جعل
 الرد اثلاثا ولو قتل الرجل ردت عليه نصف دية ولو قتل المرأة فلا مرد وله مصا^{لة}
 الرجل نصف الدية **الواجبة** لو اشترك حر وعبد فقتل الحر جدا فالق^ل في الق^ل
 له قتلها ويرد على سيد العبد قيمته ولو قتل الحر ويرد عليه سيد العبد الا^ل
 درهم او يسلم العبد اليهم او يقتل العبد وليس لمولاة على الحر ميسيل والحق ان
 نصف الحياية على الحر ونصف على العبد فلو قتلها الذي مرد على الحر نصف دية
 وعلى مولى العبد ما فضل من قيمته عن نصف الدية ولو قتل الذي الحر رد مولى العبد
 نصف الدية او دفع العبد ما لم تزد قيمة على النصف فتكون الزيادة للحر ولو قتل
 العبد رد على المولى ما فضل من نصف الدية ان كان في العبد فضل ولو قتل امرأة وعبد
 فكل من قتلها نصف الدية ولو قتل العبد وكانت قيمة بقدر حياية فلا مرد وان
 زادت رد على مولاة الزيادة **القول في شرائط المقبرة** في
الفصا **وهي خمسة** **الاول** الحرية فيقتل الحر بالحر ولا مرد بالحر
 مع الرد والحرية بالحرية وبالحر وحده من الفاضل لا ضم لا ويساوي المرد والحر
 في الجراح تصا^ا ودية حتى يسلم تلك دية الحر فيقتل ديتها ونقص لها مرد
 التفاوت ومنها ولا مرد ويقتل العبد بالعبد وبالإامة بالإامة ولا يقتل الحر بالعبد
 بل يلزمه قيمة يوم القتل ولا يجاوز دية الحر ولو اختلفا في الحقيقة فالقول قول الجاني

مع عينية وفي رعايته وليرضى الكفاية ولو كان الغيب بطله كغيره في الصلابة بتمسك
 رواية فيها: ضعف وفي رواية ان احكامه في ذلك كغيره ودية الملوكة قيمتها لم يتجاوز
 دية الحر وكذا لا تجوز يديته عبد الذي هو فيه الحر منهم ولا يديه الامه دية الذي عليه
 ولو قتل العبد حرام يضمن مولاه وولي الام بالخيار بين قتله واصنافه ودية وليس للمولى فكه
 مع كراهية المولى ولو جرح سحر تلجيم ودم المصاص وان شاء اسقطه ان اسقط عبده الجناية
 وان قصره استرق منه بنية الجناية او يباع قياض من ثمنه فقهه ولو اهداه المولى
 فداه بالرش الجناية وهذا العبد مولاه ان شاء المولى ولو قتل عبد مثله حمد في النكاح
 لو اهداه للمولى بالخيار بين الاتصاف والحق والنكاح الا شئت فلمولى قبله الا ان
 يترضى المولى ان يديه او امرش وان كانت الجناية خطأ كان للمولى العاقبة فكه بقبية
 وله دفعه وله منه ما فضل من قيمته عن قيمته المقتول ولا يضمن ما يعوز والمذموم كائن
 ولو استرقه والدم فخر وجبه عن المدين
 قولان ويتقديران لا
 يخرج من هل يسعي فذلك في قبلة المولى انه يسعي والمكاتب ان لم يود او كان مشروطا
 فهو كالرق المحض وان كان مطلقا وقد ادى شعاعا مكاتبته فان قتل حراما كافيا
 عند قتل به وان قتل مملوكا فلا قود وتعلق الجناية بما فيه من الرقية صفة و
 يسعي في نصيب الحرية وليست في الباقي او يباع في نصيب الرق ولو قتل خطأ فعلى
 الامام بقدر ما فيه من الحرية والمولى بالخيار بين فك طافيه من الرقية بالامرش
 وتسليم حصه الرق ليقاص بالجناية وفي رواية على ابن جعفر اذا ادى نصف فاعليه

ما عليه فهو بمنزلة المهر مسامح **الاول** لو قتل رجل من المسلمين لادوية الا
 قتله ولو قتل العبد من غير من علم العقاب فهو رواية هو لا ولي له الا خيره في اخره
 فبشر كان فيه عالم يحكم به لولي الاول **الثانية** لو قطع عيين لرجلين قطعت عينية
 لرجل واحد وليس له الثاني قال في النهاية ولو قطع يد وليس له يد ان قطعت رجلا لم يده
 وكذا لو قطع ايدي جماعة قطعت يداه بالاول فالاول والرجل بكل خير فالاخير
 لمن يبقى بين ذلك للدية ولعله استند الى رواية جيب البجستاني عن ابي جعفر
الثالثة اذا قتل العبد من احد ما عتقه مولا يوقى القتل ترد ان يشهد الله لا يفتن
 لان لولي الخيرة في الاسترقاق ولو كان خطا فهو رواية عمر بن شهر بن جابر عن ابي
 جعفر ع يعلم ويضمن المولى الدية وفي رواية عمر وضعف ولا يشهد ان شرط النجاسة
 بقديم الضمان **الشرط الثاني** الدين فلا يقتل مسلم بكافر خميا كان او غيره لكن يغير
 ويغير مدية الذي ولو اعد ذلك جازا لا يقتصاص مع مرد فاضل حية وتقبل الذي
 بالذي وبالتي هي بعد رد فاضل دية والدية بمنزلة الذي ولا رد ولو قتل الذي
 مسلما اعد دفع هو داله الى اولياء المقتول ولهم الخيرة في قتله واسترقاقه
 هل يترق ولله الصلح لاشبهه لا ولو اسلم بعد القتل كان كالمسلم ولو قتل خطا
 لزمة الدية فانه ولو لم يكن له مال كان الامام حاقلة دون قومه **الشرط**
الثالث ان لا يكون القاتل بافلا قتل ولد لم يقتل به وعليه الدية والكفارة
 والعقرب و يقتل الولد بابيه وكذا لام يقتل بالولد وكذا الاقارب وفي قتل الجد بولد

تردد الشرط الواقع كحال العقل فلا يقبل المجنون ولا الصبي وجانبها عند
 وخطأ على العاقلة وفي رواية نقص من الصبي إذا بلغ عشر أو في أخرى إذا بلغت تسعة أشبارا
 ويقام عليه الحد ولا تنهز إن عمدا وخطأ وسيلم التكليف وأما لو قتل العاقل ثم جن لم ^{يسقط}
 القود ولو قتل البائس الصبي قتل به على الأشبه ولا يقتل العاقل بالمجنون ويثبت الدية
 على القاتل إن كان عمدا أو شبهة وخطأ على العاقلة إن كان خطأ ورصد العاقل دفعة
 كان هدرًا وفي رواية دية من بيت المال ولا قود على النائم وعليه الدية وفي
 الأصح تردد أشبه أنه كالصبي فتوجب القصاص وفي رواية الحلبي عن أبي عبد
 الله ع إن جناية خطأ وتلفم العاقلة فإن لم يكن له عاقلة فالذي يجرم له أو يؤخذ في
 ثلاث سنين وهذا فيهما من الشدة في تخصيصا بعموم الآية الشرط الخاص
 أن يكون المقتول محقق القول فيما به يثبت وهو الأقرار أو البينة أو القسامة
 أما الأقرار فتكفي مرة وبعض الأصحاب في شرط السكر أن يثبت في القدر المبرور
 والعقل والاختيار والحرية فلواقروا بالحد بالعقل عمدًا والآخر مخطأ فخلو
 في قصديني أحد هما ولو أقر بقتله عمداً فأقر بخرانه هو الذي قتله ورجع الأول
 دهرى عنها القصاص والدية وإحدى من بيت المال وهو قضاء المحسن عليه السلام
 وأما البينة فهو شاهدان عدلان ولا يثبت بشاهد ويمين ولا بشاهد و
 امرأتين ويثبت بذلك ما يوجب الدية كالخطأ ودية الهاشمية والمنقطة و
 الجائفة وكسر العظام ولو شهد إنسان أن القاتل نريد وأخران العاقل عمر وقال

وقال في النهاية سقط القصاص وجبت الدية نصفين ولو كان خطاء
كانت الدية على عاتقها ولعله احتياط لما عارض من تصادم البيتين ولو
شهد انه قتل عمدا واقر اخراته هو القاتل دون المشهود عليه ففي رواية
زنا مرة عن جعفر عم للمولى قتل المقر ثم لا سبيل على المشهود عليه ولا قتل
المشهود ويرد المقر على ارباع المشهود خاصة نصف الدية وفي قتلها شك
لا شفاء للشركة وكذا في الزنا بما بالدية نصفين لكن الرواية من المشاهير
مسائل الا ولو قتل بحبس المتهم بالدم ستة ايام فان ثبت الدعوى
والا على سبيله وفي المسند ضعف وفيه تعجيل العقوبة لم يثبت بسببها الثانية
لو قتل وادعى انه وجد المقتول مع امرأته قتل به الا ان يقوم البينة به نحو ما
الثالث خطأ الحكم في القتل والجرح على بيت المال ومن فاحذر ان يضمن
ومر اعتدى عليه فاعتدى بمثله لم يضمن وان تلف واما القسامة فلا ثبت
الا مع اللوث وهو طارقة يطلب معها الظن بصدق المدعى كما لو وجد في دار قتل
او حلتهم او قتلهم او بين قريتين وهو احد بينهما اقرب فهو لوث ولو سارت
مسألة ما هما كانتا سواء في اللوث اما من جهلوا تله كقتل الزحام او المقرات او من
وجب في قتل بومة او مع عسكر او سوق او جمعة فدينه بيت المال ومع اللوث كان
للاولياء اثبات الدعوى بالقسامة وهي الخمسون يمينا وفي الخطاء خمسة
وعشرون يمينا على الاظهر ولو لم يكن للمدعى قسامة كبرت عليه الايمان وان لم يحلف

نصف الدية ولو قتلها ويرد على ارباع المشهود

وكان للملوك قسامة حلف كل منهم حتى يكملوا ولو لم يكن له قسامة كسرت عليه
 الايمان حتى ياتي بالعدد ولو لكل الزم المدعى عمداً وضطراً وبنت الحكم في
 الاعضاء بالقسامة مع الهبة فما كانت دية ودية النفس كالانف واللسان فلا
 القسامة ستة رجال قسم كل منهم عينا ومعه عد يحلف الولي ستة ايمان ولو لم يكن
 قسامة او امتنع احلف الملوك مع قومه ستة ولو لم يكن قوم احلف هو الستة وكانت
 دية دون دية النفس فصيا به من ستة القول في كيفية الاستيفاء قتل العبد
 يوجب القصاص ولا يثبت الدية فيه الاصلح ولا يختار الولي ولا يقص بالقبض
 فام يتيقن التلف بالجناية ولو لولي الولد المبادرة بالقصاص وقيل يتوقف
 على اذن الحاكم وبها نواجمه توقف على الاجتماع قال الشيخ ولو اباد واحد منهم جاز
 ضمن الدية عن حصص الباقين ولا قصاص الا بالسيف او ما جرى مجراه ويقصر
 على العنق غير مضمحل ولو كانت الجناية بالتعريق او التعريق او الرخ بالجماعة ولا يقتص
 سرية القصاص فام يتعد المقص وهم ثمانية مسائل الاولى لو اختار
 بعض الاولياء الدية فذهبها القاتل لم يسقط القود على الا شتمه ولا اخبره بالقصاص
 بعد ان يرد على المقص منه نصيب من غنى الثامنة لو فر القاتل حتى مات
 فام روى وجوب الدية في حاله ولو لم يكن له مال اخذت من الاقارب وقيل لا دية
 الثالثة لو قتل واحد رجلين او رجلاً قتل بهم ولا سبيل الممانه ولو تراضوا بالدية
 فلكل واحد دية الرابعة اذا ضرب الولي الجاني وتركه ظناً انه مات فبرع في

علمه وويل جسون عينا اجبا طام

ان نصيب من امانة ولو على البعض

ففي رواية يقيص من الولي ثم يقتله الولي اقتصاراً كما والراوى ايمان بن عثمان
 وفيه ضعف مع ارساله الرواية والوجه اعتبار الضرب فان كان يسوغ به الاقتصار
 لم يقتص من الولي ولو قتل صحيح مقطوع الميذ كان ما راد الولي قلة ردية اليد
 كانت قطعت في قصاص واخذ ديتها وان شاء طرح دية اليد واخذ الباقية
 والكانت قد ذهبت من غير جناية جازها ولا اخذ لها دية القتل قاتله ولا رد هي
 برواية سورة ابن كليب عن ابي عبد الله ع القسم **الثالث** في قصاص الطرف
 ويشترط فيه التساوى كما في قصاص النفس فلا يقيص في الطرف لمن لا يقيص في النفس
 ويقيص للرجل من المرأة ولا مرد والمرءة من الرجل مع الرد ويخار ادع المثلث ويعتبر
 التساوى في السلامة فلا يقطع العضو الصحيح بالاشتباه الصحيح مالم لا ينجم و
 يقيص المسلم من المذموم ياخذ منه ما بين الدينين ولا يقيص المذموم من المسلم ولا ^{العبد}
 من الحر ويقيص التساوى في الشجاج مساحة طولاً وعرضاً لا نزعاً ولا بل يراعى حصول آثم
 الشبهة ويشترط الحصاص فيما لا تقر برفية كالحرمرة والموطنة ونسقط في ما فيه التعزير
 كالحائضة والمفلة والمأمومة والمجانقة وكسر الاعضاء وفي جواز الاقتصار قبل
 الاذمال ترد اشبه الجواز ويحسب الحصاص في الحر الشديد والبرد الشديد
 ويتحقق التلف ولو قطع شعبة اذن فاقص منه فالصحة المحتمية عليه كان للجاني
 ان يملك اليساوي او الشئيين ويقطع الاثني الشام بعدام الشم والاذن الصحيحة
 بالصحاء ولا يقطع ذكر الصحيح بالعينين وتعلم عين الاعور بعين ذي العينين وان ^{عنه}

وكذا يقتضيه عين واحدة وفي رد نصف الدية قولان المروى الرد ومن
الصحيح بظريه فان حادث فيها الارش والا كان فيها التصاص ولو جنى بما اذهب
النظر مع سلامة الحدة اقتض منه بان يوضع على الجعابة القطر المبلول وتقيم العين
ويقابل بمراة محلاة بمقابل الشمس حتى يذهب النظر ولو قطع كما مقطوعة الاصابم فغير روية
يقطع كف القاطم ويرد عليه دية الاصابم ولا يقتض من الجلاء الى الحرم ويضيق عليه في
الماكل والمشرب حتى يخرج فيقتض منه ويقتض منه جنى في الحرم نية لمآب الدنيا
والنظر في امور اربعة الاول اقسام القتل ومقادير الديات واقسامه
ثلاثة عمد محض وخطأ محض وشبه بالعمد فالعمد ان يقصد الى الفعل والقتل
وتدب سلف مثله والشبه بالعمد ان يقصد الى الفعل دون القتل مثل ان يضرب للثأر
او يبالغ للاصلاح فيموت والخطأ المحض ان يحيط بهما مثل ان يرمى الصيد ويخطئه
السهم الى انسان فيقتله فدية العمدانة مرفوعة الا بل او ظاهراً بقرعة او ظاهراً حلة
كل حلة ثوبان من بروج اليمن او الف دينار او الف شاة او عشرة الان درهم
وتسأدى في سنة واحدة من مال الجاني ولا تثبت الا بالتراضي وفدية شبهة العمد
روايات اشهرها ثلث وتلتون بنت لبون وثلث وتلتون حقة واسربع وتلتون ثنية
طروقة الفحل ويضمن هذه الجألا العاقلة وقال المفيد تسأدى في سنتين وفدية
الخطاء ايضا روايات اشهرها عشرة و بنت مخاض وعشرون ابن لبون وتلتون
بنت لبون وتلتون حقة وتسأدى في ثلث سنين ويضمنها العاقلة لا الجاني ولو ملق

ولو قل في شهر الحرام الزم دية وذلك تعليقا وهل يلزم مثل ذلك في الحرم قال
الشيخان نعم ولا اعرفت الوجه ودية المروءة على المصنف من الجسيم ولا يختلف
دية الخطاء والعهد في شيء من المقادير عند النعم وفي دية الذمي روايات
والمشهور ثمان مائة درهم وديات نسائهم على النصف ولا دية لغيرهم من
اهل الكفر وفرد الزنا قولان اشبههما ان دية كدية المسلم الحر في سر واية
كدية الذمي وهي ضعيفة ودية العبد قيمة ولو تجاوزت دية الحر جازت اليها
وتؤخذ من مال الجاني او قتلته او شتمها ومن عاقبته ان قتلته خطأ ودية
اعضاؤه بنسبة قيمة فمافيه من الحرم دية فمن العبد قيمة كاللسان والذكر ودية
دون ذلك فبحسابه والعبد اصل الحر فيما لا يقتد ير فيه ولو جنى جاني على العبد
بجافية قيمة فليس للمولى المطالبة حتى يدل نعم العبد بوجهه ولو كانت الجناية بما دون
ذلك اخذ ارش الجناية وليس له دفعه والمطالبة بالقيمة ولا يضمن المولى اجابة
العبد لكن يتعلق برقيقته والمولى فله ارش الجناية ولا يختص المولى المجنى عليه ولو
كانت جناية لا تستوعب قيمة تختص المولى في دفع الارش او تسليمه ليستوفي المجنى
عليه قد الجناية استرقاقا او بيعا وليستوى في ذلك الوقت المحصر وللد بر ذكر ا
كان او انشأ وام ولد على التردد القطر الثاني في موجبات الصمان والنجث
اما في المباشرات او التسبب او تراحم الموجبات اما المباشرات فضا بطهما
الا تلاف كما هم القصد لطبيب يضمن فماله من يتلف بغير وجهه ولو ابراءه للرضي

اولى الولي في الوجه الصفة لا ماس من الضرورة الى السلاح ويؤيد له رواية
 السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام وقيل لا يصح لانه ابراءه الموجب و
 كذا البحث في البيطار والناظم اذا غلب على انساب او غلب بر حيله فقتل ضمن في ما
 على من حراما لا غير فان طلبت بالمطانية الفهرضة الطفل فمالها اذا انقلب
 عليه فمات وان كان للمفقر فالدية على الحاقلة ولو اعنت بزوجة جماعة او جماعة
 فماتت ضمن الدية وكذا الزوجة وفي النهاية ان كانا مامونين فلا ضمان و
 في الرواية ضعف ولو حمل على راسه متاعا فكسره او اصاب انسانا ضمن ذلك
 في طالع وفي رواية السكوني ان عليا عليه السلام ضمن خنايا وقطع حشفة خلا
 وهي مناسبة للذهب ولو وقع انسان من علو فقتل فان قصد وكان يقتل
 غالبا فدية وان لم يقصد فهو شبهة على ايض من الدية وان دفعه الهوى او كان
 فلا ضمان ولو دفعه دافع ضمان على الدافع وفي النهاية دية المقتول على
 المقاتل ويرجم بيا على المقاتل ولو راكب تجارية اخرى فقتلها فدية
 فماتت نصرة الواكبة فماتت فالدي في النهاية الدية بين الناحية والناحية
 ضمان وفي المقنعة عليه ما ثلث الدية ويسقط الثلث لو ركب بها عبثا و
 الاولى رواية ابي جهميل عن سعد بن الاصمعي قال قضى علي عليه السلام
 بذلك وفي ابي جهميل ضعف وما ذكره المفيد حسن وتخريج متاخر وجهان انما
 فواجب الدية على الناحية كانت طجاجة وعلى العامة ثم تكن طجاجة واذا

أم شتوك فهدم الحايطة ثلاثة فوقه على أحد جهنم فمات فمات الأخران
 دية وفي الرواية ضعيف فلا يشبه أن يضمن كل واحد ثلثا ويفسقط الثلث
 لمساعدة المؤلف ومن اللواحق مسائل الأولى من دعوى
 غيرك واخرجه من منزله لئلا يضمن حتى يبرأ اليه ولو وجد مقتولا
 وادعى قتله على غيره وعدم البينة ففي القود تردد اشبه أنه لا قود
 وعليه الدية ولو وجد ميتا ففي لزوم الدية قولان اشبههما الزوم
 الثانية اذا عادت الظير بالطفل فلكره اهله صدقت مالم
 يثبت كذبا ويلزمها الدية او احضارها او من يحل كونه أنه هو
 الثالثة لو دخل لص فجمع متاعا ووطى صاحبة المنزل وقتلها فقتلها
 فقتله اللص ثم قتله المرأة ذهب دمه هدر او ضمن مواليه دية القتلى
 وكان لها اربعة آلاف درهم في تركته لمكابرة لها على فرجها وهي رواية
 عبد الله بن طلحة عن أبي عبد الله عليه السلام وعنه في امرأة آتت
 الجحيلة صديقا لها مالية بناها فقتل هو زوجها فقتله الزوج فقتلت
 المرأة الزوج فماتت دية الصديق وقتل بالزوج والوجه ان دم الصديق
 هدر الرابعة لو شرب اربعة فسكروا فوجد جريحان وقتلوا في
 رواية محمد بن قيس ان عليا عليه السلام قضى بدية المقتولين على
 الجرحين بعد ان اسقط جراحة الجرحين من الدية وفي رواية المسكوفي

عن أبي عبد الله عليه السلام أنه جعل دية المقتولين على ما قبل الأربعة
بمزدكية الجرحين من دية المقتولين والوجه الثاقبة في واقعة وهو
اعلم بما أوجب ذلك الحكم وكان في القمات ستة عثمان ففرق واحد فشهد
أثنان منهم على الثلاثة أنهم غرقوا وشهد ثلاثة على الاثنين ففرض دية
السكوت ومحمد بن يقين جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام وعن أبي
جعفر عليه السلام أن علياً عليه السلام والصلوة قضى بالدية أحاساً بنسبة
الشهادة وهي متروكة فإن حمل النقل وهي واقعة في عين فلا تقدي لا احتمال
ما يوجب الاختصاص **البحث الثاني** في التسبب وضابطه ما لا
لما حصل التلطف لكن عليه غير التسبب كحق المير ونصيب السكين وطرح
المعاشرة والمر التي في الطريق والقاعاء الجرح فكان ذلك في ملكه لم يضمن ولو كان
في عين ملكه أو كان في طريقه مسلوك ضمن ومنه نصيب الميازيب وهو جازم
إجماعاً في ضمان ما يتلف به قولان أحدهما لا يضمن وهو الأشبه وما لا
الشيخ يضمن وهي رواية المسكوتى ولو صححت داية على أخرى ففرض هنا
الداخله تجايتها ولم يضمن صاحب المدخول عليها والوجه اعتبار المقر بظني
الأولى ولو دخلوا ففقره كلها ضمن أهله أن دخلوا بآدمهم والأفلاضاً
ويضمن ركب الداية ما يجنيه بيديها وكذا القائد ولو وقف بها تجايدتها
ولو جرحها وكذا الضرر بها فنجت ولو ضررها عينه ضمن الضارب وكذا السائق

بالنسبة إلى يضمن بجانيتهما ولو لم يكن لها أن تساويا في الضمان ولو كان معهما صاحب
 يضمن دون الركاك ولو انفصل لم يضمن إلا أن يكون يتقصر ولو أركب مملوكا
 ضمن المولى ومن الأصحاب من شرط ضمان المولى صغر المملوك **البحت الثاني**
 في تراحم الموثقيات إذا اتفق السبب والمباشر ضمن المباشر كاللداقم مع لها
 والممسك مع الذي ايم ولو جعل المباشر السبب ضمن المسبب كن غطي سيراخرها
 فيخير طلبة فم غيرة ثالثا فالضمان على الخافز على تردد ومن الباب واقعة
 الدية وصور تقاد قم واحد فعلق بآخر والثاني يتألف وجذب
 الثالث رابعا فلوهم الأسد فيه رايان احدا همار واية محمد ابن قيس عن
 أبي جعفر ع قال يضمن امير المؤمنين عليه السلام في الاول ذرية الأسد واخرم
 اهل ثلث الدية للثاني واخرم الثاني لاهل الثالث ثلثي الدية واخرم الثالث لاهل
 الرابع الدية والاخرى زرواية مسم عن أبي عبد الله ع ان على ع يضمن الاول
 سهم الدية وللثاني ثلث الدية وللثالث نصف الدية وللرابع الدية ويجعل ذلك
 على عاقلة الذين اذحموا وفي سند الاخرية إلى مسم ضعف فم ساططه والاول
 مشهورة وعليها فتوى الأصحاب **النظر الثالث في الجناية على الأطراف و**
مقاصد ثلاثة الاولى في ذوات الاعضاء وفي شعر الرأس الدية و
 كذا في اللحية فان تبا فالاشر وقول المفيد ان لم ينبتا فانه دينار وقول الشيخ
 في اللحية ان ينبت ثلث الدية وفي الرواية ضعف وفي شعر الرأس المرأة ديناران

بنيت فمهر نساها وفي الحاجبين خمسمائة دينار وفي كل واحد اثنان وخمسون
في بعضه بحسابه وفي العينين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي الاكفان الدية
قال في المبسوط في كل واحد مريم الدية وفي الخلاف في الاعلى الثلثان وفي الاسفل
الثلث وفي النهاية في الاعلى ثلث الدية وفي الاسفل النصف وعليه الاكثر وفي عين
الاور والصحيفة الدية كاملة اذا كان العور خلقة او ذهبت بشئ من قبل الله
خسفت العور اعرها ايتان اشهرهما ثلث الدية وفي الاخرى الدية وفي الاكف الدية
وكذا الوقطع ما ربه او كسر ففسد ولو جسر على غير عيب فانه دينار وفي شلله
ثلثا دية وفي الحاجر نصف الدية وفي احد المنخرين نصف الدية وفي رواته ثلث
الدية وفي الاخرين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي بعضها بحساب ديتها
وفي شحمها ثلث ديتها وفي خزم الشحمة ثلث ديتها وفي الشفتين الدية وفي تقديري
كل واحد خلاف قال في المبسوط في العليا الثلث وفي السفلى الثلثان ولحقار المقيد
وقال في الخلاف في العليا اربع مائة وفي السفلى ستمائة وكذا في النهاية في راية فيقول
صنف وقال ابن بابويه في العليا نصف الدية وفي السفلى الثلثان وقال ابن عثيمين
في كل واحدة نصف الدية وهو قوي وفي قطع بعضها بحساب ديتها وفي اللسان
الصحيفة الدية كاملة ولو قطع بعضها اعتبر بحروف المعجمة هي ثمانية وعشرون
حرفا وفي الرواة تسعة وعشرون حرفا وهي مطر وحة وفي لسان الاخر من ثلث
دية وفي بعضه بحساب دية ولو ادعى ذهاب فطقة ففي راية يضرب لسانه

يا لابرقة فان خرج الدم اسود صدق وان خرج احمر فكذب وقى الا سنان الذي
 وهي ثمانية وعشرون صفها المقادير اثنا عشر لكل واحد وخمسون والمالحون ستة
 عشرة في كل واحد وخمسة وعشرون ولداية للزائدة لو قلت ضعفه ولها ثلث
 الحرة الاصل لو قلت منفردة وفي اسود اذ السنت ثلث الدية وفي سقوط السوداء
 ثلث الدية وكذا روى في الضد اعلم ولم تسقط في الرواية ضعفه فالحكمة اشبه
 وفي قلع السوا عثلت الدية ويتربس الصبي الذي لم يغير الدية فان ثبت فله
 الا لارش وان لم يثبت فله دية المشقة في رواية فيها يعبر من غير تفصيل وهي
 رواية السكوني مسموم والسكوني ضعف والطبري الى مسموم في هذه ضعيف
 ايضا وفي البيهقي الدية وفي كل واحد نصف الدية وحدها المعه وم وفي
 الاصابع الدية وفي كل واحد عشر الدية على الاستمهر وقيل في الايهام ثلث
 اليد ودية كل اصبع بمقبوضة على ثلث عقد وفي الايهام على اثنين وفي اصبع
 المايدة ثلث الاصلية وفي شلل الاصابع او اليد يسبب ثلثا ديتها

وفي الظفر اذا لم يثبت او بنت اسود عشرة دنانير فان بنت ابسف خمسة دنانير و
 في رواية ضعف وفي الظفر اذا كسر الدية وكذا الواحد ووب او صار لا يقدر على
 القعود ولو صلح ثلث الدية وفي ثدي المرأة ديتها وفي كل واحد ليدية وقال
 يابويه في حلقه ثدي الرجل ثمن الدية مائة وخمسة وعشرون دينار او في حشفة
 الذكر فما زاد وان استوصل الدية وفي ذكر العنين ثلث الدية وفيها عظم منه

وفي الخصيتين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي السرة ثلث الدية لان الولد منها
وفي احدى الخصيتين اربع مائة دينار فان فحج فلم يقدر على المشقة فثمان مائة دينار
وفي الشفرين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي الاقضاء الدية وهي ان يصير
المسكين واحد وقيل ان يخرج من الخبز بين يميني البول ويخرج الحيق ويسقط ذلك
عن الزوج لو طمأ بعد البلوغ اذ لو كان قبله ضمن الدية منه لمهر ولزمه الا هات
عليه حتى يموت احد هما وفي الرجلين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وحدهما
مفضل المساق وفي اصابعهما في اصابع اليدين مسائل **الاول**
دية كسر الصلح خمسة وعشرون دينار اكان مما خالط القلب وعشرة دنانير
اكان مما الى العظمين **الثانية** لو كسر بعصا الانسان او عجانه فلم يملك
عياطه ولا يولد فيه الدية **الثالثة** قال الشيخان في كسر عظم من عضو ^{العضو} حشيت
فان جبر على غير عيب فاربعة اخماس دية كسره وفي منيته اربع دية كسره وفي
في رصه ثلث دية القصور فان لم يبرأ على غير عيب فاربعة اخماس دية رصه وفي فكه
بجيت يقتل ثلثا دية فان جبر على غير عيب فاربعة اخماس دية فكه **الرابعة**
قال بعض الاصحاب في الترقوة اذا كسرت فنجرت على غير عيب ان يعون دينار
والمستد كتاب طريق **الخامسة** راوى ان من داس بطن انسان حتى احدث
دوس بطنه او يفتد ^{ان} مثله الدية وهي رواية السكوني وفيه ضعف **السادسة**
مرة اقض بلرايا صبيته فخرجت ثم انجبت فلم تملك بولها فيه دية او مهر نسائها

ومعه منافعها على الاشهر وفي رواية تلك وفيها المقصد الثاني
 في الجناية على الناس في العقل الدية ولو شجبه فذهب عقله لم يبد اخل الجاني
 وفي رواية ان كان بغيره واحدة قد اخلنا ولو ضرب به على راسه فذهب عقله
 انظر به سنة فان مات قتل به وارثه ولم يرهم عقله فعليه الدية وفيه
 ستم كل اذن نصف الدية وفي بعض السهم بحسب ما به من الدية ويقاس الناقصة
 الى الاخرى بان يستد الناقصة ويطلق الصحيحة ويصاح به حتى نقول لا ستم
 وتعتبر المساقاة من جناية الاربع ويصدق مع المساوي ويكذب مع التفاوت
 ثم يطلق الناقصة وسد الصحيحة ويفضل به كذا لك ويؤخذ من دية بالنسبة
 التفاوت وتبوخ القياس فسكرن الهواء وفي ضرو العين الدية ولو ادعى هذا
 نظره عقيب الجناية وهي فائمة اختلف بالله وفي رواية يعاقب بالشخص فان بقيتا
 مفترجين صدق وان اطلقا كذب ولو ادعى نقصان احد هما فثبتت الى
 الاخرى وفصل النظر في المنظر كما فعل في السهم ولا يقاس عين من يوم غيم ولا
 من ارض مختلفة وفي الشتم الدية ولو ادعى ذهابه اعتبر بقرب الخراق فان دعت
 عينا وحول افضه فهو كاذب ولو اصاب فقد انزل الحق كان فيه الدية ومثل
 في سلب البول الدية وفي رواية ان دام به الى الليل لومة الدية والى الفجر وان قلت
 الدية والى الضميمة تلك الدية المقصد الثالث في الشجايح والجرح
 الشجايح ثمان الحارصة والدامية والملازمة والنعمان والموقف والهاشمة

والمنقلة والمأمومة والباينة هي التي يفسر الجلد وفيها يعبر وهل هي الدائمة
 قال الشيخ نعم والاكثرون على خلافه فهي اذن التي تأخذ في اللحم ليسير او فيها
 بغير ان والملازمة هي التي تأخذ في اللحم كثيرا وتخل هي غير الباضعة فمن قال
 الدائمة غير الحارضة كالباضة هي الملازمة ومن قال الدائمة هي الحارضة
 كالباضة غير الملازمة ففي الملازمة اذن ثلثة ابرقة والسحاق هي التي تقع
 على السحافة وهي الجلبة المعشبة للعظم وفيها اربعة ابرقة والمروضة هي التي
 تكشف عن العظم وفيها خمسة ابرقة الهاشمة هي التي تشتم العظم وفيها عشرة ابرقة
 المنقلة هي التي تحجب المنقل العظم وفيها خمسة عشر بغير المأمومة هي التي تصل الى
 المأمومة ولا يغيرها ^{من} وفيها ثلثة وثلاثون والباينة هي التي تبلغ الجوف وفيها ثلث
 ابرقة مسائل الاودية الباقية في الاثني عشر دية فان صلت خمسية ولو كانت
 احد الفخرين الى الخارج فشر الدية ^{ثلاثة} الثاني عشر الشقين حتى تنزل ولا ساقط فيها ولو ابرق خمسية ما ولو
 احد يمانك ديتها ومع البرد خمس ديتها الثالثة اذا نفذت نافذة في
 شيء في اطراف الرجل فديتها مائة دينار الرابعة في احمال الوجه بالحياة
 دينار ونصف وفي اخطار دية ثلثة دنانير وفي استئادة ستة وقيل فيه كما في
 الاخطار وقال جماعة مناهي في البدن على النصف الخامسة كل
 عضوله دية مقدرة فهي شللة ثلثا دية وفي قطعه بعد شللة ثلث دية
 السادسة دية الشجاج في الرعس والوجه سواء وفي البدن بلبسة

بنسبة العوض الذي يتفق فيه السابعة كل ما فيه من الرجل ^{بنيته} من المرأة
وحديثها ومن الذي حيت ومن المصدق قيمته وكل ما فيه دية من الحر مقدر فهو
من المرأة بنسبة دينها ومن الذي كذاك ومن العبد بنسبة قيمته لكن الحرية
الساوي الحر حتى يبلغ الثلث ثم يرجع النصف والحكومة ولا يرش عبارة عن
معقول واحد ومضاه ان يقوم سليماً ان لو كان عبداً ومحرراً وحالاً الملك وينسب المقادير
الى القيمة ويؤخذ من الدية بحسبها ^{الثامنة} من لا ولي له فلا مام ولى دية
وله المطالبة بالقود او الدية وهل له العفو المروى لا **النظر الرابع** في
الملاحق وهو اربعة اقسام ^{الجنين} في دية جنين الحر المسلم اذا اكتسب
الحمم ولم تلجج الروح مائة دينار ذكر كان او انثى ولو كان ذميافه ردية ابيه
وفي رواية السكوني عشرة دية افه ولو كان مملوكا ففسر قيمته امه المملوكة ولا
كفارة ولو ولججته الروح فدية للذكر ونصف للانثى ولو لم يكتسب الحمم ففي دية
فولكن احدهما غمرة والثاني نوتج الدية على حالاته ففيه عظيمات ثمانون ومضنة
توتون وعقبة اربعون ونفقة بعد استقرارها في الرحم عشرون وقال الشافعي
فيما بينهما بحسبها ولو قتل المرأة فمات معها فلا ولياء دية المرأة ونصف
الديتين على الجنين ان جهل حاله وان علم ذكر كان او انثى كانت الدية بحسبها و
قتل مع الجاهل لا يخرج بالقرعة لانه مشكوك وهو غلط لانه لا اشكال مع النقل ولو
القة مباشرة او سبباً فليها دية مالقة ولا نصيب لها من الدية ولو كان باقراً

مفترع فالدية عليه وليستحق دية المجنين ولأنه ودية جراحاته بلينة دية ومن أفرم
 مجاصلا أفرل عليه عشرة دنانير ولو غزل عنز وجبة اختيار أقل يلزم دية اللفظة
 عشرة دنانير ولا شيء استحب **الثاني** في الجناية على الحيوان من تلف حيوات
 ما كولا كالغنم بالزكاة لزوم الأثر هل لها لك دفعه والمطالبة بقيمة قال الشيخان
 نعم ولا شيء لأن الألف لبعض متاعه فيض المالك ولو تلفه لا بالزكاة لزوم
 قيمة يوم التلف ولو قطع بعض أعضائه أو كسر شيئا من عظامه فملك الأرش وأنك
 صلا لا يركل ويقع عليه الزكاة كالأسد والفرس من أرشته وكذا في قطع أعضائه مع استئصال
 حيوانه ولو تلفه لا بالزكاة ضمن قيمة حيوانه ولو كان مما لا يقع عليه الزكاة كالكلب و
 الأسد **الثاني** في الصيد أربعون درهما وفي رواية السكوني يقوم وكذا الكلب الغنم
 وكلب الحائط والاول أشهر وفي كلب الغنم كبش وقل عشر ودرهما وكذا قنديل
 وكلب الحائط والاول أشهر وفي كلب الغنم ولا أعرف الوجبة وفي كلب الذراع قنديل
 من برون لا يضمن للمسلم ما عدا ذلك أما ما يملكه الذمي كالخنزير والمسلم يضمن قيمته
 عند مسخلة وفي الجناية على أضر الأرش ويشترط فضاؤه استئصال الذمي به
مسائل الأول في قتل حيوان في غير مدين أو به عقله أحد هم فوقع في نهر فأنكر
 أن على الشتر كما عصة لأنه حفظ وضمم الباقون وهو حكم وفي رواية فلا تقدي
الثانية في جنين البهائم عشر بقتلها وفي عين الدابة ربع بقتلها **الثالثة** ما روي
 السكوني عن جعفر عن أبيه ع **عليه السلام** ما كان لا يضمن ما أفسدت البهائم نهار

نفاسا ويضع ما افسدت ليلا والراوية مشهورة غير ان في السكوني
 ضعفا والاولة اعتبار القريب ليلا كان الاضداد
 او نفاسا **الثالث** في كفارة القتل يجب كفارة
 الجرح بقتل العمد والريبة بقتل الخطاء مع المباشرة دون التسبب فلو
 طرح حجر في ملك غيره او سابلته وذلك مما ترخص الدية ولا كفارة ويجب بقتل
 المسلم فكذا كان او انثى صبيّا او مجنونا سحرّ او عبداً ولو كان ملك القاتل وكذا يجب
 بقتل المجنون او المجنونة والروح ولا يجب بقتل ذلك ولا يجب بقتل الكافر ذميّا كان او
 معاهداً ولو قتل المسلم مثله في دار الحرب عا لالا ضرورة فعليه القود والكفارة
 ولو ظنه حربياً فلا دية وعليه الكفارة **الرابع** في العاقلة والمنظر في المحل وكيفية
 التقسيط والواحق او المحل في العصبية والمعتق وضامن الحرية والا امام والعصبية من
 تقرب الى الميت بالابوين او بالاب كالاخوة واو لا دهم والجمومة واو لا دهم والا
 وقيل هم الذين يرثون القاتل لو قتل واو لا دهم ومن الاححاب من يشرك بين من
 تقرب بالام مع من يتقرب بالاب والام او بالاب وهو استناد الى رواية سلمة بن كهيل
 وفيه ضعف وقد نزل الاباء والاولاد في القتل على الاثبة ولا يشتركهم القاتل ولا يقتل
 المرأة ولا الصبي ولا المجنون وان دسروا من الدية وتحمّل العاقلة دية الموضحة فما فوقها
 اتماما وقيام دون الموضحة فكلان المردى انما لا تحل غير ان في الروية ضعفا واو لا دهم
 عاقلة من قومه ولاها من جريرة جنح الامام جناية وبها الذم في مالها والحانت

خطا عنان لم يكن له مال فعاقله الامام لانه يودي اليه ضريبة ولا يعقله قومه
واما كيفية التقسيط فقد تردد فيه الشئخ والشيخ وقوة على مراءى الامام او من
نصبه للحكومة بحسب ما يراه من احوال العاقلة ويعدل بالتقسيط على الاقرب
فلا قرب ويوجبها عليهم ما سلف وام اللواحق فمسائل **الأقرب**
لو قل الاب ولد له عمدا دفعت المديته منه الى الوارث ولا نصيب للاب منها
ولو لم يكن وارث ففي الامام ولو قل خطأ فالمدية على العاقلة ويرثها الوارث
وفي توريث الاب قولان اشبههما ما انه لا يرث ولو لم يكن وارث سوى لعاقلة فان
قلنا الاب لا يرث فالمدية وان قلنا يرث ففي اخذ المدية من العاقلة
تارة **الثانية** لا يعقل العاقلة عمدا ولا اقترارا ولا صلحا ولا اجابة
السيان على نفسه ولا يعقل المولى جديا قبا كان او مديبرا او ام ولد على الاقرب
الثالثة لا يعقل العاقلة بهيمة ولا املوك مال ويخص ضمانها بالثبات
على الادعي حسب نفذ الامر وذا ذكره وقصد انحصار مختصرين مطولة تحرير
محصلة ونسال الله سبحانه ان يجعلنا ممن شكره وعفروا له وجعل الى
الجنة منقلبه ومنقلبه لاننا ننجب من سبيله ولا نحزن
من امله صلى الله عليه وسلم

4123

SIA

